9/٩
إبريل/نيسان
٢٠٠١
محرم – صفر

الهجرة القسرية

نشرة دورية تعنى بأمور وقضايا اللاجئين تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

موضوع العدد

النوع والنزوح

بالإضافة إلى

- الأطفال في قلب المحن
- نظرة المنظمات غير الحكومية الجنوبية إلى إكس كوم
- المساءلة في الحقل الإعلامي

تحديث يتناول الموضوعات التالية ● الأمم المتحدة تعتمد قراراً بشأن احتجاز طالبي اللجوء ● أزمة اقتصادية حادة في الأراضي الفلسطينية ● تعيين المنسق الخاص للأمم المتحدة لشبكة الوكالات الكبرى المعنية بالنزوح الداخلي

- أخبار مركز دراسات اللاجئين

- مؤتمرات ومكتبة العدد

المحتويات

النوع والنزوح

قضايا المرأة والهجرة القسرية: افتتاحية
بقلم: جودي البشرى ٤

الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح
بقلم: سريلاكشمي غوروراجا ٨

دفاعاً عن الرجولة: مصير نشر مبدأ المساواة بين الجنسين
بقلم: سايمون تيرنر ١٢

تسليط الضوء على شباب النازحين
بقلم: كاثرين بران ١٤

هجرة النساء
بقلم: د. خديجة المضمض ١٧

محنة النساء النازحات داخلياً في السودان
بقلم: كرتس دوبلر ١٩

العرق والنوع والعنف في كينيا
بقلم: بيتر موانغي كاغوانجا ٢١

تقييم للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ٢٥

الأطفال في قلب المحن
بقلم: جو دي بيري وجو بويدِن ٢٧

النوع والاضطهاد ومفهوم السياسة في عملية الفصل في طلبات اللجوء
بقلم: هيفين كرولي ٣١

اللجنة العربية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ٣٥

أبواب ثابتة

موتمرات ٣٦
تحديث ٣٨
قضايا للمناقشة ٤٠
أخبار مركز دراسات اللاجئين ٤١
مكتبة العدد ٤٢

قضايا المرأة والهجرة القسرية: افتتاحية

بقلم: جودي البشرى

يأتي هذا العدد من «نشرة الهجرة القسرية» في وقت أصبحت فيه «قضايا المرأة والتنمية» بوصفها فرعاً من فروع الممارسة النظرية والمهنية في مرحلة دقيقة من مراحل تطورها.

تنبع «قضايا المرأة والتنمية» من فكرة تقول بأن سلوك الرجل والمرأة يتشكل وفقاً للتوقعات الاجتماعية والثقافية وليس بناءً على الفروق الفطرية أو الطبيعية بين الجنسين. وهذه الفروق المفترضة تؤدي إلى حالة من الظلم عندما تنعكس على تفاوت الفرص في الوصول إلى سلطة صناعة القرار أو عندما ترتبط بمواقف وقيم تنطوي على التمييز بين الجنسين.

إن الافتراضات والقيم التي تتعلق بأدوار الرجل والمرأة وسلوكهما تؤدي إلى تكييف مواقف الرجال تجاه غيرهم من الرجال ومواقف النساء تجاه غيرهن من النساء، بالإضافة إلى العلاقة بين النساء والرجال. ولا يقتصر أثر الافتراضات المتعلقة بالفروق بين الجنسين على الأفراد وإنما يشمل المؤسسات مثل الأسرة والمجتمع المحلي والدولة والمدارس ومواقع العمل بما فيها وكالات التنمية في حد ذاتها. وهذه المؤسسات هي التي تعزز وتكرس التمييز بين الجنسين، وهي التي يجب التصدي لها حتى يمكن تحويل الظلم الواقع على المرأة إلى عدالة في المعاملة والفرص والحقوق.

قضايا المرأة والتنمية في مفترق الطرق

ترجع نشأة فرع «قضايا المرأة والتنمية» إلى القلق المتسبب عن ميل سياسات التنمية وجهودها إلى اعتبار الرجل هو «المعيار»، بما يعني تجاهل احتياجات المرأة وتطلعاتها وقدرتها على التصرف المستقل، ويعني أيضاً تهديد أنماط الأمن الغذائي وتكوين الثروة والأسواق وممارسات التواصل الاجتماعي والتعبير الثقافي والعمليات السياسية من جراء الاستهانة بمساهمة المرأة الحيوية فيها. والهدف الأساسي من سياسة «قضايا المرأة والتنمية» هو تغيير وضع المرأة من التبعية إلى المساواة من خلال الاعتراف بأن الافتراضات الكامنة وراء هذه التبعية هي بطبيعتها افتراضات غير أساسية وعابرة.

وعلى الرغم من أن وكالات التنمية والوكالات الإنسانية والجهات المانحة لها اعتمدت هذا الهدف على نطاق واسع على مدى السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، فإن مجال قضايا المرأة والتنمية لا يزال محل خلاف، حيث يتعرض حالياً للتحدي من جانب ثلاثة تيارات منفصلة وإن كان بينها نوع من الارتباط، وهي الجدل حول الرجل وقضايا المرأة، والتحدي المتمثل في تحويل حقوق المرأة إلى واقع ملموس، واتساع دائرة الاهتمام بعيداً عن الرؤية الضيقة للتنمية القائمة على العوامل الاقتصادية وحدها. وإذا كانت مقالات هذا العدد تتبنى منظور قضايا المرأة والهجرة القسرية على وجه التحديد، فإنها أيضاً تعكس هذه الآراء الجدلية وتدلي بدلوها فيها.

أ- أين مكان الرجل؟

التحدي الأول هو الاهتمام بالتعبير بشكل أكثر حزماً وفعالية مما سبق عن وضع الرجل في الأطر التحليلية القائمة على مبدأ النوع، ويعدّ هذا الاهتمام رد فعل لانشغال «قضايا المرأة والتنمية» انشغالاً شبه كامل على مدى عشر سنوات مضت أو أكثر باحتياجات المرأة واهتماماتها وحقوقها. فإذا كان مفهوم «النوع» يوحي بشبكة من العلاقات بين النساء والرجال والكبار والصغار، والأقوياء والضعفاء، أفلا يعني ذلك أن للرجل مكاناً راسخاً على قدم المساواة مع المرأة في سياق تحليل هذه العلاقات؟ وكما يشير سايمون تيرنر وكاثرين بران في هذا العدد، ربما تكون هناك عواقب سلبية بالنسبة لكل من الرجل والمرأة إذا لم يحدث ذلك. فقد يسهم إعطاء الأفضلية للمرأة في برامج المساعدات في تآكل دور الرجل (بوصفه الحامي والعائل وصانع القرار مثلاً) ومن ثم دوره الاجتماعي واحترامه لنفسه دون أن يؤثر

ذلك على الأيديولوجية السائدة عن أدوار الجنسين التي تنظر إلى أدوار المرأة والرجل على أنها أدوار «طبيعية»؟ ويمثل موقف النزوح فرصة طيبة لإعادة مناقشة العلاقة بين الجنسين (إلى جانب العلاقة بين الأجيال)، غير أن هذه الفرصة قد تضيع بسبب إعطاء الأولوية إما لدعم المرأة أو لدعم الرجل. ولذلك يجب على كل من الرجل والمرأة أن «يشتركا كشريكين فاعلين» (على حد تعبير بران) في إعادة المناقشة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه الفرصة.

وثمة قضايا أخرى تثور حالياً في أروقة وكالات تقديم المساعدات، وتتردد أصداؤها في مقالات هذا العدد، مثل التساؤلات التالية: هل يمنعنا التركيز على المرأة من إدراك التمييز ضد الرجل من جانب الرجل (أي الكبار في مقابل الصغار مثلاً، أو الرجال الذين ينتمون إلى طبقات أو أعراق مختلفة) أو المرأة ضد المرأة (عندما تتواطأ النساء في تكريس التمييز على أساس النوع ضد بعضهن البعض) أو المرأة ضد الرجل؟ وهل يمكن دعم حقوق المرأة في سياق الأهداف التنموية والإنسانية الأوسع نطاقاً، أم هل يتحتم أن يخسر الرجل حينما تكسب المرأة؟ وخلاصة التساؤل هي: أين مكان الرجل في منهج التنمية القائم على قضايا النوع؟

ب- هل أدت التنمية إلى تعزيز حقوق المرأة أم إلى تقويضها؟

التيار الثاني يقوم على التساؤل عما حققته «قضايا المرأة والتنمية» من أجل النساء.

فكثيراً ما أدى «إبراز» المناهج القائمة على قضايا المرأة في مجال التنمية على مستوى السياسات إلى رفع الوعي باحتياجات المرأة وإلى زيادة الاستثمار في دعم هذه الاحتياجات. واتسمت النتائج دائماً بأنها تخفف الأعباء عن المرأة، حيث وفرت لها على سبيل المثال مزيداً من الدخل وقدراً أكبر من القدرة على الحركة أو الوصول إلى الخدمات، ولكن بدون مجابهة الأساس الأيديولوجي للتمييز ضد المرأة. وكثيراً ما فشلت هذه المناهج في أن تأخذ في الاعتبار علاقات السلطة التي تنخرط فيها المرأة، وفي أن تعترف اعترافاً حقيقياً بجوانب القوة لدى المرأة وقدراتها على العمل والتحرك من تلقاء نفسها.

وعلى الدوام لم تحظ المرأة إلا باهتمام ضئيل لا يذكر من جانب وكالات التنمية وصناع القرار، وإن حدث فبعد فوات الأوان وبشكل سطحي لا يعزز من ممارسة المرأة لحقوقها. وقد كشفت عملية التشاور الخماسية التي أجريت أخيراً في مؤتمر بكين عن بعض النماذج الحديثة لهذا الوضع. فقد خلصت عملية التشاور، كما تقول سريلاكشمي غوراراجا، إلى أن العوائق لا تزال تعترض تنفيذ نصوص مؤتمر بكين الدولي للمرأة، وهو المؤتمر الذي يمثل علامة فارقة على هذا الطريق، حتى بعد مرور خمس سنوات على انعقاده.

وكثيراً ما كانت الجهات التي تقدم المساعدات، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية أو متعددة الأطراف، تتهاون في التعامل مع انتهاكات حقوق المرأة بل وحقوق الإنسان بصفة عامة، وغالباً ما تضرب الذكر صفحاً عن هذه الانتهاكات بدعوى أنها تنتمي إلى عالم «الثقافة» ومن ثم تقع خارج نطاق برامج المساعدات (انظر على سبيل المثال ملاحظات بيتر موانغي كانغواجا عن الانتهاك الجنسي للنساء السودانيات في كينيا). وينطبق ذلك أحياناً على المنظمات عندما تكون الحماية جزءاً من صلاحياتها، فسياسات الوكالات للعمل في الدول المضيفة قد تؤدي إلى إضعاف التيار الداعي إلى التصدي للأيديولوجيات القائمة على التمييز، ولكن هذا قد يعرض الوكالات المعنية للاتهام بالتمييز المتولد عن الإهمال.

وإذا كانت الجهات التي تقدم المساعدات تجد أنه من السهل نسبياً التعامل مع احتياجات النساء باعتبارهن ضحايا ضعيفات من ضحايا الحرب، فكثيراً ما تحجم تلك الجهات عن دعم النساء على أساس قدرتهن على رسم حياتهن بأنفسهن (أو لا تنظر إلى المرأة باعتبارها ناجية لا ضحية على حد تعبير غوراراجا). لماذا يحدث ذلك؟ في مقالة هيفين كرولي التي تتناول هذه القضية من منظور طلبات اللجوء المقدمة من النساء وكيف يتم التعامل معها، تلمح هذه المقالة، مثل مقالة كانغواجا، إلى أن موظفي الهجرة أيضاً يتأثرون بفهمهم لقضايا المرأة الذي يتحدد بانتمائهم العرقي في تعاملهم مع طلبات النساء الجنوبيات اللاتي يعتبرونهن فقيرات وغير متعلمات تعليماً جيداً وغير قادرات على التصدي على نحو فعال للتركيبات الاجتماعية التي تتشكل حياتهن في إطارها.

ج- إطار أكثر عمقاً وشمولاً لتحليل قضايا المرأة

التيار الثالث هو الفهم المتصاعد بأن زيادة فرصة المرأة في التمتع بالأمن الاقتصادي والوصول إلى مصادر الدخل، وهو الأمر الذي ركزت عليه مشروعات المرأة والتنمية طويلاً، يعد هدفاً محدود الأفق، لأنه لا يأخذ في الاعتبار أدوار الرجل في مقابل أدوار المرأة، كما ألمحنا فيما تقدم، بل إنه أيضاً لا يعترف بكافة مساهمات المرأة في المجتمع واحتياجاتها واهتماماتها.

> آثار الصراعات والكوارث على الرجل تختلف عن آثارها على المرأة

إن فهم أنماط اكتساب الرزق المستدامة وتعزيزها يتطلب الاعتراف بدور المرأة ودعمه في مجالات الزراعة وتربية الحيوان والتجارة وفي توزيع واستهلاك الغذاء وغيره من المنافع سواء داخل الأسرة أو في المجتمع المحلي. وعلى الرغم من الدلائل التي تؤكد مساهمة المرأة على مدى عشرات السنين في إنتاج الغذاء في كافة أنحاء العالم، فلا تزال الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية تميل إلى تركيز استثماراتها على المحاصيل ونظم الإنتاج التي يديرها الرجل، كما يتم تجاهل المهارات الفنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تستخدمها المرأة للإسهام في النظم المعقدة للأمن الغذائي. ومن المجالات التي تعاني من النقص النسبي للبحوث في هذا السياق إسهام المرأة في المحافظة على التنوع الوراثي للمحاصيل ونظم الإنتاج في سياق ما بعد الكوارث (انظر مقالة مونيكا تروجيلو).

وعلى نطاق أوسع، لم تبدأ الوكالات إلا منذ فترة قصيرة نسبياً في الاعتراف بأن الجوانب غير المادية في حياة الناس تؤدي دوراً كبيراً يعادل الدور الذي يؤديه النجاح الاقتصادي. وتتضمن هذه الجوانب غير المادية العلاقات الشخصية والجنسية والصحة الإنجابية والنفسية واحترام الذات والاحترام الذي يلقاه المرء من الآخرين، والقدرة على المشاركة السياسية والعمل السياسي الفعال. وفي مقالة غوراراجا التي تطرح رؤية عامة في هذا الصدد نجد وصفاً لعدد من المشروعات التي تتبنى هذا المنظور الواسع، ويمثل وجودها دليلاً على التقدم بعيداً عن النموذج الإنساني الذي يعنى أساساً بالمأوى والغذاء والدخل ولكنه لا يصل إلى حد النموذج المتكامل.

الأبعاد المتعلقة بالمرأة في الهجرة القسرية

إن تناول الهجرة القسرية من منظور قضايا المرأة يلقي الضوء على عدد من الموضوعات المتعلقة بتخطيط المعونات الإنسانية وتنفيذها. وكما تقول غوراراجا، فإن آثار الصراعات والكوارث على الرجل تختلف عن آثارها على المرأة، ولا يمكن الافتراض بأن احتياجاتهما واهتماماتهما واحدة، أو أن احتياجات كل منهما على حدة تبقى كما هي في كل مكان من العالم. ولذلك فإن المنهج القائم على قضايا المرأة يتطلب عند تخطيط المشروعات أن يكون هناك فهم للسياقات المتنوعة التي يتم فيها تنفيذ جهود المساعدة. ومن النتائج الهامة التي تبرز في هذا الصدد أنه من الخطر انتهاج نهج عام في تصميم برامج المساعدات ونشر النماذج والمبادئ التوجيهية التي لا تراعي السياقات المحلية أو لا تستفيد من البحوث والتحليلات التي تتناول هذه السياقات.

وتدور المقالات الواردة في هذا العدد حول أربعة موضوعات هامة على وجه التحديد، هي تأثير جهود المساعدات على عمليات التغيّر الاجتماعي، وإدارة المعسكرات من أجل اللاجئين والنازحين، والعنف الجنسي ضد النساء، وتنفيذ المعاهدات والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن حقوق اللاجئين والنازحين الداخليين وخصوصاً النساء.

أ- برامج المساعدات وتأثيرها على التغيّر الاجتماعي

كيف تتغير أدوار الرجل والمرأة والعلاقات بينهما تحت ضغط التحولات الاجتماعية السريعة؟ في هذا السياق يمكن ملاحظة بعض التوجهات العامة، منها نزوع المرأة نحو تولي مزيد من الأدوار الجديدة والمختلفة مثل إعالة الأسرة وحمايتها، ونحو استلهام الثقة والتصميم من تلك التجارب، وتنمية وعي

المرأة ودورها السياسي. أما الرجل من ناحيته فكثيراً ما يجد نفسه في طريق مسدود بحيث لا يستطيع استرجاع مكانته كصانع للقرار يتمتع بالاحترام.

إن نزوع المرأة لتولي أدوار جديدة يحظى دائماً بالتشجيع الواعي من جانب الجهات المقدمة للمعونات، كما يتبين من حالتي بوروندي وسري لنكا المذكورتين في هذا العدد، على أمل أن يمهد ذلك الفرصة لبناء مزيد من علاقات القوة المتكافئة في المستقبل. هل هناك مبرر لهذه النبرة المتفائلة حقاً؟ إن الحالات التي يوردها هذا العدد تثير الشكوك حول مقدرة المجتمع الدولي على التأثير على علاقات الرجال والنساء بعضهم ببعض على نحو إيجابي ودائم. فعلى سبيل المثال، تعجز الدعوة إلى مصالح المرأة، على المستوى السطحي الذي يركز على المرأة فقط، عن تحدي النماذج الإجمالية للفروق بين الجنسين، الأمر الذي يعني أن النساء في توليهن للأدوار الجديدة لا يجدن النفوذ المؤسسي اللازم للقيام بهذه الأدوار على نحو فعال، وذلك كما يتبين من مقالة كلٍ من تيرنر وبران.

ويتضح أيضاً من هذه الخبرات أن جهود المساعدات في مرحلة ما بعد الأزمة لا يتوقع كذلك أن تكون محايدة في تأثيرها على تغيير وضع وظروف الرجل والمرأة، بل ربما تؤدي، على حد قول كانغواجا، إلى تعزيز المؤسسات الأبوية التي تقيد حق المرأة في الحماية كجزء من حقوق الإنسان. وبقدر ما تتجاهل المساعدات الفنية الرسمية نظم الإنتاج التي تديرها المرأة، كما في النظم الزراعية المشار إليها في مقاله تروجيلو، يكون لهذا التجاهل عواقب طويلة المدى بالنسبة للأمن الغذائي وقدرة المرأة على الاضطلاع بشؤونها بنفسها. وتشير غوراراجا إلى نتيجة هامة وهي ضرورة إجراء الأبحاث الاجتماعية والبحوث حول قضايا المرأة في مجتمعات النازحين كأساس لتخطيط برامج المساعدات وتنفيذها.

ب- الدور الفاعل والمشاركة وتحديات الإدارة

تتأثر إدارة برامج المساعدات بشدة بمواقف وقيم العمل في حقل المساعدات الإنسانية. فإذا كانت حماية الضعفاء عاملاً رئيسياً في السياسات الإنسانية وفي تحفيز العاملين في الوكالات، فإن هذا العامل يحتاج في نفس الوقت إلى أن يقابله اعتراف بأن النازحين هم أفراد لهم تاريخهم ومهاراتهم ومقدراتهم وإمكانياتهم وشبكات علاقاتهم الإنسانية والاجتماعية التي لا يمكن أن تتآكل بسهولة تحت وطأة الأزمات.

وقد برزت فكرة الضعف بروزاً واضحاً في خطاب المعونات الإنسانية على مدى سنوات مضت، وكان لها دلالاتها الواضحة فيما يتعلق بالنازحات والأطفال والمعوّقين، الذين يصنفون غالباً على أنهم «جماعات ضعيفة». وقد تكون كلمة «ضحية» مناسبة لوصف النساء والرجال الذين تعرضوا على سبيل المثال للاغتصاب والأزمات المتعددة المصاحبة للإصابات الجسدية والنفسية والرفض من جانب الأسرة والمجتمع والنظام القانوني. ولكن استخدام هذه الكلمة، على الرغم من أنه ينكر القدرة على استعادة رباطة الجأش والعزيمة عند من تعرضوا لمثل هذه التجارب يجعل برامج المساعدات تنزع مسبقاً نحو تقديم مستوى مخفف من العناية بدلاً من التصدي لأشكال الظلم المنهجية الكامنة. وربما يؤدي استخدام هذه الكلمة إلى توسيع مفهوم «الضحية»

لاجئة من قبيلة الدنكا عائدة من إثيوبيا إلى السودان.

Panos Pictures / Martin Adler

لتشمل كل النساء أو كل النازحين، أو كل من ينتمون لعرق معين أو طبقة معينة. ومثل هؤلاء «الضحايا» ينظر إليهم على أنهم عرضة «لمرض التبعية» المشار إليه في مقالة تيرنر، حيث أنهم يدمنون المساعدات ويصبحون عبئاً دائماً على المجتمع الدولي.

إن مشاركة النازحين وخصوصاً النساء في إدارة المعسكرات منهج من المناهج التي تهدف إلى اختراق مفهوم «الضحية». إلا أن هناك عدداً من الأسئلة التي يجب طرحها في هذا الصدد (كما في مقالة تيرنر) منها: من هم المستفيدون أكبر استفادة من هذا المنهج؟ وهل يكتسب النازحون إحساساً بالكرامة واحترام الذات من ورائه أم أنه مجرد أداة للإدارة؟ وفوق هذا وذاك، فإن إعطاء الأولوية للنساء في إدارة المعسكرات ربما لا يفيد النساء أو الرجال بما يكفي، لأنه يستبعد الرجال، وإذا تم على المستوى السطحي فإنه لا يستنهض طاقات النساء وقدرتهن على العمل والتحرك.

ج- العنف الجنسي

منذ وقت ليس ببعيد اعترفت الجهات الكبرى المقدمة للمعونات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي (مثل الزواج بالإكراه) يمثل ظاهرة هامة تؤثر على مجتمعات اللاجئين والنازحين، وتتطلب من برامج المساعدات أن تتعامل معها بطرق عملية كجزء من صلاحياتها الحمائية. وبناء على ذلك تم إيلاء الاهتمام إلى بعض الأمور مثل تصميم المعسكرات وإضاءتها وتوفير الخدمات والدعم للنساء المغتصبات. ويأتي الدافع وراء هذا الاهتمام في معظمه من المبادرات التي اتخذت برعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل اللاجئين السودانيين والصوماليين في كينيا، كما تشير مقالة كانغواجا.

وتحاول مقالة كانغواجا تعميق فهم هذه الظاهرة بالربط بين النسبة العالية لحدوثها في كينيا والتمييز العرقي والقائم على أساس النوع سواء في مجتمعات اللاجئين أو في الدولة الكينية، بل والمنعكس في مجتمع وكالات المساعدات الإنسانية. إلا أن مسألة العنف الجنسي تثير تساؤلات أخرى أساسية.

أولاً، كيف يمكن تفسير الزيادة الواضحة في حالات العنف الجنسي في مواقف الصراع؟ وما هي العوامل الكامنة في الصراع التي تشعل فتيل هذه الظاهرة؟ إن إجراءات المساعدة الفعالة تتوقف على وجود قدر أعمق من الفهم للظاهرة بصفة عامة.

ثانياً، هناك افتراض منتشر على نطاق واسع (كما ينعكس في مقالات في هذا العدد) بأن الاغتصاب والعنف الجنسي يمارسهما الرجال ضد النساء، على الرغم من أن الدلائل تبين أن اغتصاب الذكور أيضاً ملمح هام في كثير من الصراعات. ولهذا الأمر مدلولاته بالنسبة لبرامج المساعدات، بمعنى أنه لو كان الدعم المقدم للنساء المغتصبات غير كاف فإن الدعم المقدم للرجال المغتصبين غير موجود أصلاً.

ثالثاً، لماذا يصعب على السياسات العالمية الاعتراف بالعنف الجنسي كمحرك للنزوح ومن ثم كمبرر لطلب اللجوء؟ من الجوانب التي نادراً ما يعترف بها في هذا الصدد مسألة التمييز القائم على مقت المثلية الجنسية باعتبارها محركاً في الدول التي ترجع إليها أصول اللاجئين أو في البلدان التي يتم اللجوء إليها. فالواقع ان مقت المثلية الجنسية نادراً ما يُنظر إليه على أنه قضية من القضايا المتعلقة بالنوع، حتى ولو كان شاهداً رئيسياً على «التوقعات المحددة اجتماعياً وثقافياً» المرتبطة بسلوك الرجال والنساء والتي يقوم عليها تحليل قضايا النوع. إن ارتباط التمييز القائم على قضايا النوع بقضايا حقوق المرأة (المشار إليه فيما تقدم) قد حرم كثيراً من الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية من إدراك الدلالات الأعمق في هذا الصدد.

> هل مسألة النوع ما زالت مفهوماً مفيداً؟

د- الأطر والمعايير القانونية الدولية

لقد تم وضع عدد من الأطر القانونية الدولية المستلهمة أساساً من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك لإرشاد الاستجابات الدولية بشأن حقوق اللاجئين والنازحين (انظر مقالة غوراراجا للرجوع إلى الأمثلة الأساسية)، وترتبط تلك الأطر بأنساق السلوك والمبادئ التوجيهية للممارسات السليمة وبرامج التدريب.

إلا أن تنفيذ هذه الأطر تأخر أكثر مما يجب، ويرجع ذلك بصورة جزئية إلى أن تفسير السياسات المتفق عليها يتفاوت بتفاوت السياقات الثقافية والسياسية بحيث يلزم إعادة بنائها في كل سياق من جديد. ويرى كرولي وكانغواجا، في تناولهما لهذه المسألة من وجهتي نظر مختلفتين، أن الأيديولوجيات العرقية والقائمة على منظور النوع قد تكمن وراء سياسات وممارسات اللجوء والحماية.

الخلاصة

تبين مقالات هذا العدد بعض الرؤى التي يمكن استلهامها من المنهج القائم على قضايا النوع وتفيد في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدات دعماً لمجتمعات وأفراد النازحين. ومثل هذا المنهج من شأنه أن يضمن إبراز احتياجات المرأة العملية التي يسهل إغفالها، وأن يضمن دعم الجهود التي تبذلها المرأة نفسها لتحسين وضعها الاجتماعي. كما يمكن أن يساعد وكالات المساعدات الإنسانية على اكتساب فهم أفضل للآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاختياراتها في مجال التحرك والاستثمار. ويعد إبراز التحليل القائم على قضايا النوع في صدر الأطر القانونية الدولية ونطاق اهتمام الوكالات الأساس لمساءلة المجتمع الدولي عن النازحين، ويمكن أن يسهم في تحديد مجالات التحيز التي ينبغي على المؤسسات التصدي لها في مواقفها وممارساتها.

ولكن كما يتضح من الأمثلة الواردة في المقالات فإن الممارسة تشوبها الثغرات والتناقضات، الأمر الذي يدعو للتساؤل: هل مسألة النوع ما زالت مفهوماً مفيداً؟ أم هل شاع استعمالها كثيراً لتمثيل عدد كبير من الرؤى المختلفة، بحيث نال هذا الشيوع من قيمة المفهوم؟ وهل استُبعد المعنى الجوهري للنوع (بوصفه تصوراً اجتماعياً للذكورة والأنوثة) في سياق البحث عن وصفات لصياغة السياسات؟ وهل يمكن في هذا السياق أن يصبح هذا المعنى الجوهري غير كاف لتلبية توقعات النساء والرجال معاً؟

إن المحافظة على مفهوم «النوع» كمشروع مفيد للتنمية يتطلب استثمار الوقت والموارد في البحوث من أجل فهم وظيفة هذا المفهوم في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة. فهو يحتاج إلى إعادة تسييسه وفهمه بوصفه عاملاً في صراع الهوية، سواء هوية الرجل أو هوية المرأة. وأهم ما في الأمر، لكي يظل مفهوم النوع ذا صلة باهتماماتنا، فإنه بحاجة إلى أن يفهم على أن له معنى بالنسبة لكل من الرجال والنساء والكبار والصغار والمستقرين والنازحين والشمال والجنوب، أي بوصفه تعبيراً عن هوية إنسانية وتطلعات إنسانية.

جودي البشرى هي مدير برنامج البحوث والسياسات بالإنابة في وكالة «أكورد» وهي وكالة للتنمية الطويلة الأجل تمارس نشاطها في المجتمعات الفقيرة المنعزلة في أفريقيا. عنوان البريد الإكتروني: judye@acord.org.uk

الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح

بقلم: سريلاكشمي غورواجا

تركز هذه المقالة على الوعي بقضايا المرأة على اعتبار أنه ضروري للتعامل مع حق النساء والفتيات النازحات في الحماية والمشاركة، كما تناقش الدور الذي لعبته مؤتمرات بكين والنتائج التي تمخضت عنها في هذا المجال.

عندما تحدث عملية النزوح فإن خسائرها لا تتوقف عند مجرد فقد المنقولات والممتلكات وتدميرها بل تتجاوز ذلك بكثير، إذ أن حياة النازحين ونسيجهم الاجتماعي تتمزق شذر مذر، وكثيراً ما تؤثر ظروف المعيشة الجديدة، وهي في أغلب الأحوال ظروف غير مألوفة، على الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية للرجل والمرأة، كما تنهار هياكل الدعم السابقة، وقد تذوق بعض الأسر مرارة الفقر لأول مرة في حياته.

في هذه الظروف، يصبح الرجال والنساء على حد سواء مقيدي الحركة على الرغم منهم، لأنهم يعيشون وفقاً لقوانين جديدة ويدخلون في علاقات اجتماعية جديدة قد تصطدم مع الروابط والقرابات القديمة. ولا تجد المرأة في هذه الظروف الفرصة لمواصلة كسب العيش، وإن وجدتها فإنما تكون فرصة محدودة، وكثيراً ما يكون ذلك في ظروف غياب الذكور من الأسرة، ومن ثم فلا تستطيع الحصول على عمل مجز، ومع ذلك يبقى عليها أن تعول أسرتها. ونظراً لانعدام فرصة هاتي النساء في الحصول على معلومات عن وضع ذويهن تتزايد صدمتهن وإحساسهن الطاغي بعدم الأمان.

وتختلف عواقب النزوح على النساء والفتيات عن عواقبها على الرجال والصبية، فكثيراً ما يحدث ارتفاع مفاجئ في عدد النساء اللاتي يعلن أسرهن، ويتحملن لذلك مزيداً من المسؤوليات عن تلبية احتياجات الأطفال وكبار السن من الأقارب، لأن الذكور في تلك الأسر إما ينضمون إلى الجماعات المتحاربة، وإما يقعون في الأسر. وتواجه النساء مطالب جديدة في سبيل إعالة أنفسهن وإعالة أطفالهن، وتتزايد الأعباء الملقاة على عاتقهن مع تضاؤل فرصة الانتفاع بالسلع والخدمات أو التحكم فيها. وفضلاً عن ذلك فإن الصراع وانهيار القانون والنظام يجعل النساء والفتيات معرضات لتزايد خطر العنف الجنسي والاعتداء الجنسي، وفي بعض المواقف يصبحن هدفاً للهجمات المتعمدة التي تشنها الفصائل المعارضة بغرض الانتقام.

استراتيجيات التحرك

على الرغم من أن آثار الحرب على النساء والأطفال معروفة، وعلى الرغم من أن طبيعة الإغاثة الطارئة معروفة لنا، فلم نكد نفهم بعد كيفية التعامل مع البعد المتعلق بالمرأة في إطار المبادئ الإنسانية، فعندما نناقش الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح فإننا نتعامل مع مجموعة واسعة من الآثار المختلفة للصراع المسلح على النساء والرجال، ومنها كيف يؤثر الصراع على علاقات القوة وعلى حقوق الجنسين وفرصة كل منهما في الوصول إلى الخدمات والانتفاع بها. وفي عام ١٩٩٩ قامت اليونيسف ولجنة المرأة المعنية بنساء اللاجئين وأطفالهم بتنظيم مؤتمر للخبراء حول الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح الداخلي، بهدف وضع استراتيجيات للتعامل مع البعد المتعلق بالمرأة في النزوح الداخلي. وفي هذا المؤتمر تم إلقاء الضوء على مجالين يمكن التحرك فيهما لصالح النساء والفتيات، أولهما الحماية، بمعنى حماية النساء والفتيات من الاغتصاب والاختطاف والاستعباد الجنسي القسري والتعذيب والقتل، وثانيهما كفالة حقهن في الفرص المتكافئة للوصول إلى إدارة معسكرات النازحين والمشاركة فيها مشاركة كاملة. وعند وضع البرامج التي تهدف إلى التعامل مع هذه الجوانب من جوانب التحرك حددت اليونيسف عدداً من الأولويات، منها الأولويات الخمس الموضحة فيما يلي:

١- كسر الحواجز

تتضح مواقف التمييز المتعنتة ضد المرأة في حرمان النساء والفتيات من حقوقهن في البقاء والتنمية والمشاركة والحماية. وقد وضعت برامج اليونيسف للنازحين الدوليين في السودان أهدافاً محددة لإلحاق الفتيات بالمنشآت التعليمية وعدم تسربهن منها، ويلاحظ أن التعبئة الاجتماعية للمجتمعات المحلية بهدف تغيير المواقف تأخذ أهمية خاصة في إقامة تلك المنشآت وإدارتها. وتركز جهود التوعية بحقوق الإنسان، عن طريق ترجمة الصكوك القانونية وحملات التوعية المناسبة لكل من الرجل والمرأة، على حقوق المرأة وحقوق الأطفال ومنها التوعية العامة بشأن القضاء على عادة الختان.

٢- النظر إلى المرأة باعتبارها ناجية لا ضحية

عند تأسيس الخدمات الإنسانية، يجب التخطيط لإشراك المرأة فيها بصورة واضحة، أولاً عن طريق تحديد المجالات التي تستطيع المرأة العمل فيها في الخطوط الأمامية مثل التمريض والتدريس والاتصالات، وثانياً عن طريق إشراك المرأة بطريقة فعالة في توصيل الخدمات إلى المستفيدين منها. كما يمكن استخدام هذه التعبئة للتوصل إلى إنشاء عملية تشاور منهجية مع النساء في إدارة معسكرات النازحين يوماً بيوم وفي عضوية لجان المعسكرات.

يمكن النظر لهاتين الأولويتين من أولويات منهج العمل في سياق الجهود التي تقوم بها اليونيسف في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيث تتضمن تجمعات التمثيل المحلي وصنع القرار الاتحادات الفلسطينية التي تعمل في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاتحادات النسائية واللجان الشعبية المسؤولة عن صياغة سياسة المعسكرات المحلية. وقد جرى العرف على أن يدير الرجال تلك اللجان، إلا أن اليونيسف عملت على تشجيعهم على تقبل تمثيل المرأة فيها، فتم عقد بعض الندوات الأولية التي حضرها أعضاء الاتحادات النسائية من أجل التخطيط لوضع استراتيجية للتأثير على اللجان الشعبية لتحقيق هذا الغرض. واختيرت امرأة من كل مجموعة لتمثيلها ثم قامت عضوات كل مجموعة بتنظيم حملة لتعيين هذه المرأة في مجلس اتخاذ القرار في لجنتهن الشعبية. وفي أثناء تلك الندوات تعرفت النساء أيضاً على كيفية قيام الاتحادات بالعمل ومبادئ التعاون الديمقراطي ومهارات المعلومات ووسائل القيام بالحملات. كما عقدت لقاءات مع رؤساء اللجان الشعبية لمناقشة أهمية تمثيل المرأة. ونتيجة لذلك أصبحت المرأة الآن ممثلة في أربع من هذه اللجان الشعبية.

٣- إشراك الرجال والنساء منذ البداية في أنشطة بناء السلام وتسوية الصراع

تلك هي الرسالة الأساسية للقرار ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن الصادر عن مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠. وتبين تجارب

UNICEF/HQ99-0048/Roger Lemoyne

توزيع الغذاء في مخيم للاجئين بالقرب من براجدا في مقدونيا، ١٩٩٩.

موزامبيق وغواتيمالا وبوروندي والصومال أن المرأة على الرغم من القيود والتوقعات الثقافية المفروضة عليها لا تزال مستعدة لتجاوز الحدود لحل الصراع والعيش في تواؤم مع أبناء الجماعات المتحاربة المعارضة. وقد اشتركت اليونيسف مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية المعني بالمرأة في تنظيم ورشات عمل تدريبية في عام ١٩٩٧ في شمال غرب المناطق المركزية بالصومال حول دور المرأة في تسوية الصراع، وأتاحت لمجموعة من النساء الصوماليات الدعوة إلى السلام، والعمل كهمزة وصل مع مجتمعاتهن من أجل إحداث تغيير اجتماعي. وكان ذلك بمثابة وضع الأسس لإدخال المرأة إلى مجال العمل العام، الأمر الذي أدى إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

٤- رفع الوعي بقضايا المرأة من أجل حمايتها

تركز معظم جهود الحماية على برامج التوعية الموجهة إلى المرأة التي تهتم بكيفية طلب خدمات إعادة التأهيل أو ضمان الوصول إليها. وعلى الرغم من أهمية هذه البرامج، فربما لا تكون لها فعالية حقيقية في حماية المرأة ومنع العنف الموجه ضدها، ومن ثم فإن توعية مديري المعسكرات والعاملين بها بقضايا المرأة أمر لازم. واليوم يوجد قدر من الوعي بمسألة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وفي كثير من المعسكرات تتخذ احتياطات لتوفير الإضاءة في المناطق المعزولة وعلى امتداد الطرق المؤدية إلى صنابير المياه ومناطق استلام حطب الوقود. وقد قام مشروع كوكب الأرض[1] بوضع الحد الأدنى من المعايير المطلوبة في المناطق التي يتم فيها التعامل مع الكوارث، كما يعمل المشروع على تشجيع مشاركة النساء في تحديد احتياجاتهن الخاصة، ويؤكد على منع العنف والاستغلال الجنسي المتسبب عن كون المرأة أنثى، من خلال تحسين الإضاءة ودعم الدوريات الأمنية في المعسكرات. كما يشجع المشروع في هذا الصدد أيضاً على تحديد الأشخاص والجماعات الذين يمثلون تهديداً للنساء سواء من بين النازحين أنفسهم أو من المجتمعات المحلية المضيفة لهم، ويقدم الدعم للنازحين لاتخاذ ما يلزم لحماية أنفسهم.

٥- الوصول إلى المراهقين والشباب

يؤثر الملل وغياب الأهداف وافتقاد الوجهة الواضحة على ثقة الشباب بأنفسهم في معسكرات النازحين. ولكن على الرغم من أن حياتهم انقلبت رأساً على عقب فلا يزال لديهم من الطاقة والحماس ما يمكن توجيهه إلى قنوات فعالة. وقد قامت اليونيسكو في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠ بتنظيم لقاء في عنتيبي مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لتبادل المعلومات بشأن الجهود القائمة ووضع الاستراتيجيات المناسبة لهذه الفئة العمرية. وركزت توصيات هذا اللقاء على مناهج التقييم التي يمكن استخدامها في الطوارئ، والاستراتيجيات التي تؤكد على مشاركة الشباب وإشراكهم على نحو وثيق في تخطيط هذه الجهود وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، بدأت اليونيسف في تطبيق نهج «مشاركة الأقران» في معسكرات اللاجئين في كوكس في ألبانيا، مما أدى لتشجيع ١٥ ألفاً من شباب كوسوفو، من الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً، على المشاركة في تسوية الصراع.

دور مؤتمرات بكين

عمل المؤتمر الدولي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في عام ١٩٩٥ على حث حركات المرأة والمنظمات الدولية على مراجعة التقدم المحرز في مجال تحقيق الأهداف التي تمخضت عن مؤتمر نيروبي بشأن الاستراتيجيات المستقبلية للمساواة والتنمية والسلام، كما حثها على تحديد مجالات العمل الجديدة من أجل كفالة حقوق الإنسان للمرأة. وجاءت نتيجة المؤتمر في صورة «برنامج

العمل» الذي يغطي ١٢ مجالاً من بواعث القلق الحساسة، ومن بينها حقوق الإنسان والمرأة، والعنف ضد النساء والفتيات، والمرأة في الصراع المسلح. وقد دعا المؤتمر المجتمع الدولي إلى حماية حقوق اللاجئين والنازحين وتلبية احتياجاتهم بما يتفق والعهود والمعاهدات الدولية.

ومنذ اعتماد برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، تم إحراز بعض التقدم في حماية حقوق النساء والفتيات في مناطق الصراع وفي التعامل مع شواغلهن الفريدة، وتتضمن تلك الإنجازات ما يلي:

- مبادرات للمصادقة على القانون الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية وتنفيذه، حيث يتناول هذا القانون الجرائم المتعلقة بكون المرأة أنثى وجرائم العنف الجنسي. ويمثل هذا القانون الأساسي في حد ذاته تقدماً من حيث أنه يدرج ضمن تعريف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية «الاغتصاب والاستعباد الجنسي والدعارة القسرية والحمل القسري والتعقيم القسري وأي شكل من أشكال العنف الجنسي يتسم بقدر مماثل من الفداحة»، كما يدرج ضمن تعريف جرائم الحرب «ارتكاب الاغتصاب والاستعباد الجنسي والدعارة القسرية والحمل القسري والتعقيم القسري وأي شكل من أشكال العنف الجنسي بما يمثل أيضاً انتهاكاً جسيماً لمعاهدات جنيف».

- المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي الصادرة عن الممثل الخاص للأمين العام المعني بالنزوح الداخلي (١٩٩٨).

- صندوق الائتمان التابع لصندوق الأمم المتحدة للتنمية المعني بقضايا المرأة الذي أنشئ بغرض دعم إجراءات القضاء على العنف ضد المرأة، وبرنامج «نساء إفريقيات في قلب الأزمة»[٢] التابع له.

- حكم المحكمة الجنائية الدولية المعنية بيوغوسلافيا القاضي بأن الاغتصاب سلاح من أسلحة الحرب وجريمة ضد الإنسانية (١٩٩٦)، والحكم التالي له الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية المعنية برواندا القاضي بأن الاغتصاب يجوز تفسيره قانوناً على أنه سلاح أو أداة للإبادة الجماعية.

- قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٥ بشأن حماية المدنيين في خضم الصراع المسلح، والقراران رقم ٢٦١ (١٩٩٩) و١٣١٤ (٢٠٠٠) بشأن حماية الأطفال في خضم الصراع المسلح، ونشر قوة المستشارين المعنيين بحماية الأطفال والمستشارين المعنيين بقضايا المرأة التابعين للأمم المتحدة (١٩٩٩).

في المراجعة الخمسية (بكين +٥) لتنفيذ برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين، والتي أجريت في أثناء جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في يونيو/حزيران ٢٠٠٠، تم التركيز على المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، وأولت هذه المراجعة اهتماماً خاصاً لاحتياجات السكان المضارين من جراء الحروب وحقوقهم، وخصوصاً النساء. وتمثل هذه الوثيقة التي تم الاتفاق عليها في الجلسة الخاصة ثمرة تقييم شامل للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بكين. وبينما تعترف هذه الوثيقة بحدوث بعض التطورات الإيجابية، فإنها تعترف كذلك بأن معوقات كثيرة حالت دون تنفيذ أهداف مؤتمر بكين والتزاماته تنفيذاً كاملاً.

وتدعو تلك الوثيقة وعنوانها «إجراءات ومبادرات جديدة لتنفيذ إعلان بكين وبرنامج العمل الصادر عنه» الحكومات إلى إدراج منظور يراعي قضايا المرأة في إجراءات وضع الميزانيات بغرض تخفيف عدم المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة. وفي محاولة للتغلب على آثار العولمة، وافقت الحكومات أيضاً على اتخاذ إجراءات من شأنها ضمان مشاركة النساء على قدم المساواة مع الرجال في صناعة القرارات الاقتصادية على المستويات الكلية. ومن أجل تحقيق مشاركة النساء مشاركة كاملة على كل مستويات صناعة القرار تدعو الوثيقة إلى تهيئة «الظروف المواتية» لتشجيع النساء على المشاركة في السياسة. وفضلاً عن ذلك، فقد وافقت الحكومات على اعتبار أن أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان، ووافقت على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لضمان حماية المرأة وكفالة وصولها إلى القضاء.

وأوصت الوثيقة بضرورة اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني والدولي لضمان ودعم مشاركة النساء مشاركة كاملة على كل مستويات صناعة القرار وتنفيذ أنشطة التنمية وعمليات السلام بما في ذلك الحيلولة دون نشوب الصراعات وتسويتها، وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الحرب، وصناعة السلام وحفظه وبنائه بما يتفق مع المبادئ والخطوط التوجيهية العامة القائمة. وفي هذا الصدد ينبغي القيام بجهود لدعم إشراك منظمات المرأة والمنظمات القائمة على المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وضمان تطبيق المعاهدات الدولية بما فيها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل في إطار هذه العمليات.

مجالات التحرك

عندما تحاول الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توصيل المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها فإنها تواجه تحدياً يتمثل في فهم قضايا المرأة والتعامل معها من خلال مبادرات التحليل والبرامج الشاملة. ويجب أن تنطلق هذه المبادرات انطلاقاً فعالاً من قدرات النساء اللاتي تأثرن بالصراع المسلح، وأن تقدم الدعم للنازحات داخل أوطانهن ولأطفالهن في سعيهن للعودة إلى ديارهن ولإعادة التعمير، وأن تشجع على مشاركة المرأة وحمايتها لإقامة حياة يسودها الأمن والكرامة.

وانطلاقاً من الالتزامات الدولية ونتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت أخيراً، كما أوضحنا فيما تقدم، برزت المجالات التالية كمجالات للتحرك الفوري لتعزيز حقوق النازحات وأطفالهن:

- التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن، بما يضمن حماية الأطفال والنساء في سياق الصراع المسلح.

- إنشاء نظم إنذار أكثر فعالية لمنع العنف ضد النساء والفتيات، ولمساءلة مرتكبي الانتهاكات. واستكمالاً لعملية المصادقة على القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه يجب أن تكون هناك مصالحة وإجراءات قضائية نابعة من قلب المجتمعات المحلية، كما يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات لوضع حد للعنف المتسبب عن كون المرأة أنثى من خلال اعتماد مزيد من الموازنات للبرامج الموجهة إلى التوعية بهدف منع هذا العنف.

- قيام العاملين في مجال الإغاثة بإعطاء أولوية للجهود المتعلقة بمكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومن بينها حملات التوعية الهادفة إلى حماية القطاعات المتعددة والتعليم والخدمات المحلية والصحة والتغذية والبرامج الاقتصادية والتعامل مع منع انتقال المرض من الأمهات إلى الأبناء، وتحسين طرق منع وعلاج الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وإنشاء نظام للاستشارات والاختبارات الطوعية بما يناسب ظروف النازحات والفتيات المراهقات في أوطانهن.

- تنفيذ بيان سياسات اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات بشأن إدراج منظور يراعي قضايا المرأة في المساعدات الإنسانية، والنتائج التي خلص إليها القطاع الإنساني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة عام ١٩٩٩. وهذه التنفيذ من شأنه أن يضمن إبراز قضايا المرأة في طليعة جهود المساعدات الإنسانية بعد تحليل تأثير تلك القضايا، وأن يمهد الطريق إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الدور الإيجابي الذي يمكن أن

تلعبه المرأة في بناء السلام والتعمير والمصالحة في مرحلة ما بعد الصراع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقرير التطور الملحق بالدراسة التي أجرتها غراتسيا مايكل أخيراً، والذي استخدم كوثيقة أساسية في المؤتمر الدولي حول الأطفال المضارين بالحرب في وينيبيغ في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، يؤكد على أن صلاحيات بعثات السلام الوقائية وعمليات حفظ السلام وبناء السلام تحتاج إلى إدراج نصوص حول حماية النساء بالإضافة إلى الاستجابة لقضايا المرأة. مثل هذه البعثات والأنشطة يجب أن تتضمن وحدات معنية بقضايا المرأة ومستشارين في هذا الشأن على أن يكون أعضاؤها مؤهلين للقيام بهذا العمل وتحقيق التكامل فيما بينهم، كما يجب أن تُعطي أولوية للتحقق من الانتهاكات النابعة من كون المرأة أنثى وحماية حقوق الإنسان التي يحق للمرأة التمتع بها. كما ينبغي أن تقدم العمليات الميدانية الحماية والدعم لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى النساء والفتيات اللاتي تأثرن بالصراع وخصوصاً إلى اللاجئات والنازحات من منظور يراعي قضايا المرأة.

النتائج

لتحقيق هذه الأهداف هناك ضرورتان ملحتان:

أولاً، ينبغي تطبيق المعايير الدولية في كل مكان من العالم، ومنها المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي واستخدام المناهج القائمة على الحقوق على أساس المساواة والمساءلة والمشاركة والحماية.

ثانياً، هناك حاجة إلى فهم الهياكل الاجتماعية للسكان النازحين وتحليلها على نحو واع بما يحدد العلاقات والسلوك وآليات التأقلم والمقدرة على التكيف فيها. ومن الضروري أيضاً استخدام أسلوب فصل المعلومات وتحليلها حسب الجنس والعمر والعرق والديانة من أجل تخطيط خدمات المساعدات الإنسانية الفعالة وتنفيذها.

سريلاكشمي غوراراجا مستشار أول لقضايا المرأة والتنمية في إدارة البرامج بمنظمة اليونيسف. وهذه المقالة مساهمة خاصة منها، ولا تمثل الأفكار الواردة فيها بالضرورة الرأي الرسمي لليونيسف.
البريد الإلكتروني: sgururaja@unicef.org

١ www.sphereproject.org

٢ برنامج «نساء إفريقيات في قلب الأزمة» لصندوق الأمم المتحدة للتنمية المعني بقضايا المرأة يسمح بدعم الاستجابات السريعة والمساعدات الفورية للنساء في قلب الأزمة، ويضع النساء في بؤرة عملية البحث عن الحلول. ويهدف البرنامج إلى بناء القدرات لمجموعة مختارة من منظمات حقوق المرأة ومنظمات الإغاثة في شرق إفريقيا وغربها ووسطها من أجل توسيع جهودها بحيث تشتمل على الدعوة إلى الاهتمام بأمر اللاجئات والنازحات والعائدات إلى الوطن.

مصادر وثائقية تتناول قضايا النوع في الصراع العرقي

١– المبادرات الجارية لتحسين الاستجابات الموجهة لصالح النازحين الداخليين:

- «المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي» (ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الداخليين/ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٩٨). انظر ص ٤٥، حيث تجد قائمة بترجمة هذه المبادئ إلى لغات مختلفة. العنوان على الإنترنت: www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/idp_gp/idp.html
- «مرشد الممارسات الميدانية في مجال النزوح الداخلي: أمثلة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المشاركة معها في المبادرات القائمة على أسس ميدانية لدعم النازحين الداخليين» (وثيقة سياسات اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات، ١٩٩٩). العنوان على الإنترنت: www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/IDPManual.pdf
- «دليل تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي» (مشروع مؤسسة بروكنغز بشأن النزوح الداخلي، 1999). العنوان على الإنترنت: www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/IDPprinciples.PDF

للاتصال بإدارة تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة: *Geneva:* OCHA, UN, Palais des Nations, 1211 Geneva 10 Switzerland. Tel: +41 22 917 1234. Fax: +41 22 917 0023. Email: ochagva@un.org
New York: OCHA, UN, New York, NY 10017, USA. Tel: +1 212 963 1234. Fax: +1 212 963 1312. Email: ochany@un.org

- قاعدة البيانات الدولية عن النازحين الداخليين (المجلس النرويجي للاجئين): www.idpproject.org

٢– وثائق حول إعادة إشراك النازحين في مرحلة ما بعد الصراع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة بروكنغز وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، إلخ). على سبيل المثال، سوف تؤدي الإجراءات التي قامت بها مجموعة توثيق المراجع المعنية بهذا الموضوع، والتابعة للجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات (والمزمع حلها في نهاية عام ٢٠٠٠)، إلى وضع تقرير عن النتائج التي توصلت إليها. عنوان موقع اللجنة على الإنترنت: www.reliefweb.int/iasc/

٣– صندوق الأمم المتحدة للطفولة: «التدريب في مجال المبادئ الإنسانية: منهج التعامل مع الطوارئ المعقدة لحماية حقوق الطفل» (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)، على اسطوانات CD-ROM، وعلى العنوان التالي على الإنترنت: coe-dmha.org/unicef/unicef2fs.htm وتوجد نسخة بالفرنسية وأخرى بالإسبانية، كما يجري حالياً طبع اسطوانات كمبيوتر CD-ROM بثلاث لغات.
«الأبعاد المتعلقة بالنوع في مسألة النزوح الداخلي: وثيقة المفاهيم الأساسية وثبت للمراجع مزود بحواش». سلسلة Working Paper Series، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، ص ٧٣. يرجى الاتصال بمكتب برامج الطوارئ باليونيسف على العنوان التالي: Office of Emergency Programmes, UNICEF House, 3 UN Plaza, New York, NY 10017, USA. Tel: +1 212 326 7000. Fax: +1 212 887 7465. Email: emops@unicef.org

٤– حماية النازحين الداخليين – «استراتيجيات حماية النساء والأطفال وغيرهم من الجماعات الضعيفة» (وثيقة سياسات اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات لعام ١٩٩٩).

٥– بيان سياسات إعادة إشراك النازحين في إطار المنظور القائم على النوع في مجال المساعدات الإنسانية (اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات/المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مايو/أيار ١٩٩٨). العنوان على الإنترنت: www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/iasc/IASC%20gender%20policy.htm بالإضافة إلى وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة «إبراز مسألة النوع في صدارة الاستجابات الإنسانية للطوارئ» (مارس/آذار ١٩٩٩). العنوان على الإنترنت: www.reliefweb.int/ocha_ol/pub/iasc/IASC%20gender.htm

٦– مصادر المنظمات غير الحكومية مثل «مشروع كوكب الأرض»، وعنوانه على الإنترنت: www.shpereproject.org للاتصال بالمشروع: Sphere Project, PO Box 372, 1211 Geneva 19,Switzerland. Tel. +41 22 730 49 75. Fax: +41 22 730 49 05. Email: sphere@ifrc.org

٧– «تدريب قوات حفظ السلام»، الذي يركز على الجوانب المتعلقة بالنوع، والصادر عن معهد ليستر بيرسون لحفظ السلام في كندا وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. متوافر على اسطوانات CD-ROM للاتصال: Carmen Sorger, Peace-building and Human Security Division, Department of Foreign Affairs and International Trade, 125 Sussex Drive, Ottawa, Ontario, Canada K1A OG2. Tel: +1 613 944 1171. Email: carmen.sorger@dfait-maeci.gc.ca

٨– مركز دراسات اللاجئين: تتضمن وحدة التدريب النفسي–الاجتماعي المعنونة «تجربة اللاجئ» قسماً عن النوع والهجرة القسرية. يرجى الاتصال بماريان لوري Maryanne Loughry بمركز دراسات اللاجئين (العنوان موجود في ص 2). البريد الإلكتروني: refexp@qeh.ox.ac.uk «التسبب في الهجرة القسرية: النظرية والتطبيق»، تأليف دورين إندرا: Doreen Indra *Engendering Forced Migration: Theory and Practice*, 1998, Berghahn Books (in association with the RSC). 390 pp. ISBN 1 57181 134 6. للاتصال بدار النشر: Berghahn Books, 55 John Street, 3rd Floor, New York, NY 10038, USA, or 3 New Tec Place, Magdalen Road, Oxford OX4 IRE, UK.

٩– التوجيهات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن تنفيذ السياسات، مثل «دليل مُعدّ البرامج إلى إبراز قضايا النوع»، الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (البريد الإلكتروني: emops@unicef.org)، و«دليل التخطيط الموجه إلى الأفراد»، الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (البريد الإلكتروني: hqrd00@unhcr.ch).

دفاعاً عن الرجولة: مصير نشر مبدأ المساواة بين الجنسين

بقلم: سايمون تيرنر

تتناول هذه المقالة محاولات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من أجل تمكين النساء في معسكرات اللاجئين من حيث أنها تتعرض للتفسير من جانب اللاجئين أنفسهم الذين يكسبون هذه المحاولات معاني جديدة.

اكتسبت قضايا المرأة أهمية محورية ما فتئت تتزايد باطراد في سياسات مفوضية شؤون اللاجئين خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ولما كانت هذه القضايا في أغلب الأحيان تدرج مع قضايا الأطفال في سياق عمليات المسح التي تقوم بها المفوضية، فقد أصبحت المرأة تعد من ضحايا الحرب الذين لا حول لهم ولا قوة:

«من أكثر أولئك الذين يتعرضون للأذى الشديد من جراء العنف وعدم الاستقرار الناجمين عن التشرد هم الفتيات والأرامل اللاتي تقدم بهن العمر والأمهات اللاتي لا أزواج لهن – أي النساء. والقاعدة الأساسية هي أن حوالي ٧٥٪ من هؤلاء الأشخاص المشردين المعدمين هم من النساء والأطفال الذين يعُلن».[١]

وعندما تستحضر المنظمات غير الحكومية ومفوضية شؤون اللاجئين صورة النساء والأطفال فإنها تستطيع دائماً أن تستثير روح التعاطف الإنساني في نفوسنا. وكما تشير ليسا مالكي،[٢] فإن اللاجئين من النساء والأطفال يجسدون الحياة الإنسانية في أشد صورها بؤساً، فالنساء يعتبرن حقاً لاجئات بمعنى الكلمة أكثر من غيرهن، على أساس أنهن ضحايا الحرب والعنف لا مرتكبوها. إلا أن هذه الصورة تجعل المرأة اللاجئة في منزلة الطفل الرضيع وكأنها بلا دور أو مسؤولية.

وتشعر مفوضية شؤون اللاجئين بالقلق الشديد إزاء مسألة دور المرأة، حتى أصبح تمكينها وتشجيعها على المشاركة في الأنشطة الجارية في معسكرات اللاجئين من الجوانب الأساسية في سياسات المفوضية وغيرها من منظمات الإغاثة. ففي معسكر لوكولي للاجئين في تنزانيا، حيث قمت ببحث ميداني لمدة تزيد على العام،[٣] لم تكن هذه الأجهزة مهتمة فقط بمساعدة النساء – عن طريق حمايتهن من الاغتصاب وتسهيل حصولهن على الغذاء والرعاية الطبية، إلخ – وإنما كانت أيضاً مهتمة اهتماماً كبيراً بمساعدة النساء على مساعدة أنفسهن. وليس المقصود من «المساعدة على مساعدة النفس» أو تحسين أحوال اللاجئين بصفة عامة، والنساء بصفة خاصة، أن تكون وسيلة لتحقيق غايات (مادية) معينة، ولكن تمكين اللاجئين يعد وسيلة للتصدي لإحساسهم بالتبلد والتواكل، ولإعطائهم قدراً من احترام الذات. وفي هذه الصدد تقول مفوضية شؤون اللاجئين في سياق المبادئ العامة لحماية اللاجئات:

«إن المشاركة في حد ذاتها تعزز الحماية. فكثيراً ما تكون مشاكل الحماية الداخلية نابعة من الإحساس بالعزلة والإحباط وعدم الانتماء إلى مجتمع سليم البنيان والافتقار إلى القدرة على التحكم في المستقبل ... إن مشاركة اللاجئين تساعد على غرس قيم الحياة الاجتماعية والإحساس بها وتسهم في تقليل المشاكل المتعلقة بالحماية».[٤]

«مفوضية شؤون اللاجئين أصبحت بمنزلة زوج أفضل من الزوج الحقيقي»

أي أنه لا بد من استعادة الدور الفاعل الذي زُعم أن اللاجئات فقدنه بسبب كونهن ضحايا الحروب. وتستند هذه الفكرة برمتها عن تمكين اللاجئين وإشراكهم إلى نموذج حديث للمواطنة (الديمقراطية) والحقوق (المتساوية).[٥]

الأطفال بين ذراعي مفوضية شؤون اللاجئين

تُرى ما هو رد فعل اللاجئين إزاء هذا النموذج الخاص بالحقوق المتساوية؟ وكيف يفسرون التغيرات التي تحدث في المعسكرات، والطرق التي توزع بها منظمات الإغاثة الغذاء وغيره من الموارد؟

عندما سألت بعض اللاجئين البوروندیين في معسكر لوكولي[٦] عن التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الجنسين بعد مجيئهم إلى المعسكر وجدت أن الرجال والنساء على حد سواء حريصون على التعبير عن آرائهم. وكان الانطباع العام الذي كونته هو التحلل الأخلاقي – وهو ما خرجت به من مقابلات شخصية عديدة مع مجموعات نوعية مختلفة إلى جانب مسح شمل ٤٦٤ لاجئاً. فقد قال اللاجئون إن الأمور لم تعد على ما كانت عليه من قبل، فالنساء يتحولن إلى بغايا، والرجل يتزوج أكثر من زوجة، ونسبة الطلاق ترتفع، والشباب يتزوجون العجائز. ومن المحاور الأساسية التي اتضحت في المقابلات الشخصية فكرة أن النساء لم يعدن يحترمن أزواجهن، فإذا طلبت مزيداً من الإيضاح حول هذه النقطة جاءت الإجابة واضحة جلية وهي أن «مفوضية شؤون اللاجئين أصبحت بمنزلة زوج أفضل من الزوج الحقيقي». والمقصود أن الوضع المثالي هو أن يقوم الرجل بتوفير حاجات الزوجة والأبناء، وأن النساء والأطفال عليهم طاعة الرجل واحترامه، ولكن مفوضية شؤون اللاجئين (أو ببساطة الرجل الأبيض) كما يقول اللاجئون هي التي توفر الطعام للجميع في المعسكر، بصرف النظر عن العمر والجنس والمكانة، ومن هنا وبهذا المنطق لا تحترم النساء أحداً ولا تطيع أحداً سوى مفوضية شؤون اللاجئين.

ومن باب المفارقة أن مبدأ المساواة بين الجميع أمام المفوضية يعاد تفسيره على أساس أن المفوضية أو الرجل الأبيض حلت محل الزوج والأب. وبعبارة أخرى فقد أحس الرجال في المعسكر أن دورهم كأرباب الأسر ورموز السلطة يتعرض للضغوط، فالمفوضية تأخذ منهم سلطتهم ونساءهم، ونتيجة لذلك أصبحوا لا حيلة لهم كالنساء أو الأطفال، وهو وضع لا يرضون عنه بالتأكيد. وقال أحد الشباب عندما سئل إذا كان يرى أن هناك أي تغير في المعسكر: «نعم هناك تغير، فالناس لا يقومون برعاية أسرهم بعد أن أصبحوا كالأطفال بين ذراعي مفوضية شؤون اللاجئين». وكثيراً ما يفسر الإحساس العام بالضياع والتحلل الاجتماعي والأخلاقي، الذي يعقب الفرار والوصول إلى معسكر للاجئين، في إطار العلاقة بين الجنسين، بينما تُحمل المفوضية مسؤولية إحساس الرجال بانعدام الحيلة بسبب سياسة المفوضية من أجل تمكين المرأة. أي أن المفوضية سلبتهم نساءهم ورجولتهم.

إعادة تأكيد الرجولة

عندما وصلت إلى لوكولي لأول مرة أدهشني أن أجد مجموعة كبيرة من الشباب الناجحين نجاحاً هائلاً في المعسكر، وكان أول سبب لدهشتي هو العدد الكبير من عرفاء الشوارع/القرى من الذكور حديثي السن. فقمت بإجراء مقابلات شخصية مع بعض العرفاء الذين لا تزيد أعمارهم عن ٢١ عاماً، والذين وصلوا لهذا الوضع منذ عدة سنوات. وكان هذا يتعارض مع تصوراتي عن بوروندي باعتبارها مجتمعاً يكتسب فيه المرء مكانة مميزة على أساس السن، ولا يعتبر فيه المرء رجلاً يعتد برأيه إلا في سن أكبر بكثير مما رأيت. ولكن اللاجئين أنفسهم قدموا لي بعض التفسيرات المعقولة لهذه الظاهرة، حيث أوضحوا أن العريف لا بد أن يكون مفعماً بالنشاط والحيوية، وقادراً على التنقل بصورة دائبة من مكتب المفوضية إلى مركز توزيع الغذاء إلى نقطة الشرطة ليعود إلى القرية/الشارع وهكذا. كما يفضل أن يكون العريف في المعسكر ملماً بلغات مختلفة، وتعد الإنكليزية والسواحلية أكثر أهمية من الفرنسية والكيروندية (اللغات الرسمية في بوروندي). وأخيراً يجب أن يتمتع العريف بالقدرة على التكيف مع الظروف المختلفة وألا يكون «خجولاً»، أي أنه يجب أن يكون قادراً على تعلم رطانة منظمات الإغاثة، ولديه من الجرأة ما يتيح له الاقتراب منها والتعامل معها بالطريقة السليمة، وهذه كلها خصال يمتاز بها الشباب عن كبار السن.

وبالمثل وجدت أيضاً مجموعة كبيرة من الشباب الذين نجحوا في الحصول على عمل مع المنظمات غير الحكومية، ولديهم كثير من المؤهلات المتوافرة عند العرفاء، ولهم وظائف على نفس القدر من الأهمية في المعسكر. فالعمل لدى الوكالات يمنح صاحبه فرصة الوصول إلى الموارد والتمتع بالسلطة. فبفضل وضعهم كوسطاء (يقومون بتقديم الموارد مثل المساعدات الطبية والتعليم والخدمات الاجتماعية والأمن) بين المنظمات غير الحكومية وجموع المستفيدين يتمكن هؤلاء الأفراد من بناء شبكات من العلاقات الأفقية فيما بينهم وشبكات أخرى رأسية من خلال ما يقدمون من رعاية. وكثيراً ما تتداخل هذه الشبكات مع هيكل القيادة الرسمية في المعسكر، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحزبين السياسيين السريين فيه.

وعلى الرغم من أن النشاط السياسي محظور في معسكرات اللاجئين في تنزانيا فمن المعروف أن هناك حزبين معارضين متنافسين (من قبائل الهوتو) يقومان بنشاط كبير في تجنيد أعضاء جدد في لوكولي. فإذا كان المرء عضواً في حزب اليمين فإن ذلك يساعد الشباب كثيراً على الحصول على وظيفة لدى إحدى الوكالات، كما يمكن أن يدعم وضعهم كعرفاء. والأهم من ذلك كله أن عضوية الحزب تعطي المرء إحساساً بالهوية، فنجد الزعماء الحزبيين يتسمون بالقوة ويحظون بالاحترام بل

Simon Turner

والمهابة في المعسكر، ولهم هدف في الحياة، ويعملون على بناء مستقبلهم بأيديهم بدلاً من التسكع هنا وهناك في المعسكر ليلعبوا الورق ويثملوا كغيرهم من الشباب. بل إن أعضاء الحزب يتحدون مفوضية شؤون اللاجئين والقانون التنزاني، ويسيرون على قوانين خاصة بهم، ولذلك يمكن القول بأنهم يستعيدون ما سلبته المفوضية منهم كما زُعم، أي أنهم يعيدون تأكيد رجولتهم.

الخلاصة

عملت مفوضية شؤون اللاجئين وغيرها من وكالات الإغاثة على التأكيد الشديد على المساواة بين الجنسين وعلى مشاركة المرأة في معسكر لوكولي للاجئين. وقد أظهرت النتائج التي توصلت إليها في المعسكر أن هذه السياسات بدلاً من أن تؤدي إلى تمكين المرأة أدت إلى مفارقة غير منتظرة وهي إتاحة الفرصة للارتقاء في السلم الاجتماعي لمجموعة من الشباب من شبه المتعلمين، الذين رأوا في أيديولوجية المساواة بين الجنسين تهديداً لرجولتهم بعد أن حلت المفوضية محلهم كأزواج وآباء وجعلتهم مجرد أخوة أو نسوة بلا حول ولا قوة.

وقد نجح هؤلاء الشباب في سعيهم لاستعادة مكانهم المفترض الذي فقدوه في التفوق على الجيل الأكبر سناً من الرجال بفضل قدرتهم على التكيف مع المتغيرات الجديدة، والتعامل مع وكالات الإغاثة بالطريقة الصحيحة، وهكذا نجد أن التغيير قد طال العلاقات بين الأجيال.

وربما يتوقع المرء أن تكون التغيرات الحادثة في المعسكر قد أتاحت فرصاً جديدة لعدد من الشابات المتعلمات أيضاً. إلا أن الرجال والنساء على حد سواء يفسرون التغيرات الحادثة في المعسكر وفقاً للأيديولوجية السائدة عن العلاقة بين الجنسين والتي تقوم على تفوق الذكور على الإناث. فحتى الشابات المتعلمات اللاتي يعملن مع منظمات غير حكومية يرين عموماً أن الرجال من المفترض أن يكونوا هم السادة وأن المساواة لا تؤدي إلا إلى المشاكل، ولذلك فربما يعطين نصف أجورهن لأزواجهن اتقاءً لمعاداة الأزواج.

ليس الهدف من هذه المقالة هو انتقاد سياسة مفوضية الأمم المتحدة بشأن العلاقة بين الجنسين عموماً، ولا أدعو فيها إلى الانتقال إلى منهج ثقافي نسبي يعتمد الهياكل الأبوية أو غيرها من الهياكل القمعية تحت مسمى الحساسية الثقافية. ولكن كل ما تهدف إليه المقالة هو الإشارة إلى بعض نتائج هذه السياسات العامة التي لم تكن في الحسبان على المستوى المحلي، حيث تظهر هذه النتائج غير المقصودة بسبب إعادة تفسير اللاجئين لبرامج الإغاثة الحسنة النية في المعسكر، وفي هذه الحالة تنشأ بعض التأثيرات غير المتوقعة على الإطلاق على العلاقات بين الأجيال والجنسين.

سايمون تيرنر يعمل حالياً في إعداد رسالة دكتوراه بكلية دراسات التنمية الدولية للدراسات العليا في جامعة روزكيلد في الدانمرك. وكان يقيم في نغارا في تنزانيا من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨. البريد الإلكتروني: turner@ruc.dk

1 UNHCR *Fundraising: The General Programmes - UNHCR's Core Activities,* p4. (www.unhcr.ch/fdrs/gpapp)
2 Liisa Malkki *Purity and Exile: Violence, Memory, and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania,* 1995, Chicago University Press.
3 See Simon Turner *Angry young men in camps: gender, age and class relations among Burundian refugees in Tanzania,* Working Paper No 9, UNHCR. 1999. (www.unhcr.ch/refworld/pub/wpapers/wpno9.htm)
4 UNHCR *Guidelines on the Protection of Refugee Women,* 10, 1991.

٥ في أطروحتي للدكتوراه انطلقت من أفكار فوكو عن السياسة الحيوية إلى القول بأن هذه المثل تشكل أسلوباً دقيقاً لحكم المعسكر من خلال إيجاد رعايا قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم.
٦ تقع لوكولي في شمال غرب تنزانيا. وعندما كنت أقوم بالعمل الميداني في هذا البحث من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ كان هناك حوالي ١٠٠ ألف مواطن بوروندي يعيشون في المعسكر.

تسليط الضوء على شباب النازحين

بقلم: كاثرين بران

تناقش هذه المقالة أهمية فهم دور الشباب في عمليات النزوح وإعادة التوطين، وتدعو الوكالات إلى النظر بمزيد من الاعتبار إلى دور شباب النازحين ومواقفهم عند صياغة السياسات والممارسات التي تراعي الفروق بين الجنسين.[1]

يعتبر الشباب من أبرز الجماعات قاطبة في منطقة بوتالام الواقعة في المقاطعة الشمالية الغربية في سري لنكا، حيث أن ٤٠٪ تقريباً من السكان الذكور في سن الشباب ينتمون إلى المسلمين النازحين داخلياً، الذين طردتهم جماعة نمور تحرير تاميل إيلام في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، مع أسرهم وأصدقائهم. وتكمن وراء هذا «التطهير العرقي» أسباب معقدة منها أن المسلمين كانوا غير مستعدين لتقديم الدعم الكامل لنمور تحرير تاميل إيلام، ومن ثم اعتُبروا خطراً على سيطرة النمور على شمال سري لنكا. وقد تم إنذار ٧٥ ألف مسلم – أي كل السكان المسلمين تقريباً في المقاطعة الشمالية – تحت تهديد السلاح وأُعطوا الفرصة لمغادرة المنطقة خلال فترة تتراوح بين ساعتين وأسبوع، فتدفق معظم المسلمون الشماليون على منطقة بوتالام التي يقطنها مزيج من السكان المسلمين والسنهاليين والتاميل. وبعد مرور عشر سنوات على عملية الطرد أصبح الوضع في بوتالام يكاد يندرج في طي النسيان وسط الموجات الجديدة من النزوح التي نجمت عن الحرب في شمال جزيرة سري لنكا.

التغيرات الحادثة في الممارسة والإدراك

أدى وفود هذا العدد الضخم من النازحين إلى بوتالام في عام ١٩٩٠ إلى تغيير كثير من جوانب الحياة بالنسبة لأهالي المنطقة والنازحين، وبعض هذه التغييرات مرتبط بالعلاقة بين الجنسين، إذ أن المفهوم السائد عن طبيعة أدوار الرجل والمرأة يتركز أساساً على أن المرأة رمز للاستقرار والتغير في آن واحد. فمن ناحية، نجد أن المرأة يُتوقع منها أن تحافظ على ثقافة المجتمع من خلال دورها كأم وزوجة، ونظراً لظروف الحياة في بيئة فقيرة ذات بيوت ضيقة لا تتوافر فيها المساحة المناسبة للخصوصية، فمن المفترض أن تعمل المرأة بشكل أو بآخر على توفير العزلة المطلوبة للنساء المسلمات بالإضافة إلى حماية القيم الأسرية التقليدية. ومن ناحية أخرى، نجد أن النساء يقفن في طليعة التغيير، فمعظم فرص العمل المتوافرة في المنطقة هي أعمال عابرة للنساء بأجور يومية في مجال الزراعة، الأمر الذي يمثل وضعاً جديداً بالنسبة للنساء الآتيات من الشمال، اللاتي اعتدن أن يزرعن أرضهن مع أزواجهن. أما اليوم فإنهن يواجهن ظروفاً جديدة، وأحياناً يضطررن إلى السفر لمسافات بعيدة من أجل العمل لدى الآخرين. ونتيجة لذلك أصبحت المرأة لا تسعد كثيراً بالخروج إلى العمل على الرغم من تزايد قدرتها على الحركة والانتقال؛ لأن ذلك في واقع الأمر يرمز إلى تدهور حال الثقافة التي تنتمي إليها. وتؤثر هذه التغيرات تأثيراً مباشراً على بروز دور المرأة أيضاً، وينظر إليها على أنها رمز «لتخريب» الثقافة المحلية على أيدي النازحين الذين جعلوا النساء من أهالي المنطقة يرغبن في التحرك هنا وهناك بقدر أكبر من الحرية.

الاتصال بالمنظمات غير الحكومية

وجهت كثير من الوكالات العاملة في المنطقة وعددها حوالي ٢٠ وكالة اهتماماً خاصاً إلى المرأة وأدركت أنها تواجه هذا التناقض فيما ينتظر منها. وتمثل النساء بالنسبة لمعظم المنظمات غير الحكومية إحدى ثلاث جماعات رئيسية مستهدفة للمعونات، إلى جانب الأطفال والأسرة. وقد أصبح منظور النوع (ذكر أو أنثى) واضحاً إلى حد ما ومعقداً بعض الشيء في التعامل مع مسألة المعونات وتبشر الإنجازات المحققة في هذا الصدد بالخير. وتتضمن الأنشطة الموجهة للمرأة برامج التوعية والعمل التطوعي في مجال الصحة والتدريب على القيادة وجماعات الإنقاذ، بينما ويعتبر الرجال مستهدفين بوصفهم أرباب الأسر، لا عناصر فاعلة على أساس النوع. أما الشباب فيخسرون في هذا المجال باعتبار أنهم ليسوا أطفالاً ولا أرباب أسر ولا عناصر فاعلة على أساس النوع[6].

وقد قال لي أحد الشباب «لسنا على اتصال وثيق بالمنظمات غير الحكومية، عدا منظمة واحدة اعتاد أفرادها أن يأتوا إلى مستوطنتنا، ولكنهم مهتمون بالمرأة فقط. وفي رأيي أن المنظمات يجب أن تتصل بنا (أي بالشباب)، فهذا سيكون أفضل لأن الرجال عادة لديهم معرفة أكبر من النساء، ويحلون مشاكلهم بسهولة أكثر. فإذا كانت هناك ضرورة لحفر بئر مثلاً فإننا نستطيع أن نحدد بيسر وسهولة المكان المناسب والشخص المحتاج».

في هذا القول عدد كبير من المضامين الهامة، ليس أقلها نظرة الاستهانة بقدرات المرأة. ومن النقاط الهامة التي ينطوي عليها أن هوية الرجال الذكورية لا تتغير تلقائياً عندما تتغير هوية المرأة وممارساتها. إذ أن تغير ممارسات المرأة لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير الأيديولوجية السائدة عن الفروق بين الجنسين ومواقف الرجال نحوها. فلا يزال الرجل يعد أكثر معرفة ويحتل المراكز القيادية ويعتبر العائل الأساسي للأسرة.

وعندما تركز الوكالات على المرأة فحسب، يصبح هناك خطر من أن يُفهم وضع الرجل على أنه مجرد رمز معنوي للمجتمع الذي يهيمن عليه الذكور. ومن ثم فإن تسليط الضوء على الشباب وعلى الرجال بصفة عامة باعتبارهم عناصر فاعلة على أساس النوع يعني إدراك دورهم الفعال في عمليات التغيير والاستقرار في أثناء النزوح وإعادة التوطين. ومن هنا تنشأ أهمية فهم شباب النازحين وطبيعة التحديات التي يواجهونها والنتائج التي يتطلعون إليها بأنفسهم والقيود المفروضة عليهم. ومن المهم أيضاً في هذا السياق التأكيد على أن الشباب لا يمثلون جماعة واحدة متجانسة.

ويتناول الجزء التالي من المقالة نوعين من العلاقات بين الجنسين التي يشترك فيها الشباب، أولهما علاقة الشباب بأسرهم، وثانيهما الروابط والصداقات واللقاءات التي تجمع بين الشباب بعضهم البعض.

الشباب والعلاقات بين الجنسين داخل الأسرة

معظم الشباب الذين تشير إليهم هذه المقالة تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة، بعضهم أكمل تعليمه وبعضهم تسرب من المدرسة، وما زالوا غير متزوجين. أما المتزوجون فليسوا بالضرورة أرباب أسرهم بعد؛ لأن كثيرين منهم يعيشون مع آبائهم أو أصهارهم عدة سنوات بعد الزواج. وكثيرون منهم ما زالوا يعملون لتزويج أخواتهم والعثور على الشريك المناسب وتكوين المهر قبل الشروع في ترتيب زيجاتهم. وعلى العكس من نتائج دراسة تيرنر حول معسكر لوكولي للاجئين البوروندييين في تنزانيا[٢]، لم يأخذ الشباب النازحون في بوتالام مواقع قيادية باستثناء قلة قليلة منهم وهؤلاء ما زالوا «تابعين» لآبائهم ولغيرهم من الكبار. ونظراً لأن معظم المسلمين الشماليين فروا معاً ووصلوا معاً إلى بوتالام فقد انتقلت كثير من البنيات الاجتماعية من الشمال حيث أعيد بناؤها في المعسكرات والمستوطنات. وبما أن عدداً كبيراً من الرجال الأكبر سناً لم يجدوا عملاً في بوتالام فقد انتقل إلى شباب كثيرين دور آبائهم في إعالة الأسرة في سن أصغر من السن التي يتولون فيها هذه المسؤولية في الشمال. وعلى الرغم من أن ذلك يعد خسارة كبيرة لكثير من الرجال الأكبر سناً، إلا أنه لا يهدد دورهم كأرباب أسر ورؤوس المستوطنات، ولعل السبب في ذلك هو الدور الهام الذي يلعبه المسجد في صياغة بنية المجتمع وأن مجالس أمناء المساجد ما زالت تؤلف من الرجال فقط وتتكون أساساً من «الموقرين» من كبار السن. كما أن النسبة المئوية للأسر التي تعولها النساء منخفضة نسبياً، وهي حوالي ٧٪ مقارنة بحوالي ٢٠٪ بين النازحين السريلنكيين الأقرب إلى مناطق الصراع.[٣]

وأهم طريق أمام الرجال ليحظوا «بالتوقير» أن يلتزموا تعاليم الإسلام ويؤدوا واجباتهم لإعالة أسرهم. ويرى كثيرون من الشباب أن مسؤولية آبائهم ستؤول إليهم في المستقبل، ولا يشغلهم إلا صعوبة الحصول على عمل دائم في بوتالام، إذ أن عدم وجود فرص العمل يزيد من صعوبة تلبية تطلعات الأسرة.

وعلى الرغم من أن الحصول على عمل يمكن أن يمثل مشكلة في الشمال أيضاً، فهناك تحديات أخرى مصاحبة للنزوح، منها أن النازحين اضطروا في أثناء فرارهم إلى ترك كل ممتلكاتهم ومقتنياتهم وراءهم ففقدوا بذلك الأساس الذي يعتمدون عليه لتقديم المهر لأخواتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المهور بعد النزوح، وهو ما يعزى جزئياً إلى رغبة الأسر في تعويض ما فقدته من الأصول والممتلكات.

كما ترتبط صعوبة الحصول على عمل وما يصاحبها من إحباط بهوية الشباب كذكور، فلم يتغير فهم الشباب لمسؤوليتهم الأساسية كعائلين رئيسيين لأسرهم ومسؤولين عنها، على الرغم من عدد النساء اللاتي يشاركن اليوم على قدم المساواة مع أزواجهن في تلبية احتياجات أسرهم. ويرى هؤلاء الشباب أن المرأة تضطر إلى العمل لأن الرجال لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم، فإذا كان الشباب يستطيعون الوفاء بتلك الالتزامات فإنهم لن يقبلوا أن تخرج زوجاتهم إلى العمل بهذه البساطة. وهكذا أصبحت التغيرات التي طرأت على ثقافة المرأة وممارساتها رمزاً لعدم قدرة الرجال على الوفاء بمسؤولياتهم.

> انتقل إلى شباب كثيرين دور آبائهم في إعالة الأسرة

علاقة الشباب بغيرهم من الشباب

إن تسليط الضوء على الشباب بوصفهم عناصر فاعلة على أساس النوع لا ينطوي فقط على علاقاتهم بالجنس الآخر في نطاق الأسرة، فعلاقاتهم بغيرهم من الشباب خارج بيوتهم وأسرهم لها نفس القدر من الأهمية والارتباط بمسألة النوع، ومن ثم فإن لها أهمية بالغة في تكوين معنى الهوية لدى الشباب. إذ يلعب الشباب دوراً هاماً في تحقيق التكامل في الجهود التي يقوم بها الأهالي والنازحون من خلال إقامة الصلات بين الفئتين، وتهيئة أرضية مشتركة يمكن أن تلتقي عندها الأطراف المختلفة. إلا أن هذا الدور لا يحظى بالتقدير ولا يستفاد منه استفادة فعلية في تحسين العلاقات بين الأهالي والنازحين.

Muhammad Ali Mubarak

وعلى الرغم من أن النازحين والأهالي يعيشون بمعزل عن بعضهم البعض (فالنازحون يقيمون في المستوطنات والمعسكرات بينما يقطن الأهالي المسلمون والسنهاليون قراهم المنفصلة) فإن الشباب يتحركون بحرية بين المستوطنات المختلفة، ويكوِّنون ارتباطات وصداقات مع غيرهم من الشباب. وتتسم العلاقات بين جماعات الأهالي والنازحين بأنها ودية ولكنها في نفس الوقت تنطوي على بذور الصراع المحتمل.

وتستند شبكة العلاقات بين الشباب والأهالي والنازحين إلى العمل وروابط الدراسة السابقة والأنشطة الدينية والمباريات الرياضية، حيث يلتقي هؤلاء في المساجد للصلاة، وفي المحال وأماكن تناول الطعام وأمام بيوتهم وفي الساحات الرياضية. ولكل من النازحين والأهالي من الرجال فرقهم الرياضية الخاصة بهم ولكنهم أحياناً يشتركون في اللعب داخل نفس الفريق. وفي نواح كثيرة يمثل هؤلاء الشباب الجماعة التي أدت إلى إيجاد أعلى مستويات الاندماج بين الأهالي والنازحين. وقد قال لي أحد الرجال النازحين «لقد تلقيت دراستي مع صبية من بوتالام وعشت معهم. ومعظم أصدقائي هم من أبناء بوتالام ولذلك فإنهم يعتبرونني واحداً من أهل المنطقة». وهكذا تصبح هوية الشباب النازحين غامضة، فكثيرون منهم نشأوا بين الصبية الصغار من الأهالي ولا يشعرون أنهم يختلفون عنهم كثيراً.

وبفضل قدرتهم على التنقل والتحرك فإن الرجال يتمتعون بفرص أوسع لتوطيد أواصر علاقاتهم التي تتجاوز الحدود الفاصلة بين مجتمعات النازحين والأهالي المحليين أو التاميل والسنهاليين، فالمسلمون الشماليون يتكلمون لغة التاميل، لكن كثيرين من الشباب تعلموا اللغة السنهالية أيضاً وهي لغة الأغلبية في سري لنكا، وبفضل إلمامهم باللغتين فإنهم يستطيعون التنقل بحرية هنا وهناك.

كما تمثل علاقة الرجال بغيرهم من الرجال قنوات مهمة لتبادل المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بفرص العمل، وعندما لا يتوافر العمل فإنهم يقضون معظم أيامهم معاً في الأماكن العامة مما ينشئ بينهم إحساساً بالوحدة مع الرجال الآخرين ويعينهم على استرداد إحساسهم بالكرامة

نازحون داخليون في منطقة بوتالان، سري لنكا

والمكانة في عيون أسرهم، لأن لديهم مكاناً يذهبون إليه بدلاً من البقاء في البيت مع أخواتهم وأمهاتهم أثناء النهار.

وإذا كان الشباب قد نجحوا بالفعل في إقامة علاقات طيبة بين الأهالي والنازحين فما زال هناك احتمال لنشوء علاقة صراع بين شباب النازحين وشباب الأهالي؛ إذ يؤدي التنافس على العمل والتمييز ضد الرجال النازحين في العمل وغيره من المجالات إلى الشعور بالإحباط والانفصال، وأحياناً ينتهي بحدوث مواجهات عنيفة، وإذا كانت هذه المواجهات لا تحدث كثيراً اليوم فإنها ما زالت موضوعاً شائعاً من موضوعات الحديث وباعثاً على القلق الدائم.

> استُخدم الشباب كعنصر فعال – وكوسطاء – لتحقيق مصالح استراتيجية متعلقة بقضايا المرأة

نحو جهود يشارك فيها الشباب

ينبغي أن تغطي السياسات والممارسات التي تراعي الفروق بين الجنسين الاحتياجات العملية والمصالح الاستراتيجية.[4] وتشتمل الاحتياجات العملية المتعلقة بالفروق بين الجنسين على كل ما ينبع من الظروف الفعلية التي يعيشها الرجال والنساء. أما المصالح الاستراتيجية المتعلقة بالفروق بين الجنسين فتتضمن المصالح والحاجات النابعة من تحليل العلاقات القائمة بينهما وعادة ما تؤدي إلى إعادة النظر في هذه العلاقات.

١- الاحتياجات العملية

تتضمن الاحتياجات العملية التي حددها الشباب إيجاد فرص العمل الآمنة وتوافر أماكن للالتقاء. وقد بدأت إحدى المنظمتين الدوليتين غير الحكوميتين الموجودتين في بوتالام أخيراً في العمل مع الشباب من خلال مشروع يديره الشباب أنفسهم، وفيه يعمل كل من النازحين والأهالي، مسلمين وسنهاليين وتاميل، جنباً إلى جنب، في أنشطة رئيسية مثل التدريب المهني والعمل التطوعي وتقديم المساعدات لبناء الساحات الرياضية. وترى هذه المنظمة غير الحكومية أن البطالة والعمل في وظائف لا تستنفر كل الطاقات المتوافرة هي جذور المشاكل التي يعاني منها الشباب والسبب وراء العنف في بوتالام، الأمر الذي يؤكد أهمية إنشاء الساحات المختلفة مثل الملاعب الرياضية حيث يستطيع الشباب والكبار الالتقاء لبناء الصلات الطيبة بينهم.

ويلاحظ أن جماعات الشباب لها نفس أهداف جماعات الشابات، والهدف الأساسي في الحالتين هو تلبية الاحتياجات العملية من خلال برامج التوفير والعمل والصحة. ويحكي أحد العاملين الميدانيين مدى الصعوبة التي اكتنفت مرحلة تكوين جماعات المرأة لحث النساء على المشاركة، أما اليوم فإن هذه الجماعات تعمل على خير ما يرام في كل المعسكرات والمستوطنات تقريباً، حيث نجحت في اكتساب بعض النفوذ في مجال اتخاذ القرار في المعسكرات والمستوطنات. وتبين إنجازات جماعات المرأة بوضوح أن تلبية الاحتياجات العملية أدى إلى تحقيق مزيد من المصالح الاستراتيجية وأن هناك أملاً في أن يحدث نفس الشيء مع جماعات الشباب.

٢- المصالح الاستراتيجية

من أمثلة المنظمات العاملة بصورة أكثر علنية في مجال المصالح الاستراتيجية منظمة محلية غير حكومية هدفها الأساسي تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال برامج التوعية، التي تتيح فرص العمل لمزيد من النساء ولإشراك مزيد من النساء في عملية اتخاذ القرار، ومنع الزواج المبكر بالإضافة إلى العمل على تقبل «زيجات المحبة» (أي التي تتم بدون مهر). وكانت أفكار هذه المنظمة راديكالية جداً بحيث لم يتقبلها مجلس أمناء المسجد في أحد المعسكرات فقاطعها أهله، إلا أنها أقامت حواراً مع مجموعة من الشباب الذين قاموا بعد ذلك بمناقشة القضية مع مجلس الأمناء الذين وافقوا في آخر الأمر على أن تستأنف المنظمة عملها. وبهذه الطريقة استُخدم الشباب كعنصر فعال – وكوسطاء – لتحقيق مصالح استراتيجية متعلقة بقضايا المرأة.

الخلاصة

لتغيير الأيديولوجيات المتعلقة بأدوار الرجل والمرأة يجب على الرجال والنساء أن يتعاونوا سوياً كشركاء فاعلين. وقد نجحت المرأة في بوتالام في تغيير استراتيجياتها وتعديل الحدود والمفاهيم المتعلقة بما تستطيعه المرأة وما لا تستطيعه. وفي نفس الوقت أظهر الشباب من الذكور قدرة كبيرة كوسطاء يقومون بنقل الأفكار بين الجماعات وكمبدعين، لكن هذا الدور لا يحظى بالاعتراف الواعي إما من جانب الشباب أنفسهم أو من جانب الوكالات أو الجماعات الأخرى. وليس هناك أي سبب يمنع الشباب من الرجال والنساء من المشاركة المتبادلة في تغيير مفاهيم دور الرجل والمرأة، إلا أن المشاركة الفعالة تفترض الوعي، وقد تكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من التوعية المناسبة للرجال لمساعدتهم على فهم عواقب التغير في أيديولوجية دور الرجل والمرأة.

إن الشباب يتمتعون بمقدرة كبيرة على المساعدة في تطوير الحياة والمعيشة بعد النزوح. واليوم تعاني الوكالات العاملة في بوتالام من ضآلة التمويل ومن أن جهات التمويل الخارجية تقرر إلى حد كبير طبيعة مشروعاتها. ومن ثم يجب أن تكون هناك درجة أكبر من الوعي بين الممولين والوكالات بالحاجة إلى إشراك كل من النساء والرجال في التعامل مع الاهتمامات الاستراتيجية المتعلقة بدور الرجل والمرأة، وإلى اعتبار الرجال مشاركين فعالين على أساس النوع في العلاقات بين الجنسين. ويجب أيضاً أن يدرك الممولون والوكالات أنه على الرغم من الدور البارز للشباب ونجاحهم في تدبير شؤون حياتهم بصورة لا بأس بها فإنهم يعانون من إحباط شديد لعدم قدرتهم على توفير احتياجات أسرهم بالصورة الملائمة، وينبغي أن يكون هناك وعي بهذا الإحباط ليتم التعامل معه، كما أن المنظمات عليها أن تتدخل بحرص لتستثمر بمزيد من النشاط الطاقات الكامنة لدى هؤلاء الشباب ليقوموا بدور فعال كوسطاء بين النازحين والسكان الأهالي بالإضافة إلى بناء جسور التفاهم بين الجنسين.

كاثرين بران تُعد رسالة لنيل درجة الدكتوراه في إطار منحة للزمالة من قسم الجغرافيا بجامعة العلوم والتكنولوجيا النرويجية. البريد الإلكتروني: cathrine.brun@svt.ntnu.no

١ تستند هذه الآراء إلى الجهود الميدانية التي قامت بها الكاتبة في ١٩٩٨–٢٠٠٠.

2 Simon Turner *Angry young men in camps: gender, age and class relations among Burundian refugees in Tanzania* UNHCR, Working Paper no 9, 1999. (www.unhcr.ch/refworld/pub/wpapers/wpno9.htm)

3 World Food Programme 'Review of protracted relief and recovery operation, Sri Lanka 6152', 2000, WFP, Colombo.

4 Kate Young *Planning Development with Women: Making a World of Difference*, 1993, Macmillan Press, London. Caroline Moser *Gender Planning and Development: Theory, Practice & Training*, 1993, Routledge, London.

هـجـرة النـسـاء

بقلم: د. خديجة المضمض

الهجرة هي كل تحرك إنساني من بلد إلى آخر أو من رقعة جغرافية لأخرى، وهي ليست بظاهرة جديدة. لقد استرعت اهتمام الباحثين والمهتمين منذ زمن بعيد، فأكدوا جميعاً على أنها حقيقة تاريخية ثابتة ظهرت منذ أن وجد الإنسان في إطار الحياة المجتمعية. ومع توالي الأزمنة تبلورت هذه الظاهرة بشكل كبير حتى أصبحت من أبرز سمات عالمنا اليوم، كما تطورت كما وكيفاً حتى أنها لم تعد تقتصر على الرجال فقط بل طالت حتى النساء اللاتي سجلن حضوراً كبيراً ضمن صفوف المهاجرين خاصة مع مطلع التسعينيات.

إن هجرة النساء تتخذ أشكالاً مختلفة: طوعية وغير طوعية، جماعية وفردية، قانونية وغير قانونية.. إلخ، كما أن أسبابها متعددة تهم مختلف النساء، هؤلاء النساء اللاتي غالباً ما تكون دوافع تحركهن خاصة جداً كما تتم هجرتهن في ظروف قاسية نادراً ما تحترم فيها حقوقهن الإنسانية.

وتخليداً لليوم العالمي للمرأة قام كل من «مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقوانين الإنسانية»، و«وحدة البحث والتكوين حول الهجرة والقانون» بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني – عين الشق بالدار البيضاء، يوم ٧ مارس/آذار ٢٠٠٠، بتنظيم مائدة مستديرة حول «هجرة النساء».

لقد شارك في أعمال هذه المائدة متخصصون وباحثون مغاربة وأجانب وممثلون عن منظمات حكومية وغير حكومية ومصالح وزارية، بالإضافة إلى نخبة من الحقوقيين مثلوا كليات الحقوق لكل من الدار البيضاء، والرباط، وجدة، وتونس العاصمة؛ كما شاركت أيضاً كل من جامعة أكسفورد البريطانية ممثلة في شخص أستاذة الأنثروبولوجيا كاثي لويد، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ممثلة في شخص مستشارها القانوني الدكتور ميشيل فيوتي.

افتتحت أعمال المائدة المستديرة بكلمة ألقاها الأستاذ البشير الكوحلاني قيدوم من كلية الحقوق بالدار البيضاء، والذي أشاد بداية بأهمية الاحتفال بالحدث، فتطرق بعد ذلك إلى الحجم الكبير الذي اتخذته ظاهرة الهجرة في عالمنا اليوم، كما عرض مجموعة من الأسباب التي أصبحت تدفع الأشخاص بشدة إلى الهجرة مركزاً بذلك على جملة من المشاكل والتحديات التي ما فتئت تطرحها تنقلاتهم المكثفة تلك. وفي ختام كلمته أثنى السيد القيدوم على مبادرة عقد هذا اليوم الدراسي، وتخصيص موضوعه لتدارس هجرة النساء، حيث وصف اختيار الموضوع بالاختيار الصائب الذي يتناسب والحدث المحتفى به.

وبصفتها رئيسة مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة والقوانين، والمسؤولة عن وحدة البحث والتكوين حول الهجرة والقانون، تناولت الكلمة بعد ذلك الأستاذة خديجة المضمض، حيث عرفت في البداية بنشاط هاتين المؤسستين الأكاديميتين في مجال الهجرة، فأشارت بعدها إلى أهمية ودلالة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة خاصة بالنسبة للنساء المهاجرات. وبهذه المناسبة، وجهت الأستاذة كلمة إلى الباحثين حثتهم فيها على أهمية البحث في قضايا الهجرة خاصة تلك المرتبطة بالمرأة المهاجرة عموماً والمرأة المهاجرة المغربية على وجه التحديد. وفي الختام قامت الأستاذة المضمض بعرض المواضيع المزمع مناقشتها معلنة بذلك بداية أشغال هذا اليوم الدراسي.

لقد حاول المشاركون في هذه المائدة الإجابة على مجموعة من الأسئلة: لماذا تهاجر النساء؟ بأي نساء يتعلق الأمر؟ تحت أي ظروف تتم هجرة النساء؟ ما هي المشاكل التي يواجهنها؟ وما هي آثار هذه الظاهرة على الوضعية الاجتماعية والقانونية لهؤلاء النساء؟

وتمت بلورة هذه الأسئلة في إطار محورين رئيسين حاول المتدخلون من خلالهما الإجابة على التساؤلات المطروحة، حيث تناول المحور الأول أسباب وظروف هجرة النساء، أما المحور الثاني فقد ركز فيه المتدخلون على المشاكل المترتبة عن هذه الهجرة.

أسباب وظروف هجرة النساء

تناول الأستاذ محمد خشاني عن الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث المتعلقة بالهجرة أسباب ودوافع هجرة المغربيات نحو أوروبا؛ فذكر أن هجرة المغاربة نحو أوروبا بدأت عموماً في الستينيات؛ وأغلب النساء هاجرن في إطار التجمع العائلي. وبداية من الثمانينيات، بدأت النساء المغربيات يهاجرن وحدهن بشكل مستقل، فكانت وجهتهن على الخصوص نحو أوروبا اللاتينية، كما شكلت بعد ذلك ليبيا وبعض دول الخليج العربي دول استقطاب لهن. وتشكل النساء المغربيات اليوم نسبة ٣٧٪ من مجموع الجالية المغربية المقيمة بأوروبا. وترجع دوافع هجرتهن لعدة أسباب داخلية وأخرى خارجية. أما الأسباب الداخلية فهي تتعلق بدولة المنشأ وتتمثل أساساً في أسباب اقتصادية؛ فالفقر متفشٍ بشكل كبير في صفوف النساء أكثر من الرجال، هذا بالإضافة إلى انعدام التكافؤ بين الرجال والنساء في بلوغ فرص العمل. كما أن وسائل الإعلام المغربية من جهتها قد تلعب دوراً ولو بشكل غير مباشر في التشجيع على هذه الظاهرة. حيث أننا نجد أن هذه الوسائل خاصة التلفزة الوطنية لا ترصد حقيقة هؤلاء المهاجرين بل تكتفي فقط بتصوير تلك النماذج التي استطاعت أن تحقق نجاحاً في الخارج.

أما الأسباب الخارجية فيمكن تلخيصها في عملية التأثير التي يمارسها بعض أفراد الجالية العائدين من الخارج خاصة النساء، واللاتي بعد عودتهن إلى أرض الوطن يقمن باقتناء منازل فاخرة أو الدخول أحياناً كمساهمات في مشاريع واستثمارات ضخمة مبرهنات أمام الجميع عن الرفاه الاقتصادي الذي وصلنه بفضل الموارد

المالية التي جلبنها من الخارج، الشيء الذي يدفع بعض النساء في الداخل إلى الرغبة في الحذو حذوهن. كما قد تأتي هجرة بعض النساء استجابة لعملية الجذب التي تنتهجها بعض دول الاستقبال، كتشجيع هؤلاء النساء على العمل في بعض المرافق المرتبطة أساساً بالخدمات المنزلية.

وقد تطرق الدكتور ميشيل فيوتي، المستشار القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر بجنيف، إلى موضوع «النساء المهجرات بسبب الحروب»، حيث أوضح أن القانون الإنساني الدولي لم يهتم بشكل كبير بالنساء اللاتي تضطرهن ظروف الحرب إلى مغادرة أماكن إقامتهن. فالنساء سواء كن لاجئات داخل أو خارج البلدان المتحاربة، تتم حمايتهن بشكل عام دونما مراعاة لخصوصيتهن. إن القانون الدولي الإنساني تعامل مع النساء المهجرات كجزء من السكان المدنيين. وعليه، فإن العديد من مقتضيات اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩ (خاصة الاتفاقية الرابعة المتعلقة بالسكان المدنيين) والبروتوكوليين الإضافيين لعام ١٩٧٧ يمكن اعتبارها مرجعية لحماية النساء المهجرات بسبب الحروب. غير أن هذه المقتضيات يجب أن تفهم مضامينها بشكل معمق وتحترم بشكل كبير لضمان حماية فعالة لهؤلاء المهجرات خلال النزاعات المسلحة.

وفي معرض حديثه عن تجربة بعض دول إفريقيا الغربية في مجال الهجرة، قام الأستاذ محمد حمودي عن كلية الحقوق بالدار البيضاء برصد حالة هجرة ماما بانز، وهي هجرة نسوية معروفة في هذه المنطقة. فالماما بانز نساء دائمات التنقل لأهداف التجارة، يتحركن داخل بعض دول إفريقيا الغربية وحتى فيما بينها خاصة في السنغال، وغامبيا، وموريتانيا، وغينيا، والكونغو.. إلخ. لقد قدمت هؤلاء النساء نموذجاً للازدهار الاقتصادي لدرجة أنهن نجحن في التأثير على اقتصاد وسياسة دول المنطقة. وأحياناً في تغيير الخريطة الجيوسياسية للدول التي يقمن بها.

ومن جهتها قامت الدكتور كاثي لويد، مدير مركز الأبحاث الثقافية المقارنة المتعلقة بالمرأة في جامعة أكسفورد ببريطانيا، بعرض موضوع عن هجرة النساء في بريطانيا؛ وأكدت أن هجرة النساء إلى بريطانيا هجرة قديمة ابتدأت مع مطلع الخمسينيات، حيث وفدت إلى بريطانيا نساء من مناطق عديدة، من إيرلندا، والكاريبي، والفلبين، والهند، وباكستان وبعض دول الكومنولث. وكان أغلب هؤلاء النساء متعلمات وحاملات لشهادات أكاديمية، لكن المملكة المتحدة لم تكن تعترف بشهاداتهن تلك، الشيء الذي كان يدفعهن للقيام بأعمال بأجور زهيدة. أما اليوم، فقد تغيرت طبيعة هذه الهجرة؛ إذ إن العديد من النساء الوافدات إلى بريطانيا هن طالبات لجوء وأغلبهن أتين من يوغوسلافيا السابقة وبعض الدول الإفريقية كالصومال ونيجيريا وغانا، هرباً من الفقر والعنف؛ وذلك للحاق إما بأفراد من عائلاتهن أو أصدقاء لهن يقيمون بهذا البلد.

إن هجرة النساء إلى بريطانيا يمكن وصفها بأنها هجرة موفقة، على اعتبار أن ما يعادل ٧٠٪ من النساء المهاجرات يتوفقن في الحصول على عمل. إلا أنه رغم ذلك تواجههن مشاكل متعددة كصعوبة اندماجهن في مجتمع دولة الاستقبال بسبب الاختلاف الثقافي، مشكل اللغة وكذا ارتباطهن الدائم بذويهن وتبعيتهن لمشغليهن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من النساء المهاجرات في بريطانيا هن ربات أسر، والبعض منهن أمهات غير متزوجات، وهي أوضاع تطرح أمامهن صعوبات في العيش.

وتستفيد النساء المهاجرات في بريطانيا من مجموعة من الحقوق التي تضمنها لهن القوانين البريطانية الصارمة، خاصة تلك التي تحميهن من العنصرية والتمييز. لكن هذا لا يمنع من وقوع بعض الممارسات العنصرية والعنف الذي قد يمارسه أحياناً بعض الأفراد من عائلاتهن أو بعض الأشخاص من ذوي النزعات العنصرية.

المشاكل الناجمة عن هجرة النساء

في محاولة للوقوف على مجموعة من المشاكل المترتبة عن هجرة النساء. قام الأستاذ أحمد عبدوني عن كلية الحقوق بوجدة بطرح مجموعة من المشاكل القانونية التي قد يصادفها بعض النساء المهاجرات. حيث ركز بالتحديد على المشاكل القانونية التي تعرفها المهاجرات المغربيات المقيمات بأوروبا والتي مردها أساساً تنازع القوانين الحاصل بين القوانين الأوروبية ومقتضيات قانون الأحوال الشخصية المغربي. هذا التنازع هو ناجم عن اختلاف مرجعيات هذه القوانين. فالتشريعات المدنية الأوروبية تشترط المساواة بين الرجال والنساء في حين نجد أن قانون الأحوال الشخصية (المدونة) يسمح بتعدد الزوجات، عدم المساواة في تقسيم الإرث، والطلاق الذي يقرره الزوج بشكل انفرادي. إن النساء المهاجرات حينما يحصلن على الجنسية الأوروبية يفضلن الاحتكام إلى القوانين الأوروبية بدل التشريع المغربي. الشيء الذي قد ينجم عنه مشاكل قانونية بمجرد عودتهن إلى المغرب. فمثلاً المرأة التي حصلت على الطلاق وفق القانون الأوروبي تبقى رغماً عنها في ذمة زوجها حسب التشريع المغربي، وقد تتعرض لعقوبة السجن إذا ما تزوجت من جديد. وللإشارة تم طرح مجموعة من الحلول كالمطالبة بتطبيق أحكام التشريع المغربي على النساء المهاجرات في الديار الأوروبية حفاظاً على التقاليد والثقافة المغربية. لكن هذا الحل لم يلق ترحيباً يذكر من طرف المشاركين في المائدة المستديرة. حيث يرون فيه حلاً يتنافى والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان القائمة أساساً على العدل والمساواة بين النساء والرجال.

وخلافاً للمغرب، قامت تونس بإدخال تعديلات على قانون الأحوال الشخصية بشكل جعله يتضمن مقتضيات تضمن نوعاً من المساواة بين الجنسين. فتونس على سبيل المثال، ألغت التعددية الزوجية، والتطليق الانفرادي من قبل الزوج، حيث قررت التطليق القضائي واعترفت أيضاً بحرية الزواج. لكن رغم ذلك، يبقى البعض من هذه التعديلات نظرياً. لقد أثبتت الممارسة أن المجتمع لا يقبل بزواج التونسيات من أجانب غير مسلمين. وفي هذا الإطار جاءت مداخلة الأستاذة حفيظة شكير عن كلية الحقوق بتونس، حيث ساقت وقائع عن تونسيات مقيمات بالخارج تزوجن من أجانب فأرغمن بسبب ذلك على العودة إلى تونس حيث تم حبسهن في بيوت العائلة، كما انتزعت منهن جوازات السفر حتى لا يستطعن الالتحاق بأزواجهن مجدداً. وقد أشارت الأستاذة شكير إلى أنه في حالة ما إذا كانت هؤلاء النساء يتمتعن بجنسية أوروبية، فإن المساعي الدبلوماسية الأوروبية قد تتدخل لدعمهن والمطالبة بالالتحاق بأزواجهن على اعتبار أنهن رعايا أوروبيون. وقد تتدخل أيضاً بعض المنظمات التونسية غير الحكومية، إلا أن نسب فشلها في مساعيها تبقى أكبر من نجاحها.

وفي موضوع عن اندماج المهاجرات المغربيات في المجتمعات الأوروبية أشارت الأستاذة حورية العلمي، عن وحدة البحث والتكوين حول الهجرة والقانون، إلى صعوبة اندماج المهاجرات المغربيات في مجتمعات الدول المضيفة. وقد عزت سبب ذلك إلى الاختلاف الثقافي بين دول المنشأ ودول الإقامة، وكذا استمرار هيمنة التقاليد والعادات. ناهيك عن تأرجح الوضعية القانونية لهؤلاء المهاجرات بسبب تنازع القوانين. هكذا وقد أكدت الأستاذة المتدخلة على أن مشكل الاندماج أصبح يطرح بحدة في صفوف الشابات المغربيات من أبناء الجيل الثالث. ففي الوقت الذي يحاولن فيه الاندماج في المناخ الذي ولدن فيه وبدا لهن فيه المستقبل واضحاً، فإنهن يجدن أنفسهن مقسمات بين ثقافتين مختلفتين: ثقافة عائلاتهن الأكثر تحفظاً والأكثر تشبعاً بالتقاليد، وثقافة المجتمع المضيف حيث الحرية والمساواة.

المناقشات والتوصيات

بعدما تم عرض كل التدخلات، فتح باب النقاش أمام المشاركين في أشغال هذا اليوم الدراسي، حيث تم عرض بعض التجارب في التعامل مع قضايا الهجرة. فعلى سبيل المثال تم طرح وضعية المهاجرات المغربيات في إسبانيا، وهجرة الجزائريات إلى أوروبا، وتجربة النساء اللاجئات، وزواج الأجنبيات من مغاربة والمشاكل القانونية المترتبة عن ذلك، ومشكل أطفال الزواج المختلط وصعوبة انتقال جنسية الأم مباشرة إلى أطفالها في التشريع المغربي. كما تمت مناقشة الاستغلال الذي تتعرض له بعض المهاجرات بصفة غير قانونية كالدعارة والأشغال المتواضعة القليلة الدخل. وطرح للنقاش أيضاً مشكل استغلال الفتيات الصغيرات اللاتي يتم جلبهن من القرى ليعملن كخادمات بيوت في المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط. وبالإضافة إلى ذلك، تمت مناقشة صعوبة تأقلم بعض المهاجرات المغربيات المثقفات مع المجتمع بعد عودتهن إلى أرض الوطن. كما قامت منظمة CARITAS بهذه المناسبة أيضاً بعرض تجربتها في مجال مساعدة طالبي اللجوء بالمغرب.

وفي ختام أعمال هذه المائدة المستديرة قام المشاركون بصياغة مجموعة من التوصيات جاء فيها:

١- الدعوة إلى تطوير الأبحاث والدراسات المرتبطة بهجرة النساء بما في ذلك المرأة المغربية اليهودية.

٢- إحداث مرصد متخصص في هجرة النساء بتعاون مع الجامعات، والمصالح الوزارية والمنظمات غير الحكومية المهتمة.

٣- الدعوة إلى انتقال جنسية النساء المغربيات مباشرة إلى أطفالهن من أزواج أجانب.

٤- الدعوة إلى حل مشاكل تنازع القوانين فيما بين القوانين الأوروبية والتشريع المغربي المرتبط بالأحوال الشخصية والقانون المدني.

٥- اعتراف المغرب بالحقوق والامتيازات التي اكتسبتها النساء المهاجرات في بلدان الإقامة.

٦- ضرورة أخذ دول الإقامة بعين الاعتبار بعض المظاهر الثقافية لبلدان منشأ المهاجرين.

محنة النساء النازحات داخلياً في السودان

بقلم: كرتس دوبلر

تخيلي أنك ترحلين من منزلك حيث قضيت حياتك في قرية صغيرة بالسودان، و تتساءلين هل تبتعدين لأنك تفرين من الحرب التي يدوي صداها في أذنيك من بعيد أم لأنك تفرين من الظروف التي تمنعك من بيع بعض محصولك لشراء بذور موسم الزراعة القادم. و لكنك بلا شك ترحلين من المكان الذي قضيت به قرابة العشرين عاماً حيث اشتغلت بالزراعة وحصلت على مورد رزق مناسب. إنك ترحلين عن المكان الذي ولد فيه أطفالك الستة، و الذي قابلت فيه زوجك الذي لم تريه منذ أكثر من ثماني سنوات حين أخبرك أنه ذاهب إلى أرض المعركة ليدافع عن حقوق الأسرة وحقوق الآخرين الذين يعيشون على أرض هذه البلاد. وعند الرحيل أخذت معك فقط ما تستطيعين حمله لكي تطعمي أبناءك الستة الذين تتراوح أعمارهم من ٢ إلى ١٢ عاماً. و أثناء سيرك الذي استمر ثلاثة أيام فقدت معظم الأشياء القليلة التي تحملينها، كما فقدت أحد أبنائك! و اشتد الجوع بك وبأطفالك ونفد ما معكم من طعام. و أصبتم جميعا بالملاريا من جراء مبيتكم بالعراء حيث أنهككم السير ولم تقووا على مواصلة المسير؛ فضلاً عن أن أحد أطفالك لا يكاد يستطيع السير لأنه أصيب في ساقه بسبب لغم، ولكنك مع ذلك سعيدة لأن طفلك لم يكن ذلك الطفل الذي انفجر فيه اللغم فحول جسده إلى أشلاء؛ ولكنك تتعجبين: لماذا ظللتم جميعاً على قيد الحياة؛ ومع ذلك تستمرين في طريقك.

وأخيراً وبعد عشرة أيام تصلون إلى مركز توزيع الطعام التابع للأمم المتحدة، حيث يوجد كذلك بعض المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى عدد من سائقي الشاحنات الذين يتوافدون من العاصمة طمعاً في الأجور العالية التي يدفعها العاملون في مجال الإغاثة الدولية. ويحالفك الحظ إذا ما تم اختيارك للعمل في إحدى هذه المنظمات على الرغم من أنهم لن يعطوك نقوداً، و لكنهم يعطونك ويعطون أبناءك بعض الطعام والرعاية الصحية. وتمضي الحياة، كل يوم تستيقظين من النوم لتجدي نفسك في الحظيرة الصغيرة التي بنيتها لنفسك ولأطفالك، وتقضين طوال اليوم تعملين في المنظمة غير الحكومية من أجل الحصول على القليل من الطعام والدواء، وتدركين أن عملك في هذه المنظمة يضمن لأبنائك استشارة الأطباء بشكل دائم، لكنك بدون ذلك العمل قد تحصلين على هذه المزية أو ربما لا تحصلين. وبعد ثلاثة أشهر يعرض عليك سائق كنت قد تعرفت عليه أثناء عملك أن يوصلك إلى الخرطوم، ويساورك الشك في نواياه، ولكنك توافقين لأنك تعتقدين أن بعض أفراد أسرتك مازالوا هناك، وقد ترامى إلى سمعك أن ظروف الحياة أفضل.

وبعد أسبوع تصلين إلى الخرطوم ويخبرك السائق أنه سوف يكتفي بتوصيلك أنت وأطفالك إلى حدود المدينة في حالة إذا ما أوقف ضابط الأمن الشاحنة، وذلك لأنه لا يستطيع المضي في ترديد أكذوبة أنك أنت وأطفالك أسرته؛ لقد اعتاد ترديد ذلك عند نقاط التفتيش العديدة التي مر بها، ولكن رجال الأمن عند حدود الخرطوم يعرفون أسرته الحقيقة مما لا يدع مجالاً لهذه الأكذوبة. وأنزلك السائق عند مدينة تدعى «مايو» حيث يوجد العديد من أفراد بلدتك، ولكنك لا تعرفين أحداً منهم.

وفي «مايو» تقومين ببناء كوخ صغير بالأشياء القليلة التي حصلت عليها أثناء عملك في المنظمة عير الحكومية، وبما وجدته على حدود «مايو» من سقط المتاع. ويأتي العديد من الأفراد إلى المنطقة التي تعيشين فيها ليعطوك شيئاً من الطعام والرعاية الصحية.

وخلال الأسبوع التالي، تبحثين عن عمل في أية منظمة غير حكومية. وتتجاذبين أطراف الحديث مع بعض النساء وتجدينهن ودودات، ولكنهن يساورهن الشك في أنك أتيت لتزاحميهن الموارد القليلة، وتلاحظين أنهن معجبات بك لأنك محظوظة بتعلم المبادئ الأساسية للغة الإنكليزية. وأنت بدورك معجبة بهن لأن لديهن منازل أفضل ومجتمعاً يتفاعلن في إطاره.

العرق والنوع والعنف في كينيا

بقلم: بيترموانغي كاغوانجا

تتناول هذه المقالة سياسة كينيا في التعامل مع اللاجئين وكيف أنها تقوم على التمييز على أساس عرقي، وتأثيرها على إدارة وسير شؤون اللاجئين، خصوصاً بالنسبة لوكالات الإغاثة، ودورها في تشجيع العنف الجنسي ضد اللاجئات.[1]

ظهر العنف الجنسي ضد اللاجئين في كينيا في التسعينيات من القرن العشرين في إطار التزايد الهائل في أعدادهم والتغير الذي طرأ على تكوينهم العرقي وصعود الانتماء العرقي بوصفه القوة الأيديولوجية المحركة في إدارة شؤون اللاجئين في كينيا.

في أعقاب تصاعد الحروب الداخلية في منطقة القرن الأفريقي والبحيرات العظمى ارتفع عدد اللاجئين في كينيا من حوالي ١٥ ألفاً في عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٤٢٧ ألف لاجئ، تقدم لهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعونات بحلول ١٩٩٢، بالإضافة إلى ما يتراوح بين ٥٥ ألفاً و١٠٠ ألف آخرين من «الهائمين» في المدن[2]. وقد تراجع هذا العدد إلى أقل من ٢٠٠ ألف بحلول مارس/آذار ١٩٩٩، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى اختيار اللاجئين العودة إلى ديارهم من تلقاء أنفسهم واتجاه البعض الآخر منهم إلى الاستقرار في دولة ثالثة. وزعمت الحكومة الكينية أن حجم مجتمعات اللاجئين يهدد الأمن بصورة خطيرة، ويشكل ضغوطاً شديدة على البنية الأساسية والخدمات الطبية، ويدمر صناعة السياحة في كينيا. وفي عام ١٩٩٣، طلبت الحكومة الكينية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة كل اللاجئين الصوماليين والإثيوبيين والسودانيين إلى بلادهم،[3] فوجهت المفوضية مبلغ ٤٠ مليون دولار لإنشاء معسكرات إيفو وهاغاديرا وداغاهالي في داداب التي تقع في شمال شرق كينيا قرب الحدود مع الصومال، وفي كاكوما التي تقع قرب الحدود السودانية. وبناء على طلب الحكومة أغلقت المفوضية المعسكرات التي تقيم فيها أغلبية صومالية على الساحل، ونقلت اللاجئين منها إلى معسكر كاكوما بعيداً عن المراكز الاقتصادية في كينيا.

وتؤكد التحليلات التي سبق إجراؤها حول سياسة كينيا في التعامل مع اللاجئين في حقبة ما بعد الاستعمار الأهمية الكبرى للقضايا المتعلقة بالأبعاد الطبقية والعرقية؛ ففي السبعينيات والثمانينيات سعت الحكومة لتوفير احتياجاتها من العمالة الماهرة والمستثمرين فسمحت للمفكرين ورجال الأعمال والمهنيين من اللاجئين الأوغنديين بالمشاركة في الحياة الاقتصادية فيها. كما سمحت في التسعينيات للاجئين من أصحاب القدرات الواعدة والذين يتمتعون بمستوى معيشي طيب بالاستقرار في نيروبي وومباسا وافتتاح أعمال تجارية في كلتا المدينتين. ولكنها لوحت بعصا غليظة في وجه اللاجئين الفقراء المقيمين في المناطق العشوائية والمتاخمة للمدن، حيث تعرض كثيرون منهم للقبض عليهم واحتجازهم، وتم ترحيل بعضهم.

كما استخدمت كينيا مسألة الانتماء العرقي كمعيار أساسي لتحديد أحقية الأفراد في اللجوء إليها خصوصاً ممن يأتون من النظم المنبوذة التي كانت متحالفة معها. فعلى سبيل المثال، في أعقاب مذابح الإبادة التي تعرض لها التوتسي والمعتدلون من الهوتو في رواندا عام ١٩٩٤، رحبت كينيا بالهوتو المتحفظين ترحيباً حاراً بسبب صلاتها الوثيقة بنظام جوفينال هابياريمانا. وعندما «وصل لاجئو الهوتو كانوا يستقلون سيارات مرسيدس، وقد ارتدى الرجال قمصاناً قطنية رياضية وأربطة عنق حريرية، بينما ارتدت النساء ثياباً فاخرة وأقراطاً ذهبية... (لكي) يستأجروا بيوتاً وشققاً في نيروبي».[4]

وعلى نفس المنوال، تعهدت الحكومة في عام ١٩٨٩ للرئيس الصومالي سياد بري بعدم تمكين اللاجئين المنتمين إلى عشيرة أوغادين المناوئة للصومال من العثور على ملاذ لهم في كينيا. وفي نفس العام قامت بتمشيط واسع النطاق لمواطنيها ذوي الأصول الصومالية على مستوى كينيا كلها، وأمرتهم بحمل بطاقات هوية منفصلة وردية اللون إثباتاً لجنسيتهم، وذلك على ما يبدو بهدف طرد الغرباء المقيمين في كينيا بصفة غير شرعية. ولم تكتف الحكومة بالسماح لسياد بري بالإقامة في كينيا مؤقتاً بعد الإطاحة به في عام ١٩٩١، بل إنها سمحت للميليشيات المنتمية لعشيرته باستخدام الأراضي الكينية لتوصيل الأسلحة للحرب الدائرة في الصومال.

وقد تم حشد اللاجئين من العشائر الصومالية الأخرى مع مواطني كينيا ذوي الأصول الصومالية الذين تعرضوا على مدى عشرات السنين للتمييز الصارخ الذي اكتسب طابعاً مؤسسياً، وللتجاهل الاقتصادي وحملات العقاب الجماعي التي تشنها قوات الأمن على غرار الحقبة الاستعمارية. ويلاحظ أن الممارسات التمييزية التي تقوم بها كينيا وقمعها للسكان الصوماليين فيها يرتبط تاريخياً بدخولها في حرب العصابات التي كانت الصومال تدعمها في الستينيات بهدف ضم كينيا إلى «الصومال الكبرى».

إن البعد العرقي في سياسة كينيا إزاء اللاجئين من السودان يهدف إلى تقليل عبء اللاجئين على البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في كينيا، وتمكين شعب التوركانا الكيني الفقير من الحصول على فرص التنمية المترتبة على النظام الدولي لدعم اللاجئين. وبسبب هذا النهج، وأيضاً بسبب نزوع وكالات الإغاثة إلى تجاهل العادات والممارسات الذميمة المتضمنة في الثقافة الأبوية للاجئين ومجالس الحكماء التي ينشئونها في المعسكرات، فإن حق النساء السودانيات في التمتع بالسلامة البدنية يتعرض لتهديد خطير.

الاغتصاب والعنف

في عام ١٩٩٢ و١٩٩٣ سادت موجة عارمة من العنف الجنسي ضد اللاجئات في معسكرات داداب ذات الأغلبية الصومالية. فقد أوردت إحدى جماعات حقوق الإنسان التي زارت المعسكرات الواقعة في شمال كينيا من أبريل/نيسان إلى مايو/أيار ١٩٩٣ أن «ضرب اللاجئين والاعتداء الجنسي عليهم يحدث ليلاً ونهاراً».[5] وفي عام ١٩٩٣، عندما وصل العنف إلى ذروته، ورد أن ٢٠٠ حادثة اغتصاب قد وقعت في داداب، على الرغم من أن الحالات المبلغ عنها «ليست سوى قطرة في بحر»، على حد قول أحد المستشارين المعنيين بالاغتصاب. وبفضل إدخال بعض الإجراءات الأمنية في المعسكرات أمكن خفض متوسط عدد حوادث الاغتصاب المبلغ عنها إلى ٩٠ حالة سنوياً في داداب من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٨، ولكن إحساس النساء بعدم الأمان البدني لا يزال حقيقة واقعة في حياة اللاجئين في المعسكرات.

وعلى الرغم من أن اللاجئين الصوماليين كانوا هم أساساً ضحايا الاغتصاب في داداب، فقد امتد الاغتصاب أيضاً إلى العشرات من النساء غير الصوماليات. فقد ورد أن إحدى الممرضات المغتربات التي تعمل بإحدى المنظمات غير الحكومية تعرضت

للاغتصاب، الأمر الذى دعا منظمة «أطباء بلا حدود» في بلجيكا إلى سحب معظم العاملات التابعات لها من معسكرات داداب في مايو/أيار ١٩٩٣. وفي يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، كان هناك خمس نساء إثيوبيات بين ١٦٥ امرأة نجون من الاغتصاب في معسكر إيفو. وقد تعرض أكثر من ٩٠٪ من ضحايا حالات الاغتصاب المبلغ عنها بين ١٩٩٦ و١٩٩٧، وعددها ٢٠٠ حالة، إلى الاعتداء عليهن في أثناء خروجهن بحثاً عن الحطب أو رعي الماشية خارج المعسكرات، وإن كانت البائعات اللاتي رفضن دفع الإتاوات قد تعرضن للاغتصاب أيضاً. والمعروف أن مهمة جمع الحطب أو رعي الماعز والأغنام عند الصوماليين تُكلف بها النساء والفتيات عادة. وقد تردد أن النساء عارضن فكرة قيام أزواجهن بجمع الحطب نظراً لأن آليات الثأر بين العشائر المختلفة تجعل الرجال معرضين للقتل، بينما النساء لسن معرضات «لشيء سوى الاغتصاب».[٦]

أما في كاكوما فالآليات العرقية الكامنة وراء العنف ضد النساء مختلفة عن داداب وأكثر تعقيداً منها. ففي كاكوما قام اللاجئون ورجال الميليشيات السودانيون بالاعتداء على النساء، خصوصاً نساء جماعة الدينكا. وكان الاعتداء الجنسي على السودانيات يتركز في صورة الممارسات التقليدية من زواج الأطفال، والزواج بالإكراه وتكرار الزواج، الذي يعني اختطاف اللاجئات وتزويجهن من جديد في جنوب السودان للرجال الذين يستطيعون دفع مهور كبيرة لأسرهن في صورة ماشية. ونادراً ما تعرض الرجال الذين اغتصبوا نساء أو اختطفوهن أو أجبروهن على الزواج في كاكوما للملاحقة القضائية لأن العاملين في المعسكر الذين يتبعون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يدركون أنهم ينظر إليهم على أنهم يتدخلون فيما لا يعنيهم، وهم ليسوا على يقين من حجم دور الممارسات الثقافية التقليدية في هذا الأمر. بل إن المسؤول عن برنامج الصحة الإنجابية في المجلس الوطني للكنائس في كينيا أخبرنا أن حالات الاغتصاب المبلغ عنها بين السودانيين عددها قليل؛ لأنه لا يُنتظر أن تُتخذ أي إجراءات ضد المعتدين ولأن النساء يخشين انتقام الرجال اللاجئين منهن.

وكانت معظم حالات الاغتصاب المثبتة في السجلات الطبية لمنظمة «أطباء بلا حدود» (بلجيكا) في داداب تخص فتيات لا تزيد أعمار بعضهن عن ١١ أو ١٢ عاماً. ففي الفترة من فبراير/شباط إلى مارس/آذار ١٩٩٨، وفي معسكر إيفو وحده، تعرضت ١٧ فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٨ سنة للاعتداء الجنسي وتلقين العلاج على أثره. وكانت الفتيات تتعرض للاعتداء أكثر من النساء الأكبر سناً لأن الفتيات هن اللاتي يتولين أساساً مهمة جمع الحطب ورعي المواشي خارج المعسكرات.

وقد تعرضت النساء والفتيات في داداب إلى الاعتداء من جانب «قطاع الطرق» (ويبدو أن هذا المصطلح يشار به عموماً إلى «الناطقين باللغة الصومالية» ومنهم البدو الرحل الكينيون)، واللاجئين والميليشيات المنخرطة في الغارات التي تُشن عبر الحدود والشرطة الكينية والجنود الكينيين. وقد أدت الأنشطة العسكرية للقوات الدولية في الصومال في عملية «استعادة الأمل» وعملية الأمم المتحدة التالية لها في الصومال إلى طرد الميليشيات الصومالية و«قطاع الطرق» الصوماليين إلى المنطقة الحدودية حيث توجد معسكرات اللاجئين. وكان معظم المهاجمين يتحركون في جماعات مسلحة بالبنادق والسكاكين العريضة الثقيلة والمديات، وهم المسؤولون عن كثير من حوادث الاغتصاب الجماعية المبلغ عنها. وقد لقي عدد قليل من النساء مصرعهن من جراء هذه الاعتداءات، وتعرضت بعض الضحايا لإصابات خطيرة، وانتقلت لبعضهن الأمراض المعدية جنسياً أو حملن سفاحاً، بينما عانين بصفة عامة من هول الصدمة ونبذ المجتمع لهن.

الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب

إن طبيعة حوادث الاغتصاب التي تنتشر على نطاق واسع هكذا تشير إلى وجود علاقة بين هذه الحوادث والجوانب السياسية/العرقية. فالاغتصاب، خصوصاً اغتصاب الفتيات، يعد سلاحاً شائعاً في الثأر بين العشائر في السياسة الصومالية في مرحلة ما بعد الاستعمار، ففي عام ١٩٧٩ عندما قام سياد بري بتدريب حملة البنادق في قواته ضد عشيرة «الماجرتين» بسبب ما زعم عن تدبيرها انقلاباً ضد حكومته، «كان من المعتاد أن يختطف الجيش فتيات من الماجرتين في عمر الثانية عشرة والثالثة عشر ويحتجزهن كزوجات مؤقتات للجنود».[٧] ويكشف اغتصاب الفتيات عن عجز المجتمع بأكمله عجزاً تاماً ربما أكثر من أي شكل آخر من أشكال العدوان، حيث أنه يمثل ممارسة السلطة والسيطرة القاهرة لجماعة ما على جماعة أخرى.

وتعتبر الحكومة الكينية أن اللاجئين الصوماليين، مثل السكان ذوي الأصول الصومالية في كينيا، عصابات من قطاع طرق، مما يجعلهم هدفاً لاقتصاص الحكومة منهم دونما تمييز، خصوصاً عندما يشن قناصة مجهولون هجوماً على ضباط الأمن التابعين للحكومة أو يقتلونهم. ففي مارس/آذار ١٩٩٢، قتل قطاع الطرق أربعة ضباط شرطة، فقامت وحدة مكونة من نحو ٢٠ من رجال الشرطة بإطلاق النار على حشد من حوالي ألف من اللاجئين المتجمعين لتوزيع الغذاء عليهم في معسكر داغاهالي في داداب، فقتلوا ثلاثة وأصابوا ستة آخرين بإصابات خطيرة. وعندما قامت منظمات حقوق الإنسان بالتحقيق في حوادث اغتصاب النساء التي وقعت فيما بعد في داداب أنحت كل هذه المنظمات باللائمة على الشرطة الكينية والجنود الكينيين في ارتكاب بعض هذه الفظائع. وكان رد فعل الحكومة تجاه اغتصاب النساء الصوماليات أنها نفت ضلوع قواتها واتخذت موقف المدافع عنهم. ففي جلسة للبرلمان أنكر مساعد وزير بمكتب رئيس الجمهورية صراحة أن اللاجئات تعرضن للاغتصاب، وزعم أن هذه الأنباء يقصد بها «استدرار التعاطف ونشر دعاية سلبية عن الحكومة»، وقال إنه لو كانت مزاعم

تنظم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية جلسات الاستشارة للنساء والأطفال الضعفاء، حيث تشعر نساء كثيرات بالحاجة إلى مناقشة مسألة العنف الجنسي أو الداخلي الذي تعرضن له في المعسكرات، حيث لا يزال الاغتصاب مشكلة قائمة حتى الآن.

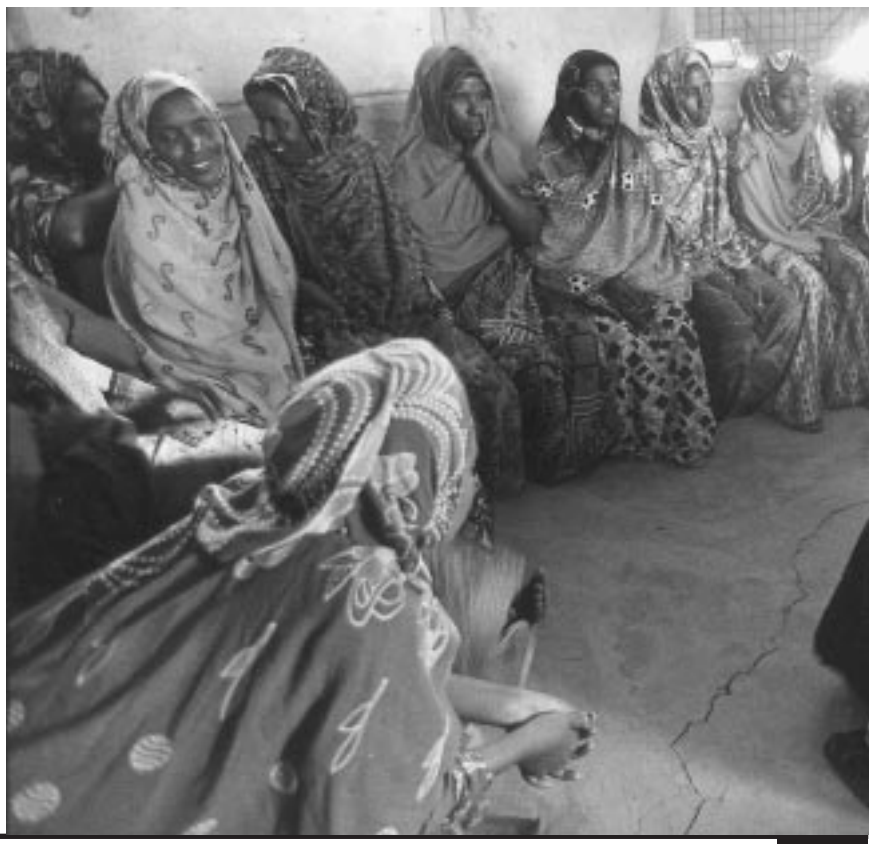

UNHCR/29216/07.1999/B Press

UNHCR/ 24292/06.1994/B Press

تحتاج معسكرات اللاجئين إلى إعادة التخطيط بطريقة تحول دون تعرض الأمهات والنساء اللاتي يعشن بمفردهن إلى العنف. وتبين هذه الصورة بعض النساء الصوماليات اللاتي يقمن بإعادة بناء أكواخهن بعد نقلهن إلى مخيم هاغاديرا في كينيا.

الاغتصاب صحيحة فيجب أن تتقدم النساء الضحايا ببلاغات عنها إلى الشرطة».[٨] كذلك أرجع مسؤول حكومي في داداب موجة الاغتصاب العارمة إلى الصراعات الداخلية بين الصوماليين عندما أكد «أن التحقيق فيما حدث في المعسكرات ليس مسؤولية كينيا، وعلى الصوماليين أن يسووا ما بينهم من خلافات بأنفسهم».[٩] وقد أعلنت كينيا أنها «دولة مرور» فقط للاجئين، وتوقفت عن منح اللاجئين الاعتراف القانوني، وأعلنت أنهم يمثلون «مشكلة تخص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، وذلك في تحد صريح لالتزاماتها بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية،[١٠] واتفاقية عام ١٩٥١.

الأمن والملاحقة القضائية

استجابة للضغوط المتزايدة خصوصاً من جانب منظمات حقوق الإنسان أدخلت الحكومية ومفوضية شؤون اللاجئين بعض التدابير لإنهاء العنف واستعادة الأمن في المعسكرات. فقامت الحكومة بزيادة عدد ضباط الشرطة وأدخلت نظام الدوريات بالهليكوبتر، بينما ساهمت المفوضية في بناء مخافر للشرطة في كاكوما وداداب، وقامت بتوفير المركبات وقطع الغيار والوقود للشرطة، وتركيب شبكة اتصال لاسلكية، ودعم رواتب الشرطة. كما قامت المفوضية بتجنيد قوة قوامها ١٢٠ شخصاً في كاكوما، معظمهم من حراس التوركانا المحليين المزودين بدراجات بخارية وأجهزة اتصال لاسلكي يدوية لتسهيل سرعة الحركة والاتصال. وفي داداب قام اللاجئون بتشييد أسوار شائكة طولها أكثر من ١٢٠ كم حول المعسكرات لمنع المهاجمين من الدخول واختطاف النساء من المعسكرات، كما أنشئ مشروع لتوفير حطب الوقود من أجل تقليل تعرض النساء للاغتصاب في أثناء خروجهن بحثاً عن الحطب في داداب.[١١]

أما النساء اللاتي تعرضن لاعتداءات جنسية، فقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مساعدتهن بإنشاء «برنامج النساء ضحايا العنف»، واستحدثت وظائف المنسق الأعلى والمنسق الإقليمي لشؤون المرأة بالإضافة إلى المستشار المعني بالاغتصاب، وتعاقدت مع القسم الكيني لاتحاد المحامين الدوليين لتقديم المساعدة القانونية للنساء الناجيات من الاغتصاب.

وفي مارس/آذار ١٩٩٤، أمرت الحكومة بإجراء تحقيق عام في حوادث الاغتصاب التي وقعت في داداب. ولكن على الرغم من توافر الأدلة لم يتم تحريك الدعوة القضائية ضد أي من مسؤولي الشرطة أو غيرهم من مسؤولي الأمن. وقد تم استدعاء عشرات من المهاجمين «المدنيين» فيما بعد، منهم مغتصب اعتدى على سلسلة من الضحايا وتمت مقاضاته كما ينبغي في عام ١٩٩٥. وقد شعر كثيرون أن الحكومة في واقع الأمر استخدمت هذا التحقيق كخدعة لإخفاء ضلوع قواتها في حوادث الاغتصاب. فلم تكن الشرطة تحجم عن التحقيق في مزاعم الاغتصاب ضد أفرادها فحسب، وإنما اتهمت الضحايا أيضاً بعدم تقديم البلاغات بالسرعة الكافية التي تتيح لها تعقب المعتدين. وقد كان اللاجئون يحجمون عن الإبلاغ عن الانتهاكات بسبب خوفهم من الانتقام، خصوصاً من جانب قوات الأمن. كما كانت الفرصة أمامهم محدودة للاحتكام إلى العدالة، الأمر الذي يرجع أساساً إلى عدم وجود محاكم في المناطق التي تقع فيها المعسكرات، حيث أن أقرب المحاكم إلى داداب وكاكوما تبعد أكثر من ١٠٠ كيلومتر عنهما، فضلاً عن أنها مثقلة دائماً بالقضايا التي تنتظر النظر فيها.

كما تحجم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

بطريقة مقلقة عن رفع دعاوى مدنية لمطالبة مرتكبي الاغتصاب بتعويضات في ظل القوانين الكينية، أو عن الشروع في إجراءات ملاحقة جنائية خاصة نيابة عن اللاجئين. ولم تساعد المفوضية أولئك اللاجئين الذين تعرضوا للاعتداء من جانب أفراد الأمن على تقديم شكاواهم إلى السلطات أو رفعها إلى المدعي العام لتحريك الدعوى القضائية بشأنها. وربما كانت المفوضية تحرص على ألا تستعدي الحكومة التي تتبنى أصلاً موقفاً معادياً لها، مما قد يترتب عليه تعريض برامجها في كينيا للخطر. والواقع أن المفوضية وشركاءها الدوليين من المنظمات غير الحكومية يتمتعون بالاستقلال عن الدولة بشكل غير مسبوق، بل إن لهم نفوذاً كبيراً على السلطات المحلية. ولكن المفوضية لا تكتفي بمجرد الابتعاد عن السياسات التي قد تثير غضب الحكومة وإنما تميل أيضاً إلى قبول خطاب الدولة العرقي وتصويرها للاجئين في قوالب جامدة ثابتة. ولذلك ينظر العاملون بالمفوضية إلى اللاجئين السودانيين والصوماليين على أنهم «جماعات غير متعاونة، وهو موقف ذو دلالات عملية وسياسية».[١٢]

الخلاصة

أصبحت اللاجئات في كينيا معرضات للانتهاكات بصورة شديدة، لا لأنهن لاجئات ونسوة فحسب، وإنما الأهم من ذلك بسبب مسألة تسييس الهويات العرقية. فقد خلق التمييز، الذي اتخذ طابعاً مؤسسياً منذ وقت بعيد ضد الصوماليين في كينيا، تربة خصبة لممارسة العنف الجنسي ضد اللاجئين، كما أن سيادة الثقافة الأبوية المؤسسية في معسكرات اللاجئين تمكن الذكور من اللاجئين والميليشيات من الاعتداء على السودانيات واغتصابهن والإفلات من العقاب. ولذلك ينبغي أن تشتمل السياسات التي تهدف إلى إيقاف ظاهرة انتهاك اللاجئات على إصلاحات محددة وأخرى واسعة النطاق.

بالنسبة للإصلاحات المحددة، ينبغي على الحكومة أن تعود إلى تكريس جهودها لحماية اللاجئين بصرف النظر عن انتماءاتهم الأيديولوجية أو العرقية، ولا بد أن تقوم بتدريب أفراد الأمن التابعين لها على ضرورة حماية حقوق المنفيين، واحتواء عصابات قطاع الطرق والميليشيات وغير ذلك من مصادر الإخلال بالأمن، وجعل الطريق إلى إقامة العدل ممهداً أمام اللاجئين، وتحريك الدعوى القضائية ضد المعتدين على اللاجئين. أما الوكالات الإنسانية فينبغي عليها أن تصر على الدفاع عن اللاجئات وعلى التصدي للسياسات التمييزية التي تقوض أركان السلامة البدنية للاجئين. فيجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثلاً أن تعزز من قدرتها على توفير المساعدة القانونية للاجئين، بما في ذلك التمثيل القانوني ورفع الدعاوى الجنائية الخاصة ضد منتهكي حريات اللاجئين. وإذا كان من حق اللاجئين أن يتمتعوا بكامل حقهم في ممارسة تقاليدهم الثقافية، فمن الواجب أن تتم مقاضاة من يقومون بأعمال تهدد الحقوق والسلامة البدنية للاجئات ومن يرتكبون جرائم مترتبة على هذه الأعمال.

وعلى نطاق أوسع وبصورة جوهرية ينبغي بالضرورة على القائمين بالجهود التي تهدف إلى خلق مناخ للسياسات يضمن سلامة اللاجئات وحقوقهن أن يضعوا في الحسبان الحساسيات الكامنة على المستوى العرقي أو العنصري والتي تنشئ مزيداً من العلاقات الاجتماعية التمييزية الأخرى، مثل مسألة النوع. وكما يتضح في كينيا فإن العنف الجنسي الذي يمارس ضد النساء ظهر في جو مشوب بالتمييز العنصري والممارسات التمييزية المستفزة المتعلقة بالنوع داخل معسكرات اللاجئين.

بيتر موانغي كاغوانجا يعد حالياً رسالة دكتوراه في جامعة إلينوي في إربانا كامباني، في إطار منحة زمالة من هيئة الفولبرايت. وكان قبل ذلك يعمل باحثاً في مركز دراسات اللاجئين بجامعة موي في كينيا. البريد الإلكتروني: pkagwanja@hotmail.com.

١ تميل الدراسات المسحية السابقة إلى التركيز تركيزاً شبه تام على تجارب اللاجئات الصوماليات، بينما تتميز هذه الدراسة الحالية عما سبقها بأنها تأخذ في الاعتبار الآليات العرقية التي تحيط بأحداث التسعينيات، وتوسع نطاق التحليل ليشمل تجارب المجتمعات المحلية غير الصومالية، خصوصاً السودانية والإثيوبية منها.

٢ الملامح القطرية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) – كينيا UNHCR Country Profile - Kenya, 1998.

www.unhcr.ch/world/afri/kenya.html

٣ الهيرالد تيربيون، ٢٠ يناير/كانون الأول ١٩٩٣.

٤ «ملجأ آمن في كينيا لبعض اللاجئين: الهوتو الروانديون»، الإيكونوميست، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، مجلد ٣٣٧، العدد ٧٩٤١، ص ٤٢.

٥ «الهجرة الجماعية في إفريقيا: أزمة اللاجئين وحقوق الإنسان واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩». لجنة المحامين لحقوق الإنسان – نيويورك، ١٩٩٥.

٦ ج. مواورا. «عصابات قطاع الطرق ترهب اللاجئات في معسكرات داداب». ذي إيست أفريكان، ٢٧ يوليو/تموز – أغسطس/آب ١٩٩٨.

٧ «ملاذ يكتنفه الخوف: محنة اللاجئين في كينيا». لجنة حقوق الإنسان في كينيا، نيروبي ١٩٩٩.

٨ ديلي نيشن، ٢٩ يوليو/تموز ١٩٩٣.

٩ Refugee Survey Quarterly, Vol 13, No 1, 1994:53.

١٠ على الرغم من أن اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لا تنص صراحة على التزامات الدولة تجاه اللاجئين، فمن الممكن تقديم طلب اللجوء على أساس المادة ٢ (١) بشأن اللجوء بشرط قرنها بالمادة ٤ بشأن عدم التمييز.

١١ انظر «بيئة معسكرات اللاجئين: التحدي الذي يواجه اللاجئين والسكان المحليين ووكالات الإغاثة» لتوماس هورز في العدد ١٨ من نشرة «شبكة إسهامات اللاجئين» (١٨ مايو/أيار ١٩٩٥). ويمكن الرجوع إلى هذا العدد على الإنترنيت بالدخول إلى موقع: www.fmreview.org والضغط على «الأعداد السابقة».

١٢ جنيفر هيندمان. «التعامل مع النزوح: اللاجئون وسياسة النزعة الإنسانية». مطابع جامعة مينيسوتا، مينيابوليس ولندن، ٢٠٠٠.

مراعاة احتياجات المرأة في عمليات المساعدات الإنسانية وحفظ السلام

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠): أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠ اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يدعو كل الأطراف الضالعة في التفاوض على اتفاقيات السلام وفي تنفيذها إلى اعتماد منظور يأخذ في الاعتبار مسألة النوع؛ بهدف مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في أثناء إعادة النازحين إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وتأهيلهم وإشراكهم في المجتمع وفي جهود التعمير في مرحلة ما بعد الصراع. ومن المفترض أن يتضمن أيضاً هذا المنظور القائم على مراعاة احتياجات المرأة تدابير تهدف إلى دعم مبادرات السلم المحلية التي تقوم بها المرأة، والجهود التي يبذلها السكان الأصليون لحل الصراع، وإشراك المرأة في كل آليات تنفيذ اتفاقيات السلام.

وحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على رفع درجة مشاركة المرأة على مستويات صناعة القرار، كما حث الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين مزيد من النساء في مناصب الممثل الخاص والمبعوث الخاص. ودعا المجلس الأمين العام إلى توسيع دور المرأة في العمليات الميدانية للأمم المتحدة، خاصة بين صفوف المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والعاملين في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

كما دعا المجلس كافة أطراف الصراعات المسلحة إلى حماية النساء والفتيات من العنف الناجم عن كونهن إناثاً. وأكد على مسؤولية جميع الدول في إنهاء الحصانة التي يتمتع بها أولئك المسؤولون عن مذابح الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب بما فيها الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وعلى دور الدول في مقاضاة هؤلاء المنتهكين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة ١٢ من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) «تدعو كافة أطراف الصراعات المسلحة إلى احترام الطابع المدني والإنساني لمعسكرات اللاجئين ومستوطناتهم، وإلى النظر بعين الاعتبار إلى الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، بما في ذلك تصميم تلك المعسكرات والمستوطنات».

للرجوع إلى نص القرار كاملاً يمكن زيارة الموقع التالي على الإنترنت: www.un.org/Docs/scres/2000/res1325e.pdf

الأطفال في قلب المحن

بقلم: جو دي بيري وجو بويدن

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ استضاف مركز دراسات اللاجئين ومركز البحوث الأنثروبولوجية المختصة بالطفولة بجامعة برونيل المؤتمر الدولي للتشاور حول قضايا «الأطفال المنكوبين»، الذي عقد في أكسفورد،[١] والتقى فيه ١١٠ من المشاركين الذين حضروا لتبادل خبراتهم ومعارفهم ومعلوماتهم البحثية وخبراتهم في مجال الممارسة التطبيقية، بهدف تعزيز فهم أفضل للطفولة وما يرتبط بها من قضايا النمو والقدرات ونقاط الضعف والمخاطر التي يتعرض لها الأطفال في المواقف الشديدة الإيذاء. وانقسم المشاركون إلى خمس مجموعات للعمل تناولت خمسة محاور مختلفة هي الأطفال اللاجئون والنازحون، والأطفال في سياق الصراع المسلح، وتشغيل الأطفال، وعجز الطفل والأسرة، والأطفال في ظل الأوضاع المؤسسية الضارة بهم.

وكان الهدف من هذا التشاور هو تحقيق قدر أكبر من الفهم بشأن استراتيجيات المرونة والتأقلم لدى الأطفال المعرضين للظروف المضنية، بالإضافة إلى المخاطر التي يواجهونها. واقتُرح في هذا الصدد أن فهم ودعم استعدادات الأطفال وسعة حيلتهم يمكن أن يشجع على الابتعاد عن التركيز على الحالات المرضية للطفولة، والاتجاه نحو رؤية جديدة للأطفال بوصفهم عناصر اجتماعية فعالة لها مهاراتها وبصيرتها المفيدة، وهذا في حد ذاته يمكن أن يؤدي إلى توفير حماية أفضل للأطفال.[٢]

العوامل التي تؤثر في مرونة الأطفال وقدرتهم على التأقلم

ركز جانب كبير من المناقشات على تحديد العوامل التي تسهم في رفع قدرة الأطفال على المرونة والتأقلم في مواقف الشدائد أو تدمر هذه القدرة. وتم طرح خمسة محاور أساسية في إطار مجموعتي العمل المعنيتين بالصراع المسلح والهجرة القسرية:

١- علاقة التعريفات الاجتماعية للطفولة

تتفاوت مناهج التعامل مع الطفولة وخبرات الأطفال تفاوتاً كبيراً عبر الثقافات والسياقات المختلفة، حيث تميل مرحلة الطفولة على سبيل المثال إلى أن تنتهي في سن مبكرة عند البنات أكثر من الصبيان بانتقال الفتيات إلى عالم الكبار، الأمر الذي يرتبط غالباً بالبلوغ والزواج. وفي مواقف النكبات يمكن أن تصبح مفاهيم الطفولة والشباب والبلوغ أموراً مائعة إلى حد كبير، بحيث تختلف الآراء في تعيين الحدود بين فئات الأجيال المختلفة. ومن الممكن أن يكون لمفهوم الطفولة في ظروف معينة تأثير كبير على مسألة المرونة والتأقلم.

فعلى سبيل المثال تناولت مجموعة العمل المعنية بالأطفال في سياق الصراع المسلح مسألة تجنيد الكثيرين من صغار الصبية الإثيوبيين، ولاحظ الممارسون الذين عملوا في البرامج الخاصة بتسريح هؤلاء الأطفال وإشراكهم مرة أخرى في المجتمع أن هناك فروقاً واضحة في قدرة الصبية على التوافق مع دورهم الذي قاموا به كمقاتلين عاملين. فالأطفال الذين مروا بمراسم الالتحاق بالجندية قبل تجنيدهم لديهم مرونة في التعامل مع ظروف الحرب أكثر من أولئك الصبية من نفس العمر الذين لم يشهدوا هذه المراسم، لأن هذه المراسم الاحتفالية تؤكد على الانتقال إلى مرحلة الرجولة، مما يؤهل الأطفال لتقبل أعمال الحرب، بينما الأطفال الذين لم يتم تجنيدهم بهذه الصورة وجدوا صعوبة في التوفيق بين ما اضطروا للقيام به وبين وضعهم كأطفال. ولذلك فعندما تضع جهود التدخل الإنساني فواصل عمرية محددة لا تنطبق بالضرورة على المجتمع المضيف لها (مثل تصنيف كل من هم أقل من ١٨ عاماً على أنهم أطفال) فإن هذه الجهود قد تغير من الكيفية التي يُعرِّف بها المجتمع المضيف الأطفال ويتجاوب معهم.

ولكن إلى جانب أهمية التصور الاجتماعي للمعاني المرتبطة بالطفولة لوحظ أيضاً أن مخاطر التعرض للنكبات وصفات المرونة والتأقلم تتغير كثيراً بتغير العمر. فالأطفال الصغار يُعدُون غالباً أكثر عرضة للمخاطر من غيرهم نظراً لاعتمادهم على الآخرين ولعدم قدرتهم على فهم كثير من الأوضاع التي تواجههم. فعلى سبيل المثال كان الأطفال الأصغر سناً في أحد معسكرات توطين اللاجئين في إندونيسيا ينظرون إلى الأسوار العالية المحيطة بالمدرسة على أنها حدود معسكر للاعتقال، وهكذا أصبحت المدرسة عندهم مكاناً مرتبطاً بالخوف والتقييد بدلاً من أن تكون فرصة للحرية والانطلاق. ولا شك أن الرُضَّع بطبيعة الحال يواجهون أخطاراً محددة بعينها، ففي موزمبيق على سبيل المثال أدت الحرب في إقليم غورونغوزا إلى قلب العلاقات الاجتماعية والممارسات الثقافية الرشيدة المتصلة بالإرضاع الطبيعي والفطام، فلم تعد النساء يحافظن على الممارسات التقليدية التي تضمن مرور سنتين بين مرات الإنجاب،

UNHCR/27217/06.1997/K Singhaseni

وأصبحن يفطمن أطفالهن على نحو فجائي مما أدى إلى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال. وتشير مثل هذه الحالات إلى ضرورة توفير قدر أكبر من المعلومات المتعلقة بجوانب الضعف والاستعدادات المتصلة بالعمر.

٢- أهمية التعلم الثقافي للطفل

توضح الخبرات المختلفة في مجال البحوث والممارسة أهمية التراث والتعلم الثقافي للأطفال في مواجهة النكبات، فالأطفال يتأثرون تأثراً شديداً ببيئتهم الثقافية والمادية والاجتماعية، والمجتمعات المختلفة تتبنى أفكاراً معينة عن استعدادات الأطفال وجوانب ضعفهم، وطرق تعلمهم ونموهم، وما هو صالح لهم أو ضار بهم. وهذه الأفكار تؤثر على مناهج إشراك الأطفال في الحياة الاجتماعية وتعلمهم وتأديبهم وحمايتهم، ومن ثم تؤدي بدرجة كبيرة إلى الحد من قدرة الأطفال على التكيف والمرونة والتأقلم في أوقات الشدة. وبعض المجتمعات تعمل بالفعل على تدريب الأطفال على الصبر والاحتمال لتعزيز مرونتهم. فعلى سبيل المثال تعد المعاناة والشدة في أوغندا جزءاً لازماً لتجربة الحياة اليومية، فبعد مرحلة الحرب أصبح الصغار قادرين على استلهام مواردهم الثقافية، من إلقاء النكات وروح الدعابة والصحبة والإيمان الديني، للتأقلم مع الخسائر الكثيرة التي نزلت بهم. وفي مثال آخر نجد أن القساوسة الرُحَّل يشجعون الصبية الرعاة على تكوين شخصية مستقلة وتبني أفكار إيجابية جداً عن الهجرة واكتساب نظرة إلى الأسرة تستند أساساً إلى المعتقدات الروحية، وهي القيم والمواقف التي زادت من مرونة هؤلاء الصبية الذين انفصلوا عن أسرهم في أثناء الصراع واضطروا إلى الهجرة خارج بلادهم.

إن السياق الثقافي الذي يعيش فيه الطفل لا يقدم فحسب الموارد اللازمة للتأقلم مع الشدائد، ولكنه أيضاً يحدد ما إذا كان الطفل يمكن أن يقع فريسة للمشاكل النفسية بسبب التجارب التي يمر بها أو يتغلب عليها. وتختلف هذه الموارد من ثقافة لأخرى وفي داخل الثقافة الواحدة نفسها، ففي بعض السياقات، كما في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين على سبيل المثال، تمارس الأسرة قدراً كبيراً من السيطرة وتفرض قيوداً على البنات أكثر من البنين على أساس أن البنات بحاجة إلى قدر أكبر من الحماية الاجتماعية، إلا أن القيود المفروضة على الفتيات قد تحد من قدرتهن على تعلم المهارات الأساسية اللازمة للتعامل مع ظروف النكبات.

٣- قدرة الأطفال على التكيف

ناقشت مجموعة العمل المعنية بالأطفال اللاجئين والنازحين مجموعة واسعة من المخاطر التي تواجه الأطفال النازحين عادة، مثل تدهور الصحة البدنية وتفكك الأسرة وفقدها، والانفصال، وعدم الانتماء لدولة بعينها، والافتقار إلى الأمان، والتدهور البيئي والتهميش الاجتماعي، ونقص التعليم وغياب السلطة، والاختيار والقدرة على التحكم في حياتهم. واتضح من المناقشات أن عدم الإحساس الشخصي بالأمان يمثل شاغلاً رئيسياً، حيث تعاني الفتيات والنساء النازحات في بعض الحالات من ارتفاع ملحوظ في التعرض للاعتداء الجنسي بينما يتعرض الأطفال من الجنسين للعنف بدرجة مرتفعة سواء داخل البيت أو خارجه.

وفي ظروف معينة يمكن أن تتحول الهوية الثقافية إلى عامل رئيسي في جلب المخاطر. فشباب الصرب في أوروبا على سبيل المثال لديهم شعور حاد بالعار من جنسيتهم، ولذلك فإنهم يبحثون عن وسيلة فورية للتخلي عن شخصيتهم الماضية والاندماج في الثقافة المضيفة. وكثيراً ما يتعرض الأطفال النازحون إلى حرمان مزدوج في هذا الصدد، حيث أنهم يصبحون غير منتمين إلى مجتمعات المنشأ التي جاءوا منها بينما ترفضهم المجتمعات المضيفة لهم. وعندما يحاول هؤلاء الأطفال الاندماج في المجتمع الجديد ينشأ لديهم شعور حاد بالقيود المفروضة عليهم، مثل افتقارهم إلى الألفة مع

نازحون داخليون فرّوا من القتال في كابول، أفغانستان

Panos Pictures / Martin Adler

المكان، ومنعهم من دخول أماكن كثيرة، وحرمانهم من التمتع بكثير من الفرص. هذه القيود يمكن أن يكون لها أصداء معنوية ونفسية تجعل الأطفال يفقدون احترام الذات وتحد من آفاقهم والآمال التي يسعون لتحقيقها.

وإذا كانت مجموعة العمل قد أطالت بعض الشيء في التركيز على التحديات التي تواجه الأطفال اللاجئين والنازحين، فقد لاحظت أيضاً كيف أن الأطفال كثيراً ما يكونون أكثر تكيفاً من الكبار. وقد قدمت جماعة شباب القرن الإفريقي، التي تضم مجموعة من الشباب الذين جاءوا وحدهم كلاجئين من إثيوبيا إلى بريطانيا، وصفاً للتجربة المخيفة التي تعرضوا لها عندما وصلوا وهم بعد أطفال إلى دولة أجنبية، ومشاعر الإحباط التي تعرضوا لها بسبب ما يفترضه الناس عن الخلفية التي جاءوا منها، واغترابهم بسبب وصفهم باللاجئين بدلاً من تقبلهم كأفراد عاديين. ولكن من خلال اللقاءات المنتظمة التي نظمها هؤلاء الشباب بأنفسهم أمكن لأعضاء الجماعة أن يهيئوا لأنفسهم مساحة لتبادل التأملات واحترام الحاجة إلى الصداقة والدعم. والواقع أن الأطفال كثيراً ما يتعاملون مع هويتهم المزدوجة عن طريق تبني عناصر معينة من الثقافة المضيفة تساعدهم في البقاء والحصول على القبول في البيئة الجديدة، بينما يظلون متمسكين بجوانب تراثهم الأصلي التي توفر لهم الأمن المعنوي. فيتعلم الأطفال اللغة والقيم والممارسات الثقافية المضيفة أسرع من الكبار مما قد يجعلهم يؤدون أدوار الكبار في المجتمع الأوسع، فيقومون بدور الوسيط نيابة عن آبائهم (كما في حالة التفاوض مع السلطات أو التسوق لشراء احتياجاتهم). ولكن هذه التطورات قد تؤدي إلى صراع بين الأجيال خصوصاً عندما يكون الأطفال في البيت مطلوباً منهم الخضوع، وهو ما يحدث على وجه التحديد مع البنات في المجتمعات الأبوية. ومن هنا فإن قدرة الأطفال على التكيف وخفة حركتهم قد تصبح على المدى الطويل خطراً يهدد العلاقات بين الأجيال والاستقرار الأسري.

٤- التأقلم والمرونة كمصدر للخطر

في بعض مواقف النكبات يتميز الأطفال بتوافر خيارات البقاء والتأقلم أمامهم أكثر من الكبار. فعلى سبيل المثال يعد الأطفال غالباً مصدراً ضعيفاً للخطر الأمني أثناء الصراع والنزوح مما يتيح لهم أن يجوبوا المناطق العسكرية التي يحرم على المدنيين الكبار دخولها بحثاً عن الغذاء والتقاط فضلاته. ولكن في كثير من الأحيان يؤدي الصراع والنزوح إلى زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأطفال بدرجة كبيرة بينما تؤدي في نفس الوقت إلى تقييد اختياراتهم تقييداً شديداً، وفي ظل هذه الظروف فإن استراتيجيات التأقلم وسعة الحيلة لدى الأطفال يمكن أن تنطوي على مخاطر هائلة.

ففي أفغانستان راع العاملين في مشروعات التدريب على مكافحة الألغام أن يجدوا أحد الأطفال الذي سبق له أن حضر فصولاً عن أخطار الألغام الأرضية وقد بترت ساقه بعد أن توغل في حقل ألغام فوطأت قدمه أحدها. وقال هذا الطفل فيما بعد إنه كان واعياً بالخطر تماماً ولكنه كان يجمع خردة معدنية من حقول الألغام لبيعها لأن هذا هو السبيل الوحيد أمامه للارتزاق. ويتعرض الفلسطينيون الصغار في معسكرات اللاجئين في الأردن إلى مشاكل متعلقة بالنزوح لفترات طويلة والحياة في ظروف التكدس، فتتركز جهود التأقلم عندهم في الابتعاد عن جو الأسرة القمعي إما بالزواج المبكر أو بالفرار للمشاركة في الكفاح المسلح. ويمكن أن يمثل الاشتراك في القتال آلية من آليات التأقلم أمام الصبية في سيراليون أيضاً، ففي جو تسوده الاتهامات والمخاوف، يتعرض كل الصبية بمن فيهم المدنيون لخطر تصنيفهم على أنهم مقاتلون ومن ثم لهجوم جماعات المعارضة. ومن ثم فإن انضمامهم إلى العسكريين يوفر لهم الحماية المادية وفرصة الحصول على الغذاء والملبس والأسلحة والصحبة. ومن الواضح أن هذه الاستراتيجيات يمكن أن تؤدي إلى حل بعض المشاكل فوراً إلا أنها قد تخلق تهديدات خطيرة جديدة مثل الاعتداء الجنسي.

> «الآن وقد انتهيتم من المسح، هل نستطيع أن نحكي لكم عن مشاكلنا؟»

إن ما يفعله الأطفال من أجل البقاء والتأقلم في أثناء النكبات يمكن أن تكون له أصداء خطيرة على علاقاتهم ومشاركتهم الاجتماعية في حياتهم المستقبلية. فبمجرد انتهاء القتال على سبيل المثال فقد يتعرض الأطفال المجندون سابقاً للمساءلة من جانب مجتمعاتهم وأسرهم عما قاموا به من أعمال في أثناء القتال. وغالباً ما تبدو الأدوار والمسؤوليات التي يتولاها الأطفال في وقت الحرب غير ملائمة لهم في وقت السلم، وقد ينطوي سياق ما بعد الحرب على أحكام مجتمعية حول أنشطة الأطفال تتسم بقدر أكبر من الصرامة من الأحكام التي ترتبط بوقت الحرب. إلا أن مؤشرات وقياسات نمو الطفل «الطبيعي» لا تصلح في وقت الحرب إلا في حدود ضيقة، إذ يؤكد الممارسون الذين عملوا مع أطفال سبق تجنيدهم على أهمية الاعتراف بالمهارات وجوانب القوة التي تعلمها هؤلاء الصغار في القتال (مثل القيادة والعمل مع الفريق وسعة الحيلة والشجاعة) وأهمية تنمية هذه المهارات بدلاً من إدانتها والتغافل عنها، وذلك من أجل سلامة هؤلاء الأطفال. أي أن أفضل ما يدعم صفة المرونة هو التعزيز الإيجابي وليس إعادة التأهيل.

٥- دور الأطفال في حماية أنفسهم

أجرى الباحثون في موزمبيق مسحاً شمل الأهالي المضارين من الحروب لتقييم مستويات الاضطرابات النفسية التي تعقب التعرض للصدمات بهدف إجراء برنامج للاستشارات النفسية. وبعد انتهاء المسح تساءل بعض الأطفال من أهالي المنطقة: «الآن وقد انتهيتم من المسح، هل نستطيع أن نحكي لكم عن مشاكلنا؟» من الواضح في هذه الحالة أن الباحثين فشلوا في التعامل مع ما يعتبره الأطفال همومهم الأساسية والتي اتضح أنها متعلقة بضياع فرص التعليم وفقد المزارع.[٣] وفي مشروع آخر يهدف إلى لم شمل الأطفال بآبائهم في تنزانيا لم يفهم الأطفال الأسئلة الواردة في استبيان معد لاقتفاء أثر الأسرة، واستاءوا من الأسئلة المباشرة التي تتناول موضوعات حساسة مثل فقد الوالدين، ولم يعرفوا فيم ستستخدم هذه المعلومات، ولكنهم شعروا أنهم مضطرون إلى الإجابة لمجرد إرضاء السلطات.

وأكد كثيرون ممن حضروا المؤتمر أن نوعية وتأثير جهود حماية الأطفال يمكن أن تشهد فرقاً كبيراً عندما يؤدي الأطفال دوراً له مغزى في إعداد برنامج الحماية وتنفيذه. وعلى أقل تقدير، يمكن القول بأن تجاهل منظور الأطفال قد يدمر قدرتهم على التعامل مع الشدائد والتأقلم معها.

وفضلاً عن ذلك، فكثيراً ما يكون للأطفال رؤى ثاقبة عن مشاكلهم التي لا يدري الكبار شيئاً عنها. فعلى سبيل المثال، يتضح من الحديث مع الأطفال في المجتمعات المضارة بالحروب في سري لنكا أن هناك مشكلة كبيرة تتمثل في تعاطي الكحول، وهي المشكلة التي لم تظهر من خلال الحديث مع الكبار. كما وُجد أن الشغل الشاغل للأطفال النازحين في ظروف كثيرة هو عجزهم عن تلبية الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة عادة بالطفولة مثل رعاية الحقول والحيوان، وما يشكله ذلك من خطر على انتقالهم إلى مرحلة البلوغ. وكثيراً ما يكون للأطفال أفكار سليمة عن بعض الحلول الممكنة لمشاكلهم. ففي إقليم سيفانثيفو في سري لنكا بذل العاملون الميدانيون جهوداً متضافرة للتعرف على نظرة الأطفال إلى العالم ورؤيتهم في هذا

الصدد، للتوصل إلى فهم لاحتياجاتهم كما يعبرون عنها بأنفسهم. فذكر الأطفال أن الأولويات بالنسبة لهم هي اللعب، وإعادة بناء قراهم، وإعادة بناء إحساسهم بالثقة، وبناء على ذلك تم إشراك هؤلاء الأطفال في إعداد المبادرات الخاصة بتدعيم هذه الجوانب من حياة المجتمع.

كما أبرزت نتائج جهود أخرى مختصة بالأطفال الفوائد الملموسة لمشاركة الأطفال، مثل تحقيق مزيد من احترام الذات وتقليل خطر الإصابة بالاكتئاب النفسي. بل كان هناك اقتراح لتعزيز روح المرونة لدى الأطفال بأن يتخلص الممارسون من الفكرة الملحة بأنهم يعملون على حل المشاكل، وهي الفكرة التي توجه قدراً كبيراً من جهودهم، وأن يتعودوا على التنحي جانباً لإعطاء الفرصة لقدرة الأطفال ومجتمعاتهم للتعامل مع مشاكلهم بأنفسهم، واتخاذ التدابير نيابة عنهم باستخدام آليات واستراتيجيات أصيلة نابعة منهم بدلاً من النماذج المستوردة.

الدلالات المتعلقة بسياسات حماية الأطفال وممارساتها

من النقاط الخلافية التي ناقشها المؤتمر مسألة كيفية الانطلاق من الملاحظات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في مرونة الأطفال وتأقلمهم نحو وضع سياسات وممارسات أفضل لمساعدة الأطفال في الشدائد والمحن. ولكن ما زالت هناك أسئلة عديدة دون إجابات، منها مثلاً أننا إذا ركزنا على قدرات الأطفال وجوانب القوة لديهم، فكيف نصوغ دور تدخل الكبار؟ وإذا ركزنا على الاستجابات الجماعية للأطفال، فهل نغامر بنسيان الأطفال كأفراد وهؤلاء هم الأضعف والأكثر انعزالاً من غيرهم؟ وإذا كانت ردود أفعال الأطفال تتأثر بشدة بالسياق التاريخي والثقافي الذي يعيشون فيه، فهل يصلح أن نطبق عليهم المعايير العالمية مثل المعايير الواردة في معاهدة حقوق الطفل؟ وإذا كانت استراتيجيات المرونة والتأقلم لدى الأطفال – التي قد تكون مفيدة على المدى القصير – لها أصداء سلبية على المدى البعيد، أفلا يجدر بنا أن نركز على منع مواقف المحن أصلاً بدلاً من أن نحاول تخفيف وطأتها؟

ومن الخطوات الهامة التي تمت في مؤتمر التشاور الاعتراف بأن القدرة على الإجابة على مثل هذه الأسئلة يحتاج إلى معرفة وفهم أفضل لخبرة الأطفال المنكوبين. إلا أنه ظهر أن المعلومات عن خبرة الممارسة القائمة (من النجاح والفشل النسبي لجهود العمل من أجل الأطفال) غير منشورة على نطاق واسع. والأخطر من ذلك هو ندرة البحوث على مستوى العالم عن تأثير إجراءات ومناهج الحماية المختلفة على سلامة الأطفال، وندرة تقييم المشروعات الموجهة لرعاية الأطفال تقييماً يتسم بالحساسية باستخدام معايير ملائمة ثقافياً ومعايير تركز على الأطفال. وكثيراً ما لا يتجاوز البحث الأكاديمي حول المخاطر التي يتعرض لها الأطفال وما يتسمون به من مرونة حدود فرع معين من فروع المعرفة، ولا يتم نشره بطريقة يسهل معها الاطلاع عليه استناداً إلى تصنيف مناسب لموضوعات البحث. أما المعلومات التي تنشر فغالباً ما تكون منحازة وناقصة، فمن المدهش على سبيل المثال أن مجموعتي العمل المعنيتين بالصراع المسلح والهجرة القسرية لم توجها اهتماماً منهجياً يذكر إلى دلالات الجنس والعمر في سياق دراسة التعرض للمحن وأنماط الضعف والمرونة والتأقلم.

لذلك فإن مؤتمر التشاور حول قضايا الأطفال المنكوبين يمكن النظر إليه على أنه مجرد خطوة مبدئية في عملية نقاش وبحث وعمل بشأن قضايا حماية الأطفال. وفي إطار متابعة هذا التشاور سوف تتواصل هذه العملية على المستويات المتعددة التالية:

أولاً، العمل على ضمان طرح ما خلص إليه هذه اللقاء – وهو إدراك عناصر القوة لدى الأطفال وقدرتهم الإبداعية على التأقلم – أمام المحافل الدولية المؤثرة[٤].

ثانياً، عرض التقرير الخاص بهذا المؤتمر على الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال التي ستُعقد في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، ومن المقترح أيضاً عقد حلقات عمل إقليمية عن هذا الموضوع بقصد التقاء الباحثين والممارسين.

ثالثاً، الدعوة إلى ضرورة تحقيق مزيد من المعرفة الحقيقية بقدرة الأطفال على المرونة والتأقلم في قلب المحن وإلى تحقيق مزيد من الفهم لحياة الأطفال المضارين وظروفهم، مع التركيز على الفروق في العمر والجنس، بالإضافة إلى الدعوة إلى ضرورة التقييم المنهجي لتأثير جهود الحماية على سلامة الأطفال.

وأخيراً، التخطيط لعقد حلقة عمل في يوليو/ تموز ٢٠٠١ لبحث السبل التي يمكن تطويرها لاكتساب مزيد من المعلومات الفعالة عن الأطفال المتأثرين بالمحن والشدائد وآثار إجراءات الحماية عليهم.

د. جو دي بيري كانت حتى وقت قريب زميلاً باحثاً في مركز البحوث الأنثروبولوجية المختصة بالطفولة في جامعة برونيل، حيث أجرت بحوثها عن «إعادة التأهيل وإعادة الإشراك: قضايا الأطفال المضارين من الحروب في أوغندا»، وهي حالياً مستشار لمشروع الأطفال المضارين من الحروب التابع للمكتب الإقليمي لليونيسف في جنوب إفريقيا.
البريد الإلكتروني:
joannadeb@deberry17.freeserve.co.uk

د. جو بويدن رئيس بحوث بمركز دراسات اللاجئين. مجال اهتمامها البحثي هو الأطفال المضارين من الصراع المسلح والهجرة القسرية، خصوصاً في جنوب غرب آسيا.
البريد الإلكتروني: **jo.boyden@qeh.ox.ac.uk**

١ تم تمويل هذا المؤتمر من جانب إدارة التنمية الدولية البريطانية ووكالة التنمية الدولية الكندية واليونيسف ومؤسسة برنارد فان دير لير وائتلاف «أنقذوا الأطفال».

٢ منذ وقت طويل والأطر النظرية التي تشكل مفهوم تجربة الطفل خلال النكبات تميل للتأثر بافتراضات متعلقة بالنواحي الطبية والمرضية. وقد ناقش المؤتمر مضامين تلك المفاهيم وأوجه قصورها في وثيقة أساسية بعنوان «المخاطر التي يتعرض لها الأطفال، ومرونتهم وتأقلمهم في الظروف المتطرفة». بويدن ومان، ٢٠٠٠ – مركز دراسات اللاجئين.

٣ يمكن الرجوع إلى مناقشة مستفيضة لقصور نموذج «الصدمة» عن تقدير تجربة الأطفال خلال النكبات حق قدرها في دراسات أخرى. انظر على سبيل المثال «إعادة التفكير في صدمة الحرب» لبيتي وبراكين – «أنقذوا الأطفال»

C Petty & P Bracken.
Rethinking the trauma of War,
1998, London: Save the Children.

٤ تسمح صفحة مؤتمر التشاور على الإنترنت بنشر الأفكار والمعلومات والنقد حول هذه الموضوعات. عنوان الموقع:
www.childreninadversity.org

UNICEF/HQ00-0746/Bumheim

المؤتمر الدولي عن الأطفال المتضررين جراء الحروب، وينيبيغ، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠.

النوع والاضطهاد ومفهوم السياسة في عملية الفصل في طلبات اللجوء

بقلم: هيفين كرولي

لا تنبع الصعوبات التي تواجهها نساء كثيرات في سعيهن للحصول على اللجوء من غياب مفهوم «النوع» في حيثيات اتفاقية اللاجئين، وإنما من عدم اعتراف صناع القرار بأن السياسة وعلاقة المرأة بالدولة تتأثر بمفهوم النوع عند تطبيق هذا التعريف على حالات محددة بعينها، ومن عدم استجابتهم لذلك.

يؤدي التفسير السائد حالياً لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين) إلى خلق صعوبات كبيرة أمام النساء عندما يكون خوفهن من الاضطهاد نابعاً من صور الاحتجاج أو سوء المعاملة التي لا تُعتبر «سياسية».

فاتفاقية اللاجئين لا تشير تحديداً إلى النوع على أنه أحد الحيثيات التي يمكن على أساسها اعتبار الفرد لاجئاً ومن ثم تقديم الحماية اللازمة له، وهذا ما يعد من وجهة نظر الكثيرين أساساً لتهميش المرأة، وهو ما حدا بالبعض إلى الدعوة إلى إعادة صياغة تعريف «اللاجئ» لإدراج مفهوم «النوع» في حيثيات الاتفاقية، جنباً إلى جنب مع العنصر والجنسية والديانة والفئة الاجتماعية والرأي السياسي الحقيقي (أو المنسوب إلى شخص ما). كما أدى إلى الدعوة إلى الاعتراف بالنساء «كأفراد في فئة اجتماعية معينة» في سياق معنى الاتفاقية، وإلى منحهن الحماية على هذا الأساس.[١] وتناقش هذه المقالة ما إذا كانت هذه المناهج في إلقائها الضوء على خصوصية تجارب المرأة تأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي دور النوع، في مقابل الجنس، في صياغة هذه التجارب وفيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض إجراءات الفصل في أمر اللاجئين.

في جوانب عديدة، يرجع إهمال طلبات اللجوء القائمة على النوع التي تقدمها النساء إلى عدم اعتراف قانون اللاجئين بصورة عامة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتركيزه بدلاً من ذلك على استهداف حقوق بعينها من الحقوق المدنية والسياسية والحرمان منها على وجه التحديد، على الرغم من أن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قد تُنتهك لأسباب سياسية. ولكن هذا الإهمال يرتبط بالنقد الأوسع نطاقاً الموجه إلى قانون وخطاب حقوق الإنسان من حيث أنه يعطي ميزة للأنشطة «العامة» التي يسيطر عليها الرجل أكثر من أنشطة المرأة التي تتم إلى حد كبير في نطاق الحياة الخاصة لا العامة.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي من الناحية النظرية محايد فيما يتعلق بالنوع، فإن التمييز بين العام/الخاص من الناحية التطبيقية يتم بطريقة تجعل ما تقوم به المرأة وما يتم من أجلها أمراً غير ذي بال. وتحاول كثير من التحليلات الحالية أن توضح أن هناك تمييزاً في معاملة المرأة في الإشارة إلى كونها امرأة (أي إلى جنسها) بدلاً من بناء الهوية القائمة على النوع في سياقات جغرافية وتاريخية وسياسية واجتماعية–ثقافية محددة.
كما يكثر استعمال مصطلحي «النوع» و«الجنس» باعتبارهما مترادفين، لكن مفهوم الجنس له معني بيولوجي محدد ومن ثم فإنه أمر فطري، أما مصطلح «النوع» فيشير إلى البنية الاجتماعية لعلاقات القوة بين الرجل والمرأة، ودلالات هذه العلاقات بالنسبة لهوية المرأة ووضعها وأدوارها ومسؤولياتها (وكذلك الرجل أيضاً). وتتحدد علاقات النوع والفروق القائمة على النوع بعوامل تاريخية وجغرافية وثقافية، بحيث يتفاوت معنى أن يكون الإنسان «امرأة» أو «رجلاً» من مكان لآخر ومن وقت لآخر. ولذلك فإن أي تحليل للطريقة التي يشكل بها النوع (في مقابل الجنس ذي الدلالة المحددة بيولوجياً) تجارب النساء الساعيات للحصول على اللجوء لا بد أن يعيد وضع هذه التجارب في سياقاتها الصحيحة.

إن التمييز بين النوع والجنس والتركيز على السياق السياسي الذي تدور فيه تجربة المرأة لهما أهمية كبيرة، لأن استمرار التركيز على النساء في مقابل النوع في البحوث المتعلقة بالهجرة القسرية وممارساتها يكرر ويرسخ تهميش تجارب المرأة؛ لأن المرادفة بين مفهوم «النوع» والمرأة يؤدي إلى النزوع نحو التعميم بشأن خبرات النساء بوصفهن ساعيات للحصول على اللجوء، الأمر الذي ينطوي على العديد من المشاكل.

أولاً، يؤدي ذلك الترادف إلى الخلط بشأن معنى مصطلح «الاضطهاد المتعلق بالنوع»، وعلى وجه التحديد إلى عدم فهم العلاقة بين شكل الأذى الحادث أو الذي يُخشى وقوعه وما يرتبط به من أسباب تساق لتفسيره. ثانياً، إذا كانت هناك دائماً فروق هامة بين خبرات الرجال وخبرات النساء، فهناك أيضاً فروق حساسة بين النساء داخل الدولة الواحدة أو السياق الواحد، وفيما بين الدول والسياقات المختلفة. فإذا كان أساتذة الجامعة والممارسون وصناع القرار يميلون إلى التعامل مع «النساء» باعتبارهن فئة متجانسة بهدف التأكيد على الطرق التي أدت عموماً إلى تهميش تجارب المرأة، فإن هذا يعني دائماً تجاهل تلك الفروق الحساسة بين النساء.

نموذج الرجل في مقابل نموذج المرأة

تتمثل المشكلة التي تشوب كثيراً من المناهج الحالية للتعامل مع النساء في سعيهن للحصول على اللجوء في المقابلة دائماً بين «تجربة الرجل» مع الاضطهاد، و«نموذج للمرأة» يقوم على التعميم بشأن تجارب النساء في مجال «الاضطهاد المتعلق بالنوع»، ويركز أكثر مما يجب على العنف الجنسي على حساب غيره من صور المقاومة والقمع الذي تتعرض له النساء في مواطنهن. إلا أن الاختلافات بين النساء لها دلالات هامة بالنسبة لتجاربهن في التعرض للاضطهاد وإجراءات الفصل في طلبات اللجوء. فعلى سبيل المثال، نجد أن الأولويات الوطنية قد تكون أكثر استعداداً لقبول جماعات بعينها من النساء أكثر من غيرها، ولذلك فإن أجهزة الدولة ومؤسساتها قد تضع سياسات تميز بين هذه

الجماعات في التعامل معها.

ومن النتائج غير المقصودة، ولكنها شديدة الخطورة، التي تنجم عن مجرد إدراج «المرأة» في سياق التحليلات الحالية بدون فهم الفروق بين النساء، أن النساء يظهرن على أنهن ضحايا فقط، فاللاجئات يُصورن دائماً على أنهن جميعاً فقيرات ضعيفات لاحيلة لهن على حد سواء، بينما تمثل المرأة الغربية نموذج المرأة العصرية المتعلمة المتحررة جنسياً، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نزع الصفة السياسية عن تجارب النساء مع الاضطهاد وفصلها عن سياقاتها، وتصوير النساء على أنهن ضحايا سلبيات «للقهر الذكوري» أو «الثقافات والديانات والتقاليد القمعية»، وما إلى ذلك.

مفهوم السياسة

لمفهوم «السياسة» أهمية كبيرة في عملية تحديد ما إذا كان طالب اللجوء يجوز الاعتراف به كلاجئ حسب المعنى الوارد في اتفاقية اللاجئين. وقد قيل في هذا الصدد إنه نظراً لأن احتمال انخراط النساء في السياسة أقل كثيراً من الرجال، فمن المستبعد أن يشغل مفهوم «الرأي السياسي» مكاناً رئيسياً في طلبات النساء الساعيات للحصول على اللجوء.[٢] إلا أن هذا الرأي لا يضع في الحسبان سياق المشاركة والمقاومة التي تقوم بها المرأة.

وعندما تضع الآراء النقدية للسياسة وللمشاركة السياسية مفهوم النوع في الحسبان تكتسب أهمية بالغة في إلقاء ضوء جديد على العلاقة بين المرأة والسياسة من خلال الإشارة إلى الملامح البنيوية للحياة السياسية التي تميل إلى استبعاد المرأة من مواقع السلطة، ومن خلال الكشف عن تاريخ مشاركة المرأة في العمل السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الآراء تتحدى النزوع نحو فصل عالم السياسة والعمل العام عن المجال الخاص للأسرة والعلاقات الشخصية.

إن النساء مثلهن مثل الرجال عرضة للعنف السياسي بنفس القدر على الرغم من أن مشاركتهن السياسية غالباً ما تتم على ما يسمى «بالمستوى الأدنى». وفي واقع الحال، أن العقوبات المفروضة على المشاركة والمقاومة السياسية للمرأة في كثير من المجتمعات أقسى بكثير من العقوبات المفروضة على الرجل بسبب الأعراف الثقافية والاجتماعية التي تحرم المرأة من المشاركة. فعلى سبيل المثال، تتعرض النساء اللاتي تودعهن السلطات السجن لخطر «ازدواج العقوبة»، حيث يعاقبن ليس فقط لأنهن يعارضن النظام الحاكم بشكل أو بآخر، ولكن أيضاً لأنهن تخلين عن الدور التقليدي للمرأة بدخولهن في معترك السياسة أصلاً. ونتيجة لذلك، يميل حراس السجون أو العسكريون إلى «وضعهن في مكانهن الصحيح».

ولا يقتصر العنف الذي يُمارس ضد من يعارضون النظم الحاكمة على المجال العام لأن السياسة والمقاومة السياسية لا تقتصر على المجال العام. فالعنف السياسي الذي تمارسه الدولة يهدف إلى تحجيم المعارضة أو المقاومة عن طريق ترهيب جماعة ما حتى «تجردها من طابعها السياسي» بالقوة. ويبدو أن توسيع نطاق العنف بحيث يصل إلى المجال «الخاص» في البيت والأسرة أداة فعالة جداً لتحقيق هذا الهدف. ونتيجة لذلك، وحتى عندما لا تشارك المرأة في السياسة الرسمية فإنها قد تتعرض للأذى من جراء الترهيب أو القسر أو إيذاء أحد أفراد الأسرة الذين يتبنون آراء سياسية منشقة أو الذين يشتركون في أنشطة سياسية لا ترضى عنها الجهات التي تضطهدهم.

> إن النساء مثلهن مثل الرجال عرضة للعنف السياسي بنفس القدر

وبالإضافة إلى ذلك، دائماً ما تلجأ النساء اللاتي لا خبرة لهن بالمشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية أو صاحبات الخبرة المحدودة في هذا المجال إلى انتهاج طرق عملية ومبتكرة لبذل الضغط على الساحة السياسية في أوقات الصراع. وكثيراً ما تتطور هذه الأشكال من المشاركة السياسية للمرأة لتخرج بها عن حدود أدوارها القائمة على مفهوم النوع وتفسد تلك الأدوار التي تصور المرأة على أنها ربة الأسرة وراعيتها. ولما كانت المرأة ينظر إليها على أنها تتسم بالبراءة السياسية، فإنها تستطيع الاستفادة من هذه الحصانة لاتخاذ مبادرات والاضطلاع بمسؤوليات ذات طبيعة سياسية مستترة.

إن نقد السياسة الذي يضع في الحسبان مفهوم النوع يكشف عن الاستهانة بمدى المشاركة السياسية للمرأة، ولكنه بالإضافة إلى ذلك أيضاً يكشف عن النزوع نحو طمس حقيقة ألوان الاضطهاد والمقاومة القائمة على النوع بأن يجعلها تبدو أموراً شخصية وليست سياسية. ففي سياق الصراعات المتصاعدة حول الهوية الوطنية، تمخضت الأيديولوجيات السائدة عن سياسات ثبت أنها تضر المرأة على وجه الخصوص لأن دور النوع في تكوين الهوية الوطنية أصبح ينعكس على سياسات الدولة.

وتهدف كثير من المشروعات الوطنية المناهضة للاستعمار إلى إحياء «التقاليد» أو إعادة صياغتها بهدف تكوين وعي وطني جديد، وخلال هذه العملية ينشأ مفهوم الاختلاف الوطني في مقابل الغرب، ولما كان هذا الاختلاف يتركز دائماً في المجال الخاص، أي في نطاق الأسرة وأدوار الجنسين، فإن صورة المرأة غالباً ما تكون هي حاملة الثقافة الأصيلة/المتعارف على كونها أصيلة. وفي مناطق كثيرة من العالم تتهم النساء اللاتي لسن على مستوى المعايير الخلقية والسلوكية التي يفرضها عليهن المجتمع بأنهن صاحبات رأي سياسي، ونتيجة لذلك يتعرضن للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، فقد يتعرضن للاضطهاد بسبب رفضهن الزواج أو علاقاتهن الجنسية خارج نطاق الزواج أو تقديمهن مهراً غير كاف أو حتى ارتدائهن ملابس معينة.

ولعل أوضح مثال على تأثر المشاركة والمقاومة السياسية بمفهوم النوع هو سياسات أنماط الزي، وخصوصاً الحجاب. وهنا ينبغي النظر إلى معارضة المرأة لفرض أنماط معينة من الثياب في أثناء عملية الأسلمة في سياق الدلالة الرمزية السياسية للحجاب. فقد أصبح مفهوم «الشرف» مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بسلوك المرأة الجنسي في سياقات كثيرة، بحيث لو حدث أي انتهاك حقيقي أو متصور لما يُوصف بالعلاقات «الملائمة» بين الجنسين اعتُبر هذا عاراً على المرأة ومن ثم عاراً على الأمة كلها. وهكذا تتخذ حماية شرف المرأة والأمة دلالة سياسية، ومن ثم يتم فرضها إما بطريق مباشر من خلال الدولة – كما في التمييز المشرَّع والقوانين التي تحكم سلوك المرأة – وإما من خلال الأسرة والمجتمع الذي تعيش فيه المرأة.

ويمكن أن نرى دلالات هذه الأمور بالنسبة للمرأة في تجارب النساء الساعيات للحصول على اللجوء في إطار اتفاقية اللاجئين. فقد يتعرضن للمعاملة التمييزية التي تفرضها القوانين أو الأعراف الاجتماعية أو الدينية التي تقيد فرص المرأة وحقوقها. وجدير بالذكر أن هناك تفاوتاً هائلاً في النتائج التي تعود على المرأة بسبب عدم امتثالها للأعراف والأخلاقيات الاجتماعية المتعلقة بسلوكياتها أو رفضها لها.
ففي الظروف المتناهية القسوة، قد تخشى المرأة أن تتعرض حياتها للخطر إذا ما أجبرت على العودة إلى موطنها الأصلي، وحتى عندما لا تخشى المرأة خطراً على حياتها فغالباً ما تضطر إلى الخضوع لإجراءات معينة للحفاظ على شرفها أو استرداده. وفي هذه الأحوال قد يكون الضرر

الحادث أو الذي يُخشى وقوعه متعلقاً بالزواج، بما في ذلك الزواج القسري وهو شكل من أشكال الانتهاك التي لا يُعترف بها دائماً. وفي حالات كثيرة عندما ترفض المرأة الموافقة على مثل هذه الترتيبات تبلغ العقوبة الموقعة عليها، بسبب رفضها الامتثال للسلوكيات الاجتماعية التمييزية، لا بسبب رفض الزواج في حد ذاته، درجة «الأذى الشديد». كما أن نتائج تطليق الأزواج أو الزواج المختلط قد تكون فادحة بنفس القدر للمرأة.

وفي سياقات أخرى، قد تتعرض المرأة لضغوط لكي تنجب أو لكي تمتنع عن الإنجاب. ففي ضوء المشروعات الوطنية المختلفة وفي إطار ظروف تاريخية معينة توجه الدعوة إلى كل النساء اللاتي في سن الإنجاب أو إلى بعضهن إلى إنجاب مزيد من الأطفال أو تحديد عددهم، بل إن الأمر يصل في بعض الأحيان إلى تقديم الرشوة لهن أو حتى إجبارهن على ذلك. ومثال ذلك ما حدث لبعض النساء في جمهورية الصين الشعبية.

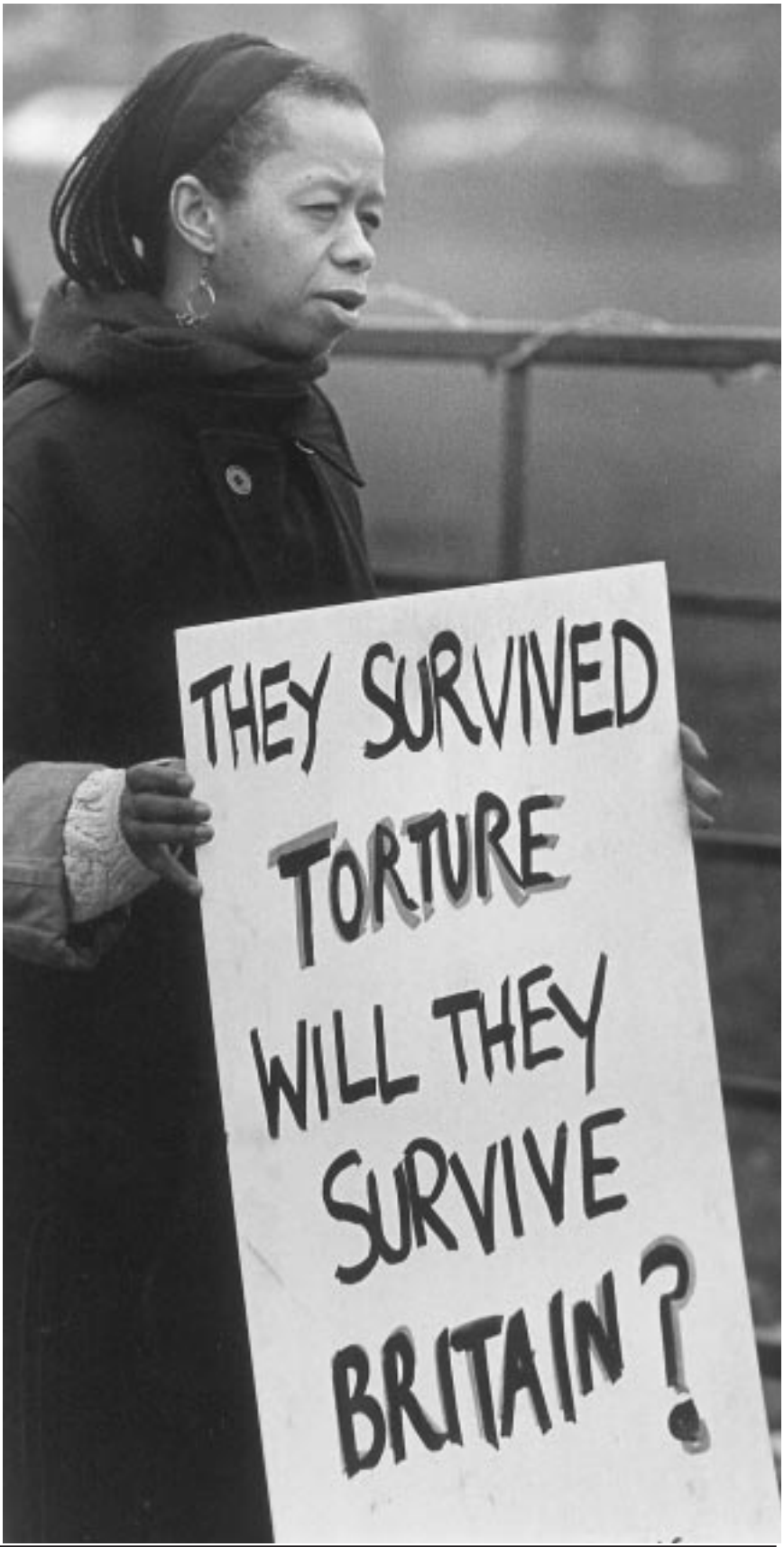

Howard Davies

مظاهرة أمام سجن روتشستر في مقاطعة كنت احتجاجاً على احتجاز طالبي اللجوء.

المضمون في مقابل التفسير

يوحي هذا المنهج للتعامل مع تجارب النساء الساعيات للحصول على اللجوء بأن إطار تحديد أحقية اللجوء يحتاج إلى بعض التعديل حتى يُنظر إلى النساء لا باعتبارهن حالات استثنائية خارجة عن العرف، وإنما بوصفهن جماعة من جماعات كثيرة مختلفة، ينبغي وضع تجربتها في سياقاتها حتى يتسنى فهمها فهماً صحيحاً. ويوحي هذا المنهج بأن «المشكلة» الحقيقية لا تكمن في احتجاب النساء عن الأنظار بقدر ما تتمثل في كيفية عرض خبراتهن ووصفها وصفاً تحليلياً.

إن الرأي السياسي الذي يعتنقه المرء فعلاً (أو الذي ينسب إليه) و«الانتماء لفئة اجتماعية معينة»، حسب معنى المادة (أ) من الاتفاقية، يمكن أن يمثل الأساس القانوني للاعتراف بالنساء كلاجئات في ظل هذه الاتفاقية، وينبغي أن يكون كذلك. ويجب أن يتم تفسير معنى الرأي السياسي على وجه الخصوص تفسيراً سليماً بحيث يتضمن معارضة النساء لصور القمع المؤسسية المتطرفة؛ فالمرأة التي تعارض التمييز الذي اكتسب مشروعية ضد النساء أو التي تعبر عن رأي بشأن الاستقلال عن سيطرة الرجل الثقافية أو الاجتماعية في المجتمع الذي تعيش فيه ربما عانت من الاضطهاد أو أصبحت معرضة له بسبب آرائها السياسية التي تعتنقها فعلاً، أو بسبب رأي سياسي نُسب إليها أو قد ينسب إليها مستقبلاً، كما ينظر إليها في إطار البنية السياسية/الاجتماعية القائمة على أساس أنها تعبر عن آراء مناهضة سياسياً من خلال أفعالها أو عدم سلوك مسلك معين. أي أن المرأة إذا قاومت القمع القائم على أساس النوع، فيجب عندئذ أن يُنظر إلى هذه المقاومة على أنها نشاط سياسي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حالات لا تقوم فيها المرأة بتحدي الأعراف السلوكية المؤسسية تحدياً مقصوداً أو مباشراً، ولكنها على الرغم من ذلك تتهم باعتناق رأي سياسي نتيجة لتجاربها. ومثال ذلك وصف المغتصبات بالزانيات، أو فرض نوع من العزلة على النساء غير المتزوجات أو المنفصلات عن أزواجهن أو المطلقات أو الأرامل أو السحاقيات في

المجتمع الذي يعشن فيه، وتسييس الخروج (غير المقصود) عن أنماط الزي.

إن تطوير هذا المنهج للتعامل مع اتفاقية اللاجئين مهم لضمان قيام صناع القرار بالنظر على نحو سليم ومتسق في طلبات اللجوء المقدمة من النساء، ولضمان ترابط الحجج القانونية والنظرية وقدرتها على الصمود في وجه الزمن، إذ أن النظر إلى مسألة النوع، في مقابل الجنس، يهيئ الفرصة لإيجاد منهج يستوعب قضايا الخصوصية والتنوع والتفاوت، كما يضمن عدم رفض طلبات الجوء المقدمة من النساء رفضاً روتينياً باعتبارها مرتبطة بالأبعاد الثقافية، ومن ثم خارج آليات الحماية المقدمة بموجب اتفاقية اللاجئين.

بعد مرور سنوات طويلة أهملت فيها احتياجات النساء اللاجئات والساعيات للحصول على اللجوء، ظهر وعي واستعداد جديد لأخذ مفهوم النوع في الاعتبار في سياق وضع السياسات وتنفيذها. وقد حدثت تطورات كثيرة مشجعة مؤخراً لإضفاء الشرعية على الأساس الحقيقي لطلبات اللجوء المقدمة من النساء. وتركز جماعات حقوق الإنسان على وجه الخصوص اهتمامها بصورة مطردة على حقوق الإنسان المتعلقة بالنوع. وفي نفس الوقت، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توجيه الاهتمام إلى الاضطهاد المتعلق بالنوع، كما قامت كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا بتوسيع نطاق تفسيراتها للاتفاقية بحيث تدخل فيها النساء اللاتي يقدمن طلباتهن على هذا الأساس.

وفي المملكة المتحدة قامت المجموعة القانونية للاجئات بإصدار «المبادئ العامة المعنية بالنوع للفصل في طلبات اللجوء في المملكة المتحدة» التي بدأت تسري اعتباراً من عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية البريطانية لم تقبل هذه المبادئ العامة، فإنها تتجلى بوضوح في مجموعة المبادئ العامة الخاصة بصناع القرار للنظر في الاستئنافات المقدمة ضد رفض طلبات اللجوء التي نشرتها سلطات الاستئناف بإدارة الهجرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠.[٣]

الخلاصة

إن المبادئ العامة المعنية بالنوع يمكن أن يكون لها دور هام في رفع الوعي بالصعوبات المحددة التي تعترض النساء في سعيهن للحصول على اللجوء، وفي التعامل مع مجموعة من القضايا الجوهرية والإجرائية. كما أنها مهمة لضمان قيام مجموعة كبيرة من الأفراد والمنظمات – كالمحامين والممارسين والمنظمات غير الحكومية وجماعات المرأة وأساتذة الجامعة – بالتصدي للسياسات والممارسات الحالية على عدة مستويات مختلفة، منها جمع المعلومات وصياغة الطلبات الفردية، والمرحلة الأولية في اتخاذ القرار أو مرحلة الاستئناف. إلا أنه من المهم الاعتراف بأن المشاكل الكامنة التي تتعرض لها النساء لا تنبع فقط من مجرد كونهن نساء، وإنما من طريقة صياغة المفاهيم الخاصة بالعناصر الأساسية في اتفاقية اللاجئين، وخصوصاً مفهوم السياسة.

ظهر وعي واستعداد جديد لأخذ مفهوم النوع في الاعتبار

إن صياغة هذه المفاهيم واستمرار ميل دوائر صنع القرار إلى السماح لثنائية العام/الخاص بالتأثير على عملية الفصل في طلبات اللجوء عموماً هو ما يخل إخلالاً خطيراً بالحماية الممنوحة بموجب اتفاقية اللاجئين. وهذه المشكلة لن يتم حلها بسهولة بمجرد تنفيذ المبادئ العامة وحدها.

د. هيفين كرولي عضو مؤسس للمجموعة القانونية للاجئات في المملكة المتحدة ومؤلفة «النساء كطالبات لجوء: مرجع قانوني موجز» (١٩٩٧)، الذي ستنشر دار نشر جوردانز طبعة ثانية منقحة ومحدثة منه بعنوان «قانون اللاجئين وإجراءاته: رؤى قائمة على مفهوم النوع» في يناير | كانون الثاني ٢٠٠١.
البريد الإلكتروني:
heaven@crawley30.freeserve.co.uk

لمزيد من المعلومات عن المجموعة القانونية للاجئات والمبادئ العامة المعنية بمفهوم النوع وكتاب د. كرولي الجديد، بالإضافة إلى عناوين مصادر أخرى للمعلومات والدعم، يرجى زيارة الموقع التالي على الإنترنت: www.rwlg.org.uk

١ إن استخدام الانتماء لفئة اجتماعية معينة كأساس لتعريف اللاجئ بهدف توفير الحماية للنساء المعرضات للاضطهاد بسبب خروجهن عن الأعراف الدينية أو الاجتماعية له ما يؤيده تأييداً قوياً في تصريحات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأجهزة الحكومية والقرارات الإدارية في العديد من البلدان.

٢ هذا المعنى متضمن أيضاً في التحليلات التي تركز على «الانتماء لفئة اجتماعية معينة» باعتباره أنسب الأسس لتقديم الحماية إلى النساء في ظل اتفاقية اللاجئين، بل الأساس الوحيد لذلك.

٣ انظر مقالة ناتاليا بيركوفيتز على الصفحة المقابلة.

المرأة في الاتحاد الأوروبي تدعو إلى تحقيق المساواة في الحقوق في مجال طلب اللجوء

في السادس من ديسمبر/كانون الأول بدأ لوبي المرأة الأوروبية حملة مدتها عام بهدف إلقاء الضوء على أشكال الاضطهاد التي تقتصر على المرأة، ولضمان تمكين النساء «بوصفهن نساء» من طلب الحصول على وضع اللجوء في ظل إجراءات اللجوء المستقبلية التي يعتزم الاتحاد الأوروبي تطبيقها.

ويرى لوبي المرأة الأوروبية، وهو ائتلاف يضم ٢٧٠٠ عضو من المنظمات في الاتحاد الأوروبي، أن اتفاقية جنيف الصادرة عام ١٩٥١ وبروتوكول المتابعة الصادر عام ١٩٦٧، اللذين يمثلان الأساس القانوني لمنح اللجوء في شتى أنحاء العالم، لا يتناولان صراحة أعمال الاضطهاد المتعلقة بالنوع، ومنها العنف الجنسي وغيره من صور انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى مدى الحملة التي ستستغرق عاماً كاملاً، سيقوم اللوبي برصد التقدم المحرز بشأن مشروع توجيهات يدرسه حالياً البرلمان الأوروبي حول الحد الأدنى من المعايير الواجب تحقيقها في الإجراءات المتبعة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمنح وضح اللاجئ أو سحبه. وفي إطار الحملة، يبدأ اللوبي في توزيع عشرات الآلاف من البطاقات البريدية في شتى أنحاء أوروبا بهدف إلقاء الضوء على المجالات المختلفة التي تبعث على القلق، مثل الختان واستخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، والزواج القسري و«إلقاء اللوم على الأفراد بالتبعية»، والتأكيد على أن «الاضطهاد ليس غافلاً عن مسألة النوع». ومن المقرر أن يتم تقديم هذه البطاقات البريدية والالتماسات الإلكترونية في السادس من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ إلى بلجيكا التي تتولى في ذلك الوقت الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي.

العنوان على الإنترنيت:
www.womenlobby.org/asylumcampaign/

اللجنة العربية لحقوق الإنسان والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

ARAB PROGRAM FOR HUMAN RIGHTS ACTIVISTS & ARAB COMMISSION FOR HUMAN RIGHTS
COMMISSION ARABE DES DROITS HUMAINS & PROGRAMME ARABE DEDDEFENSEURS DES DROITS HUMAINS

خبر صحفي

انتهت في المنطقة الباريسية بعد ظهر الجمعة ٢٠٠١/١/٢٨ أعمال أول لقاء جمع ٤٥ منظمة وعدداً من النقابيين والمثقفين المهتمين بأوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي والهجرة من ١٣ بلدا أوروبياً وأمريكياً أصلهم من ١٧ دولة عربية إضافة لخبراء جاءوا من خمسة بلدان عربية. وقد خصص المؤتمر الذي دعت إليه اللجنة العربية لحقوق الإنسان (باريس) والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (القاهرة) حيزاً هاماً لانتفاضة الأقصى، كذلك قدم فيه الباحثون ١٨ دراسة حول مشكلات المنفى والمنفيين والعلاقة بين الداخل والخارج. وبعد ثلاثة أيام من المداولات انتخب المؤتمر لجنة تحضيرية تهيئ لولادة أول تجمع لمنظمات حقوق الإنسان في المنفى يجري الإعداد له خلال ١٢ شهراً وهيئة استشارية من الخبراء لدعم عمل هذه اللجنة.

وفيما يلي نص البيان الختامي للمؤتمر.

مؤتمر المنظمات العربية لحقوق الإنسان في المنفى

البيان الختامي

رغم تواضع الإمكانيات وحصار الزمن، شكلت ورشة العمل الأولى هذه للمدافعين والمدافعات عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في العالم العربي نقطة تحول هامة في العلاقات بين المنظمات غير الحكومية في المنفى والنشطاء بشكل عام. وقد شارك في المؤتمر اثنين وثمانين شخصاً من أوروبا وأمريكا الشمالية والعالم العربي، يمثلون خمسة وأربعين منظمة وجمعية ونقابة، مع شخصيات ثقافية وإعلامية وحقوقية مستقلة.

شكل الهم الفلسطيني محوراً هاماً من محاور المؤتمر. وإن كانت انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي وانتهاكات حقوق المهاجرين تشكل الهم المشترك الأكبر، فقد كانت الغاية الرئيسية من هذا التجمع، مناقشة المشكلات التي يعانيها الأشخاص والتنظيمات في نضالهم اليومي ومحاولة النهوض بالعمل نحو المزيد من الفاعلية في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن كون المنفى في حد ذاته عقوبة لمن يعيشه، فإن هذه العقوبة يمكن ويجب أن تتحول إلى وسيلة بناءة ومفيدة لبلدان الجنوب التي تفرزها وبلدان الشمال التي تستقبلها. ولا بد لطموح كهذا من أدوات نضالية واسعة التأثير جيدة الخبرة دينامية التكوين.

إن الحاضرين يؤكدون على تمسكهم بالقيم العالمية المشتركة للمدافعين عن حقوق الإنسان المتمثلة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وهم يحرصون على النضال من أجل حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ويرفضون أي شكل من أشكال العقوبات الجماعية بحق الشعوب ويؤكدون على حقوق الأقليات والجماعات المستضعفة. ويناهضون كل شكل من أشكال العنصرية وكره الأجانب والنهج الاستئصالي في الفكر والممارسة والتمييز بحق الأجانب في البلدان العربية والغربية سواء بسواء.

ونوه الحاضرون لضرورة العلاقة الحية والجدلية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى. ويعتبرون غياب الحريات الأساسية والفساد الداخلي إضافة إلى مظالم النظام الاقتصادي العالمي سبباً في تجييش قوافل الهجرة نحو الشمال لإزمان الاستبداد وفشل مشاريع التنمية الضرورية لتوفير الحد الأدنى لمطاليب العيش في بلدان الجنوب.

واعتبر المشاركون استمرار اللقاءات وتطوير أشكال التنسيق بين المنظمات العربية غير الحكومية في المنفى شرطاً حيوياً لتحقيق نقلة نوعية في فاعلية هذه المنظمات. ولهذا يقرون مبدأ اجتماع سنوي للمنظمات غير الحكومية في المنفى يجمع أكبر قدر منها ويتابع عملية البناء الضرورية لهياكل نضالية مشتركة ويساعدها في التواصل المستمر مع نظيراتها في أوطانها.

واتفق المؤتمرون على اعتبار كل الأطراف المشاركة طرفاً مؤسساً في مشروع تجمع منظمات حقوق الإنسان في المنفى وعلى متابعة التنسيق النضالي والعمل المشترك، وانتخب المؤتمر من أعضائه اللجنة التحضيرية لتشكل نواة المؤتمر التأسيسي لهذا التجمع المفترض أن تكتمل شروط ولادته خلال عام من اليوم. كما وخرج المجتمعون بالتوصيات التالية:

١. مطالبة الحكومات العربية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والمعتقد وعودة المبعدين والمنفيين قسراً من بلدانهم ورفع حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية والتشريعات التي تحول دون تمتع المواطنين بالحقوق الأساسية المعترف بها دولياً، وإلغاء ما يعرف باتفاقية مناهضة الإرهاب.

٢. مطالبة الحكومات العربية بالالتزام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية وتكييف القوانين المحلية بما يتلاءم مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٣. مطالبة دول الاتحاد الأوروبي باحترام التزاماتها فيما يتعلق بحقوق العمال الأجانب.

٤. التأكيد على الحقوق الأساسية للاجئين والمهاجرين وحق أي شخص في مغادرة بلده والعودة إليه في العالمين العربي والغربي.

٥. تطبيق جميع القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية في إطار الشرعية الدولية وضمان حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وحق تقرير المصير والسعي لتوفير الحماية الدولية له.

٦. تنظيم وتقوية وشائج الصلة بين المنظمات غير الحكومية في المنفى وبلدان الأصل.

٧. تقوية الإمكانيات والمهارات البشرية العاملة في نطاق حقوق الإنسان في المنفى.

٨. توثيق التفاعل والتواصل مع المنظمات غير الحكومية وبين الحكومية في البلدان المضيفة.

٩. رصد جملة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والبحث عن أفضل السبل لتنميتها والاستفادة منها والتأكيد على دور العنصر النسائي الحيوي والأساسي في النضال من أجل حقوق الإنسان.

١٠. تكليف اللجنة التحضيرية بمتابعة هذه التوصيات.

إكس كوم
نظرة جنوبية

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، اشترك كونسورتيوم اللاجئين بكينيا في اجتماع منظمة إكس كوم لأول مرة في جنيف، وهو حدث رسمي ضخم أتاح الفرصة لإلقاء نظرة شاملة على أوضاع اللاجئين في العالم. وقد أتاح هذا المؤتمر لمنظمتنا، بوصفها إحدى منظمات دول الجنوب، التعرف على ما تقوم به الأطراف الرئيسية في هذا المجال، وعلى وجه التحديد الاستماع إلى آرائهم بشأن هموم اللاجئين الإفريقيين. كما هيأ لنا الفرصة للدعوة لمناصرة اللاجئين في كينيا ومنطقة شرق إفريقيا، بالإضافة إلى توسيع شبكتنا وارتباطاتنا بالمنظمات غير الحكومية الأخرى المنخرطة في جهود مشابهة لجهودنا.

ولكن إذا كنا نعترف بضرورة وجود مشاورات من هذا النوع لرفع مستوى الوعي العالمي بأوضاع اللاجئين ولتعبئة التأييد في صورة الموارد/الخبرات المالية والبشرية، فإننا نشعر في نفس الوقت بالحاجة إلى مزيد من الجهود لترجمة النوايا الحسنة المُعبَّر عنها في مثل هذه المحافل إلى حلول عملية.

وهناك موضوعان أساسيان يبرزان على رأس قائمة الاهتمامات من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية الجنوبية، هما عدم تمثيل المصالح الجنوبية في هذه المشاورات بالقدر الكافي، وعدم الاتساق بين التصريحات والإجراءات.

١) عدم تمثيل الجنوب

على الرغم من أن أعداداً كبيرة من اللاجئين تأتي من إفريقيا أو تستقر فيها، فإن هذا الجزء من العالم لا يحظى بالتمثيل الكافي في منظمة إكس كوم على نحو يدعو للقلق؛ فعند مناقشة بعض القضايا الرئيسية مثل التحديات التي تواجهها حالياً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحماية، أو عند اقتراح توصيات للدفاع عن حقوق اللاجئين في سياق مواقف العنف المتزايد، يصبح المنظور الجنوبي أمراً لا غنى عنه؛ إذ أن التحديات التي تعترض مسألة اللجوء، والتي تشمل فرصة الحصول على اللجوء ومستويات الجودة في هذا الصدد، هي قضية خطيرة تؤثر على اللاجئين الأفارقة، كما ينبغي أيضاً التعامل مع القيود التي يعاني منها الجنوب عند منح اللجوء لمن يطلبون الملاذ والحماية.

UNHCR/S Hopper

إكس كوم ٢٠٠٠

وتسعى منظمة إكس كوم إلى استكشاف سبل زيادة جوانب التكامل بين المنظمات غير الحكومية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال. غير أن هذا لن يتحقق إلا بمشاركة أولئك الذين يأتون في طليعة المستفيدين من هذه الجهود، فلا بد من بذل مزيد من الجهود الملموسة لضمان مشاركة الجنوب وانخراطه. ويلاحظ أن الاجتماعات السنوية لمنظمة إكس كوم لا يعلن عنها بما فيه الكفاية في مختلف المناطق وفي مجال المنظمات العاملة في نفس الحقل، وعلى ذلك فالمنظمات الجنوبية غير الحكومية ليس لديها الوعي الكافي بجدوى منظمة إكس كوم، ومن ثم فإنها لا تشارك في مؤتمراتها إلا مشاركة محدودة. كما أن هذه المنظمات يصعب عليها حضور تلك المشاورات، وهو ما يعزى بصورة جزئية إلى عدم وجود التمويل الكافي؛ ولذلك يجب بذل مزيد من الجهود المتضافرة للإعلان عن منظمة إكس كوم على نطاق أوسع في دول الجنوب، ومساعدة المنظمات غير الحكومية الجنوبية على حضور مؤتمراتها عن طريق توفير الدعم المناسب لها.

٢) عدم الاتساق بين التصريحات والإجراءات

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، كان محور المشاورات في مؤتمر إكس كوم هو «مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عامها الخمسين: من الاستجابة إلى الحلول». وبمراجعة ما قامت به المفوضية منذ إنشائها يتبين أن هناك صورة مختلطة من النجاح والإخفاق، فكلنا نعي تماماً أن هناك تحديات هائلة تعترض المفوضية، فاعتمادات موازنتها غير كافية، وبعض الحكومات لا تتعاون معها، والعاملون بالمفوضية ما يفتأون يصبحون هدفاً للعدوان في المناطق التي تمزقها النزاعات. ولكننا بوصفنا منظمة غير حكومية جنوبية لا يمكن أن يفوتنا أن تقديم المعونات للاجئين في الجنوب لا يقارن بما يقدم للاجئين في أوروبا، حيث تتفاوت نوعية وجودة الرعاية والحماية والمعونات المقدمة للاجئين من الشمال إلى الجنوب. ففي الجنوب لا توجد الفرص الكافية للحصول على الملجأ والتمتع بالحقوق الأساسية وتدبير الغذاء وإمكانية إعادة التوطين كحل دائم أو التمتع بالحماية، ويواجه كثير من اللاجئين، خصوصاً في المناطق الموضوعة تحت الحماية (المعسكرات)، حوادث يومية متكررة من الاغتصاب والاختطاف والقتل المتعمد، بينما لا نسمع من المفوضية إلا شجباً ضعيفاً لهذه الأفعال.

إن اللاجئين في شتى أنحاء العالم يواجهون نفس المشاكل من النزوح والصدمات وفقد مورد المعيشة والكرامة وفقد الأهل والأقارب. إذن لماذا تصبح معاناة وآلام مجموعة بعينها أحق بالاهتمام والمساعدة من غيرها؟

لقد ركزت منظمة إكس كوم في مناقشاتها على مدى عدة سنوات على كيفية تعزيز حماية حقوق اللاجئين، إلا أن النتائج الفعلية لا تعطي صورة مرضية للتوصيات المطروحة. فإذا كنا على وعي بالقضايا المهمة في هذا الصدد، فمن الواضح أن هذه التوصيات لم تنفذ على نحو فعال. وقد حان الوقت لتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين وغيرها من السلطات المعنية باتخاذ إجراءات لتصحيح هذا الخلل والتحرك بشأن هذه القضايا ودواعي القلق، حتى يتسنى لمؤتمر إكس كوم ٢٠٠١ أن يصبح تجربة أكثر فائدة ونفعاً.

عنوان كونسورتيوم اللاجئين بكينيا:

RCK, PO Box 25340,
Lavington, Nairobi, Kenya.
Tel/Fax: +254 2 560418
Email: refcon@iconnect.co.ke

مؤتمرات قادمة

المؤتمر الدولي للاجئات اللاتي هربن من الاضطهاد بسبب النوع

٤–٦ مايو/أيار – مونتريال

يستضيف المجلس الكندي للاجئين مؤتمراً دولياً يلتقي فيه حوالي ٢٠٠ مشارك من اللاجئات وجماعات حقوق اللاجئين وصناع القرار المعنيين باللاجئين وأساتذة الجامعات وممثلي الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم من المهتمين بضمان توفير الحماية للنساء اللائي يهربن من الاضطهاد القائم على النوع. وستبذل جهود خاصة من أجل ضمان حضور مشاركين من كل مناطق العالم (وليس من الدول الغربية فقط). ويهدف هذا المؤتمر إلى رفع مستوى الوعي بمطالب اللاجئين القائمة على النوع، ووضع استراتيجيات لتعزيز الاعتراف بمطالب اللاجئين القائمة على النوع، ودعم الترابط الدولي بين العاملين على تحقيق هذه الأهداف. وفي إطار الاستعداد لهذا المؤتمر أنشأ المجلس الكندي للاجئين شبكة تضم أكثر من ١٢٠ من الأفراد والمنظمات المهتمة بتلك القضايا، يتم الاتصال فيما بينهم عن طريق البريد الإلكتروني. ويمكن الانضمام لهذه الشبكة بإرسال رسالة بالبريد الإلكتروني إلى أفساني هوجابري على العنوان التالي:
ahojabri@total.net

رسوم التسجيل: ١٥٠ دولاراً كندياً للمنظمات غير الحكومية، و٢٠٠ دولار كندي للهيئات والمنظمات الحكومية. وفي حالة ما إذا كانت الرسوم ستحول دون المشاركة في المؤتمر فمن الممكن أن يتم تخفيضها أو الإعفاء الكامل منها. كما يمكن تقديم دعم جزئي لغرض السفر لحضور المؤتمر.

لمزيد من المعلومات عن الشبكة والمؤتمر يمكن زيارة موقعها على الإنترنت أو الاتصال بأحد الطرق التالية: *www.web.net/~ccr/ gendpers.html*
or contact Afsaneh Hojabri at: CCR,
6839 Drolet #302, Montréal,
Québec, H2S 2T1, Canada.
Tel: +514 277 7223. Fax: +514 277 1447.
Email: ahojabri@total.net.

اشتـــرك!

واحصل على الطبعة العربية أو الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية مجاناً

الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:

www.fmreview.org

أرغب في الحصول على:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة)

☐ الطبعة العربية ☐ الطبعة الإسبانية

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.
النشرتان العربية والإسبانية: **مجاناً**.

بيانات المشترك:

الاسم: .....

اللقب: .....

الوظيفة: .....

الإدارة التابع لها: .....

العنوان: .....

المدينة: ..... الرمز البريدي: .....

البلد: .....

الهاتف: ..... الفاكس: .....

البريد الإلكتروني: .....

موقع الإنترنت: .....

نحن حريصون على زيادة عدد قرائنا؛ الرجاء أن تطلع أصدقاءك وزملاءك على نسختك وتحثهم على الاشتراك في «نشرة الهجرة القسرية» أو المساهمة بمقالاتهم فيها.

An English edition of Forced Migration Review is also available.

If you would like to receive it please tick this box. ☐

Forced Migration Review is free to readers in the Middle East, Asia, Africa and Latin America and for refugees worldwide.

If you live elsewhere, an individual annual subscription costs $26 and an institutional subscription $43.

To subscribe please visit our website at:

http://www.fmreview.org/3subEnglish.htm

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الفاكس: +44 (0)1865 270721

قضايا للمناقشة

في هذا الباب يرد هاورد ديفيز على المناقشة التي طرحت في العدد ٨ عن المساءلة، ويلقي الضوء على عدد من الأسئلة التي تواجه العاملين في الحقل الإعلامي.

المساءلة في الحقل الإعلامي

في العدد رقم ٨ أثارت المناقشة المطروحة حول المساءلة نقاطاً كثيرة تستدعي النظر، ليس أقلها أن كثيراً من كبريات المنظمات غير الحكومية تضع استراتيجيات لتقييم فعالية برامجها من حيث حرصها على الدعوة إلى الحقوق وعلى المساءلة؛ فلقد أصبح من المؤكد أنه ليس من المناسب ولا من الموافق للعصر أن تتبنى بعض وكالات المعونات الإنسانية عموماً موقفاً أبوياً إزاء جهود التنمية والتعامل مع الطوارئ التي تقوم بها. وتمثل مقالة سايمون هاريس، التي تصف مبادرة اتخذتها منظمة أوكسفام بالمملكة المتحدة وصندوق إنقاذ الأطفال بالمملكة المتحدة لإجراء مسح يقوم على الاستماع إلى آراء المستفيدين من المعونات، مؤشراً يبين أن هناك وسائل مبتكرة تستخدم بنجاح وإبداع لتقييم المساءلة.

وينعكس هذا الالتزام في نفس الوقت في مواقف إدارات الاتصال في المنظمات غير الحكومية الكبرى، حيث يلقى المصورون والكتاب التشجيع المتواصل بغرض التصدي للمفاهيم الجامدة الثابتة التي قد ترسخها لقطاتهم وكلماتهم، والتعبير عن آراء أولئك الذين كانوا فيما مضى مجرد وجوه لا أسماء لها في الصور الفوتوغرافية، وذلك من خلال إجراء المقابلات الشخصية معهم.

وقد نشرت بعض وكالات الإغاثة مثل صندوق إنقاذ الأطفال مجموعة من المبادئ العامة الواضحة التي ينبغي أن يلتزم بها المصورون الذين يلتقطون الصور لصالح هذه الوكالات وكل من يستخدمون هذه اللقطات كالمصممين مثلاً. وتتناول هذه المبادئ العامة مجموعة من القضايا المتعلقة بتجسيد موضوع اللقطة، ومنها إساءة استغلال اللقطة عن طريق اجتزائها بقص أجزاء مختارة منها، أو استخدام تعليقات غير دقيقة، وهذان الأسلوبان كثيراً ما أسيئ استخدامهما على نحو يفسد معنى الصورة تماماً. ولكن حتى قبل ظهور أساليب التحكم الرقمي في الصورة كان القول القديم المأثور بأن «الكاميرا لا تكذب أبداً» قد أصبح أكذوبة واضحة، كما تشهد على ذلك الأمثلة الكثيرة للتلاعب بالصور الفوتوغرافية. أما الآن ومع توافر القدرات الفنية التي تسهل تغيير الصورة تغييراً بارعاً مقنعاً فقد أصبح على العاملين في الحقل الإعلامي أن يلتزموا بقدر من المسؤولية أكثر من أي وقت مضى.

ولكن هذا مع الأسف ليس أمراً شائعاً في أجهزة الإعلام الرئيسية حيث تؤدي بعض الضغوط، مثل ضرورة الالتزام بتوقيتات محددة، إلى تنازلات غير مقبولة. فعلى سبيل المثال استخدمت إحدى النشرات الصادرة في المملكة المتحدة صورة للاجئة فيتنامية وطفل في أحد المعسكرات في هونغ كونغ كنت قد التقطتها بنفسي، ووضعتها مع مقالة تدور حول سوء أحوال معيشة الخادمات الفلبينيات في تلك المستعمرة السابقة. وفي مناسبة أخرى بينما كان أحد المعدين الفوتوغرافيين بصحيفة «ديلي ميرور» يستعرض مجموعة من الصور التي التقطتها في الصومال، إذا به يطلب مني بعض هذه الصور ليضمها إلى «ملف المجاعة» في هذا البلد.

وليست النشرات وحدها هي التي يمكن أن تسلك هذا المسلك المتسم باللامبالاة تجاه الصور الفوتوغرافية، فقد وضعت إحدى جماعات اللاجئين صورة لفتاة مسيحية آشورية الأصل كنت قد التقطتها في نيوزيلندا مع تحقيق عن فتاة إيرانية مسلمة تقيم في المملكة المتحدة. وهكذا تم تغيير الجماعة العرقية التي تنتمي إليها الفتاة وجنسيتها وديانتها والبلد الذي نفيت إليه، الأمر الذي أصبح يمثل ضرراً على أسرتها. والواقع أن تلك الأسرة لم توافق على تصوير أبنائها إلا بعد مناقشة طويلة، وعلى أمل أن تساعد هذه اللقطات على رفع درجة الوعي بالمحنة التي يعيشونها.

وتشجع منظمة أوكسفام المصورين الفوتوغرافيين على اتخاذ موقف مسؤول عند توثيق جهود المنظمة في مجال التنمية ومجابهة الطوارئ، ومن ذلك ضرورة إدراكهم أن جمع المعلومات الأساسية وإجراء المقابلات الشخصية يحتاج إلى وقت ليس بالقليل؛ ومن ثم فإن قدرة المصور على إنتاج اللقطات تصبح مقيدة بعض الشيء. إلا أن هذا أفضل من عدم تحدث المصور مع الناس، والتقاطه صوراً معزولة عن أي سياق أو خلفية.

في العام الماضي، وبعد خروج اللاجئين في الهجرة الجماعية الأولية من كوسوفو، أتيحت لي الفرصة من خلال منظمة أوكسفام لتوثيق حياة أسرة من اللاجئين أصيب اثنان من أطفالها الثلاثة بالإعاقة بسبب إصابتهما بأحد الأمراض التي تؤدي إلى ضمور الأعضاء. وكان الطفلان قد سبق أن ترددا على مركز لعلاج الإعاقة تدعمه منظمة أوكسفام لسنوات طويلة في بريشتينا، والذي اشتهر بدفاعه الشديد عن حقوق المعوقين. فقمنا بإجراء لقاءات مكثفة مع تلك الأسرة على مدى أيام عديدة حتى استطعنا تكوين صورة دقيقة أكثر من ذي قبل عن حياة الأسرة في المعسكر وعن بعض المشاكل المحددة التي يواجهها أصحاب الإعاقة في خضم أزمة اللجوء.

إن عدم مساءلة المصورين والصحفيين يمكن أن تترتب عليه نتائج فادحة، ففي مهمة سافرت فيها إلى باكستان لتغطية أحوال معسكرات اللاجئين الأفغان حذرني المسؤول الإعلامي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أنه ليس من اللائق التقاط صور للفتيات الأفغانيات. فقبل ذلك بعام التقط مصور صحفي آخر صورة لفتاة أفغانية لاجئة خلسة بينما كانت تستحم في أحد الأنهار على الرغم من توجيه نفس التحذير له. ثم حدث أن ظهرت هذه الصورة على غلاف إحدى المجلات الإخبارية الكبرى، وعرف المجاهدون في المنطقة بأمرها حيث دلهم تعليق الصورة على اسم المعسكر بسهولة، وسرعان ما وصلوا إلى هذه الفتاة، التي تردد أنهم قتلوها بسبب إساءتها للإسلام.

إن عدم إيلاء الانتباه للمساءلة ربما لا يؤدي في كل الأحوال إلى مثل هذه العاقبة الوخيمة، ولكنه يثير قضايا هامة لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالصحفيين والعاملين في مجال الإغاثة.

هاورد ديفيز مصور صحفي حر مهتم بتوثيق حياة اللاجئين وطالبي اللجوء منذ أكثر من ١٢ عاماً. ويمكن الرجوع إلى موقعه على الإنترنت للاطلاع على نماذج عديدة للقطاته الفوتوغرافية، وعنوانه: www.exileimages.co.uk

ديفيد تيرتون يتقاعد من منصبه

تقاعد ديفيد تيرتون رئيس مركز دراسات اللاجئين من منصبه في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠، ليعود إلى أبحاثه وكتاباته الأنثروبولوجية عن شعب المورسي الذي يقطن جنوب غرب إثيوبيا، وليخصص مزيداً من الوقت لحياته الخاصة مع أسرته. وفي خلال شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ٢٠٠١، يزور ديفيد تيرتون إثيوبيا لتصوير فيلم عن شعب المورسي يتناول مسألة الاتجار في الأسلحة الخفيفة وموضوعات أخرى أيضاً، وسيعرض هذا الفيلم في مايو/أيار ٢٠٠١ ضمن سلسلة «قصص حقيقية» التي تقدمها القناة الرابعة بالتليفزيون البريطاني.

الدورة الصيفية الدولية حول الهجرة القسرية لعام ٢٠٠١ (٢-٢٠ يوليو/تموز ٢٠٠١)

يقدم المركز منحاً دراسية شاملة كافة النفقات لمواطني جنوب إفريقيا وناميبيا وزيمبابوي وموزمبيق وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا.

تستغرق الدورة ثلاثة أسابيع يقيم خلالها الدارسون في مقر انعقاد الدورة، وتتاح لهم الفرصة هناك لفهم قضايا الهجرة القسرية والمعونات الإنسانية بصفة عامة، حيث يقوم المشاركون بدراسة النظريات والتطبيقات في هذا المجال ومناقشتها ومراجعتها. وهذه الدورة معدة من أجل المديرين والإداريين والعاملين الميدانيين وصناع القرار في مجال الجهود الإنسانية، وتتضمن محاضرات وندوات يقدمها خبراء دوليون، وأنشطة في إطار مجموعات صغيرة من المشاركين، ودراسات حالة وتدريبات ونماذج للمحاكاة وفرصة للدراسة الفردية.

تعقد هذه الدورة في كلية ويندهام التي تقع في قلب أكسفورد. وتبلغ قيمة الرسوم ٢٢٥٠ جنيهاً إسترلينياً (شاملة الإقامة بالإفطار في كلية ويندهام، مع وجبة الغداء طوال أيام العمل الأسبوعية، ورسوم الدراسة، والمواد المطلوبة للدورة، والأنشطة الاجتماعية). وآخر ميعاد لتقديم طلبات الحصول على المنح المالية هو ١٥ مارس/آذار ٢٠٠١. وآخر ميعاد لتقديم طلبات الالتحاق بالدورة هو ١ مايو/أيار ٢٠٠١.

اتصل بمدير الدورة الصيفية الدولية في مركز دراسات اللاجئين. هاتف: 270723 1865 (0) 44+
البريد الإلكتروني: summer.school@qeh.ox.ac.uk
العنوان:
Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.

قائمة مناقشات الهجرة القسرية

تهدف قائمة مناقشات الهجرة القسرية إلى تشجيع مزيد من تبادل المعلومات، وإلى دعم النقاش حول الموضوعات المحيطة باللاجئين والنزوح الداخلي. وتضم هذه القائمة حالياً ٤٧٠ عضواً من حوالي ٤٠ دولة مختلفة، وتشرف عليها إليزا ميسون، وهي مسؤولة الإعلام بمشروع مدخل الهجرة القسرية في مركز دراسات اللاجئين.

وكل ما يلزم للاشتراك في هذه القائمة هو أن يقوم المهتمون بها بزيارة موقعها على الإنترنت وعنوانه: *www.jiscmail.ac.uk/lists/forced-migration.html* ثم الضغط على خاصية اختيار «الانضمام أو المغادرة». وبالصفحة الرئيسية أيضاً سجل بالقوائم التي سبق طرحها فيما مضى.

أحدث ورقة عمل تصدر عن مركز دراسات اللاجئين

صورة اللاجئين على الشاشة

تيرينس رايت

لمزيد من التفاصيل أنظر باب مكتبة العدد (ص ٤٦)، أو العنوان التالي على الإنترنت:
www.qeh.ox.ac.uk/rsp/main_inhouse.html

زوروا موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت للاطلاع على آخر أنباء المشروعات البحثية الخاصة بالمركز ومعلومات عن الدورات الدراسية القادمة.

www.qeh.ox.ac.uk/rsc

عنوان مركز دراسات اللاجئين

Refugee Studies Centre
Queen Elizabeth House
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK

الهاتف: ٢٧٠٧٢٢ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
الفاكس: ٢٧٠٧٢١ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني: rsc@qeh.ox.ac.uk

قانون وضع اللاجئين

ورشة عمل في نهاية الأسبوع:
١٩-٢٠ مايو/أيار ٢٠٠١

ورشة عمل متكاملة عن نطاق تعريف اللاجئين، تعطي للمشاركين الفرصة للدخول في معترك القضايا الصعبة المتعلقة بتطبيق المعايير القانونية، في سياق سيناريو واقعي يقوم على ادعاءات حقيقية للاجئين.

مدرب الورشة: البروفسور جيمس هاثاواي، مدير برنامج قانون اللاجئين واللجوء في كلية الحقوق بجامعة ميتشيغان، ومؤلف كتاب «قانون وضع اللاجئين» (١٩٩١)، ومحرر كتاب «إعادة فهم قانون اللاجئين الدوليين» (١٩٩٧). وللمحامين الذين يحضرون هذه الورشة الحق في طلب شهادات موثقة عن ساعات مشاركتهم فيها.

الرسوم: ١٢٠ جنيهاً استرلينياً (شاملة المواد المطلوبة للدورة ووجبات الغداء).

لمزيد من التفاصيل وطلبات الاشتراك عبر الإنترنت الاتصال: www.qeh.ox.ac.uk/rsc/
or contact Dominique Attala at: Refugee Studies Centre, QEH, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
Tel: +44 (0)1865 270272.
Fax: +44 (0)1865 270721.
Email: rscmst@qeh.ox.ac.uk

نشرة الهجرة القسرية (الطبعة العربية والإسبانية)

هل ترغب في الحصول على الطبعة العربية/الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية؟

جميع الاشتراكات في الطبعتين العربية والإسبانية مجانية.

إذا أردت أن تحصل على نسخة من إحدى أو كلتا هاتين الطبعتين، أو إذا كنت تعرف أشخاصاً آخرين يودون الحصول على نسخ منها، فنرجو أن توافينا بمعلومات عن كيفية الاتصال بك أو بهم على أحد العنوانين الإلكترونيين التاليين: fmr@qeh.ox.ac.uk
riham@abu-deeb.fsnet.co.uk

أو على العنوان البريدي الآتي:
The Editors of FMR, Refugee Studies Centre, QEH, University of Oxford, 21 St. Giles, Oxford OXI 3LA, UK.

انظر ص ٣٧ للاطلاع على تفاصيل الاشتراك.

مكتبة الهجرة

قضايا المرأة ووضع اللاجئين

بقلم توماس سبيكر بور، مركز قانون الهجرة، نيميغن، هولندا؛ ٢٠٠٠؛ ٢٥٥ صفحة؛ الترقيم الدولي: 4 2034 7546 0

يقدم هذا الكتاب تحليلاً تفصيلياً لكيفية تحديد وضع اللاجئين، وللقوانين المستندة إلى السوابق القضائية في هذا الصدد، ويبين أن فرصة النساء الآن في الاعتراف بوضعهن كلاجئات تفوق فرصة الرجال، على الأقل في دول الشمال. ويعتبر هذه الإصدار بمثابة موجز هام لوضع المرأة في قانون اللاجئين.

الاتصال: *Ashgate Publishing Limited, Gower House, Croft Road, Aldershot, Hampshire GU11 3HR, UK. Website: www.ashgate.com*

محنة النساء من جراء الحروب: التحديات الإنسانية في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان

بقلم جولي أ. مرتوس، مشروع المساعدات الإنسانية والحرب، جامعة تافتس. سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠؛ الترقيم الدولي: 1 118 56549 1 (مغلف بغلاف مقوى)؛ 3 117 56549 1 (غلاف ورقي)؛ السعر ٥٠ دولاراً (غلاف مقوى)؛ ١٩,٩٥ دولاراً (غلاف ورقي).

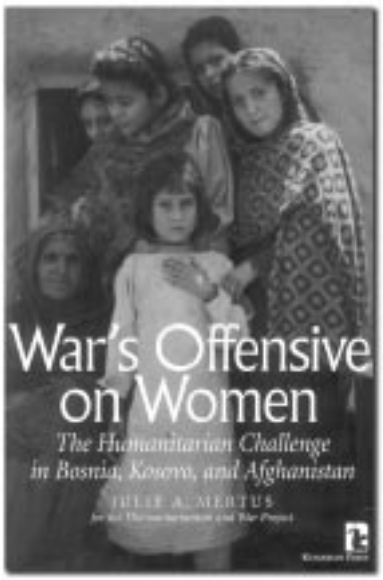

يعتمد هذا الكتاب على إبراز آراء المرأة وعلى دراسات حالة عن النساء؛ يلقي من خلالها الضوء على الدور الذي تلعبه المرأة في الحروب والأزمات الإنسانية وجهود التعمير في مرحلة ما بعد الحرب. ويفصل الكتاب القول في أن عمليات المساعدات الإنسانية كثيراً ما تعمد إلى تجاهل تجارب النساء واحتياجاتهن في مناطق الحرب.

الاتصال: *Kumarian Press, 1294 Blue Hills Avenue, Bloomfield, CT 06002, USA. Tel: +1 860 233 5895. Fax: +1 860 243 2867. Order online at www.kpbooks.com. Email: kpbooks@aol.com.*

حالة اللاجئين في العالم: خمسون عاماً من الجهود الإنسانية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠؛ ٣٥٠ صفحة؛ الترقيم الدولي: 5 829778 19 0 (غلاف مقوى)؛ 3 829779 19 0 (غلاف ورقي)؛ السعر ٤٠ دولاراً (غلاف مقوى)، ١٢,٩٩ غلاف ورقي.

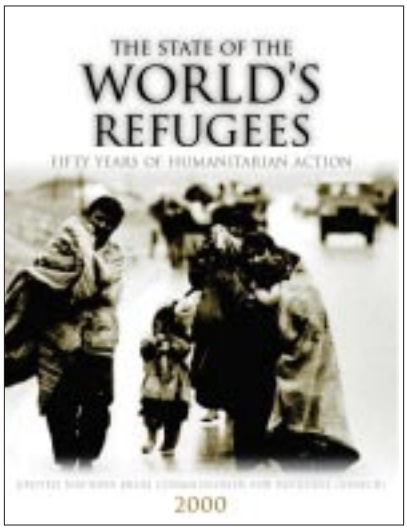

يأتي هذا الإصدار الهام لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توقيت مناسب حيث يتناول بالبحث أزمات اللجوء الكبرى على مدى الأعوام الخمسين الماضية، وتغير طبيعة الاستجابات الدولية لمشاكل النزوح القسري، وهو بذلك إصدار قيم يضم بين دفتيه حصيلة خمسين عاماً من المعرفة والتوجيهات التي يمكن أن يسترشد بها نظام حماية اللاجئين في المستقبل.

لطلب نسخ من الكتاب عن طريق البريد الإلكتروني: *(UK & Europe) book.orders@oup.co.uk; (USA) custserv@oup-usa.org.*

لطلب نسخ عن طريق الهاتف: *Telephone orders: (UK & Europe) +44 1536 741519; (USA) +1 800 445 9714.*

للحصول على طبعات باللغات الأخرى، يرجى الاتصال بـ: *Centre for Documentation and Research, UNHCR, CP 2500, CH-1211 Geneva 2, Switzerland. Fax: +41 22 739 7367. Email: cdr@unhcr.ch.*

صورة اللاجئين على الشاشة

بقلم تيرينس رايت، مركز دراسات اللاجئين؛ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠؛ ٢٨ صفحة؛ السعر ٣ جنيهات إسترلينية/٤,٨ دولارات.

«صورة اللاجئين على الشاشة» هو أحدث بحث يصدر عن مركز دراسات اللاجئين، ويتناول صورة اللاجئين كما تقدمها الشاشة على نحو يؤدي إلى خلق تصورات نمطية عنهم. ويحلل البحث عدداً من النماذج الأولية التاريخية والصور المعاصرة، ويستعرض التغيرات التكنولوجية والمؤسسية الحديثة في الحقل الإعلامي التطبيقي. ويطرح البحث بعض النقاط التي يمكن أن تكون موضوعاً

للبحوث المستقبلية في هذا المجال.

الاتصال: Refugee Studies Centre, Queen Elizabeth House, University of Oxford, 21 St Giles, Oxford, OX1 3LA, UK. Email: rsc@qeh.ox.ac.uk. Order online at: www.qeh.ox.ac.uk/rsp/main_inhouse.html

تقرير الهجرة العالمي لعام ٢٠٠٠

قامت بتحريره سوزان فوربز مارتن، المنظمة الدولية للهجرة؛ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠؛ ٢٩٧ صفحة؛ الترقيم الدولي: X 089 9068 92؛ السعر ٣٩ دولاراً.

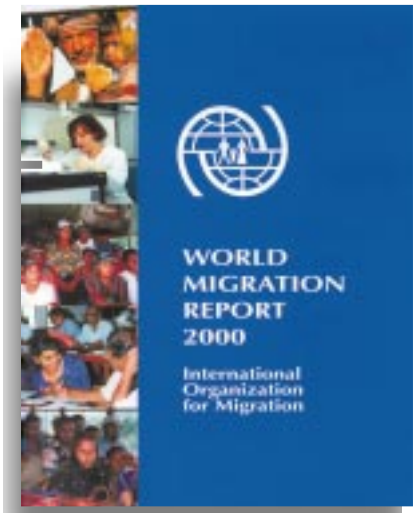

تقرير موثوق به يسجل التوجهات والقضايا والمشاكل المعاصرة في مجال الهجرة الدولية الطوعية أو القسرية، ويوجز التوجهات الإقليمية في هذا الصدد، ويتضمن تقارير عن النزوح الواسع النطاق في إفريقيا، وتفاصيل عن تهريب المهاجرين والاتجار بهم، الأمر الذي أصبح يمثل «أحد أشكال الجريمة المنظمة الأكثر تفشياً في العالم».

الاتصال: UN Publications, Room DC2-0853, Dept. I032, 2 UN Plaza, New York, NY 10017, USA. Fax: +1 212 963 3489. Email: publications@un.org. Order online: www.iom.int/iom/Publications/WMRENG2000.htm
ويمكن الاطلاع على ملخص للتقرير في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.iom.int/iom/Publications/WMRPressKit.htm

«مرحباً بكم في قلب الجحيم»: الاعتقال التعسفي والتعذيب والاستغلال في الشيشان

منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»؛ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠؛ ٢٩ صفحة؛ الترقيم الدولي: X 253 56432 1؛ السعر ١٠ دولارات.

تقرير مروع عن تفاصيل دائرة التعذيب والاستغلال التي يقع فيها آلاف من أهالي الشيشان الذين اعتقلتهم القوات الروسية، وتحث منظمة «مراقبة حقوق الإنسان» المجتمع الدولي من خلاله على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية بهذا الشأن.

الاتصال: *Publications Department, Human Rights Watch, 350 Fifth Ave, 34th Floor, New York, NY 10118-3299, USA. Tel: +1 212 216 1813. Email: genaos@hrw.org*
ويمكن الحصول على نسخة إلكترونية من التقرير الكامل من الموقع التالي: *www.hrw.org/reports/2000/russia_chechnya4/*

رواندا تفيق من عثرتها: جهود مفوضية شؤون اللاجئين لإرجاع أهالي رواندا لوطنهم وإعادة إشراكهم في المجتمع من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١؛ ١١٦ صفحات؛ مجاناً.

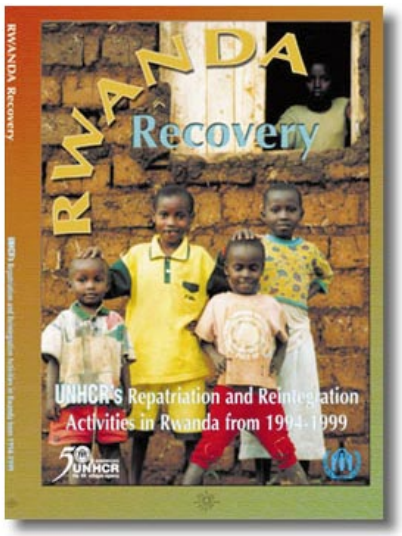

كتاب تذكاري بالألوان يسجل دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إرجاع ثلاثة ملايين رواندي إلى وطنهم، وإعادة إشراكهم في الحياة في المجتمع على مدى خمس سنوات بعد مذبحة الإبادة والحرب المدمرة عام ١٩٩٤.

للمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى العنوان التالي على شبكة الإنترنت: *see www.unhcr-50.org/public/rwand.html*
لطلب نسخة، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني: RWAKI@unhcr.ch
(subject: Rwanda book request).

الجهود الإنسانية في القرن الحادي والعشرين

اللجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات؛ ٢٠٠٠؛ ٨٠ صفحة؛ الترقيم الدولي: 0 4 0 9701247 0 ؛ مجاناً.

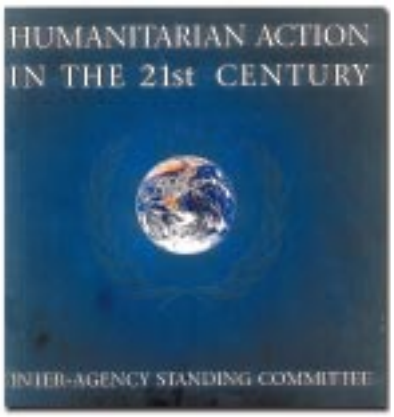

يقدم هذا الإصدار مجموعة من المقالات عن الجهود الإنسانية في القرن الحادي والعشرين بقلم عدد من رؤساء الوكالات التابعة للجنة الدائمة للتنسيق بين الوكالات، والمنظمات غير الحكومية، والتي تضم إدارة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمجلس الدولي لاتحاد المنظمات الطوعية، والاتحاد الدولي، ومنظمة «إنترآكشن»، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة التوجيهية للمساعدات الإنسانية، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين الدوليين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبنك الدولي. كما يتضمن هذا الإصدار بيانات توضح رسالة كل من هذه الوكالات، ومعلومات عن كيفية الاتصال بها.

للحصول على نسخة مجانية، يرجى الاتصال بـ: *Ms Ute Kollies-Cummings, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, UN, 1211 Geneva 10, Switzerland. Email: kollies-cummings@un.org*

إذا كنت تكتب موضوعات تهم قراء نشرة الهجرة القسرية، أو تعرف مطبوعات من هذا القبيل، فنرجو منك التكرم بإرسال التفاصيل (والأفضل نسخة من المطبوعات) إلى المحررين (العنوان ص: ٤١) مع ذكر الثمن وطريقة الحصول عليها.